

994
-366

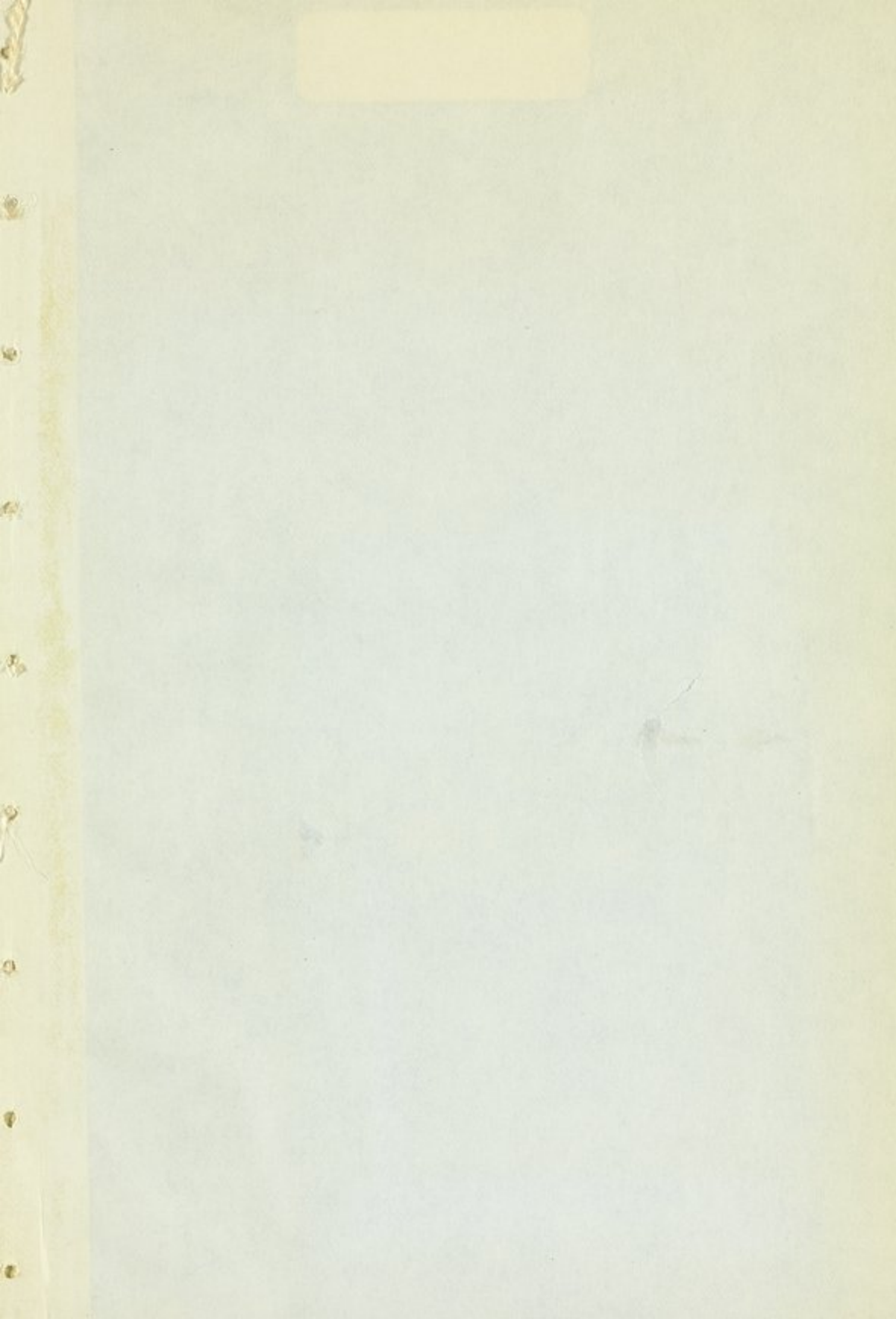
2274.9944.366
Sulaymān
Naft al-'Irāq

[illegible]

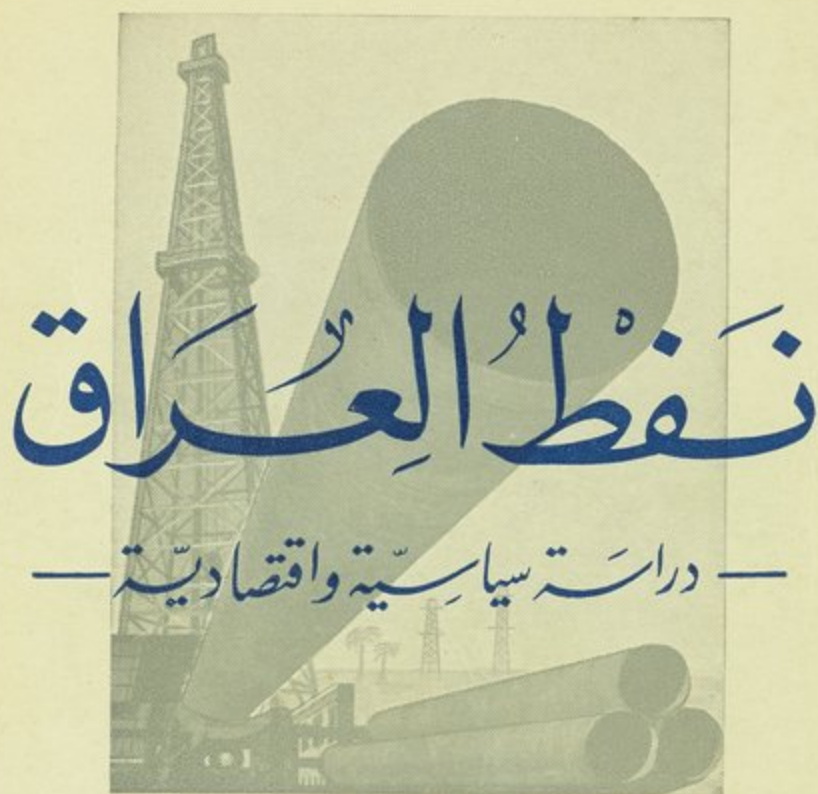
Princeton University Library



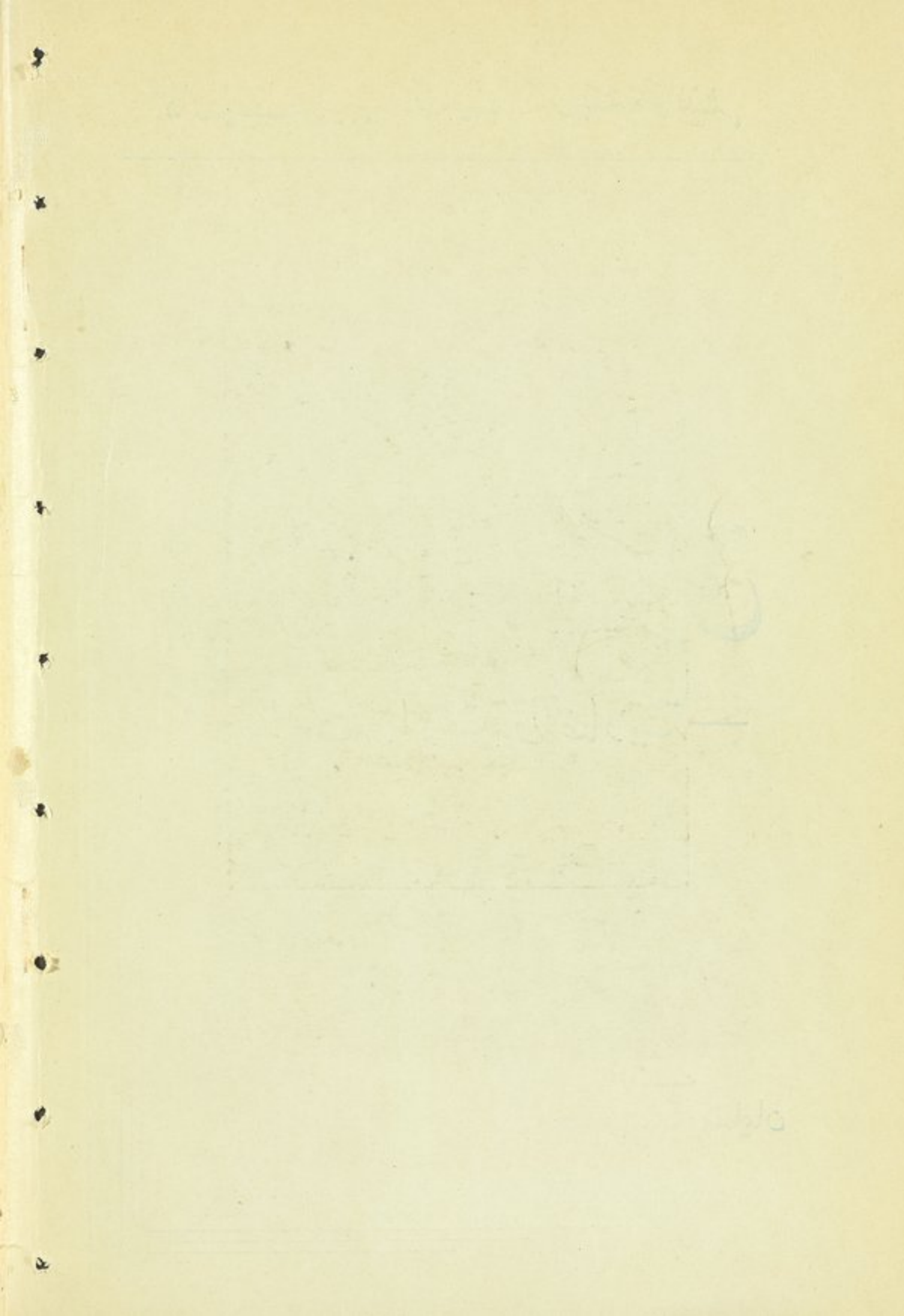
32101 072238510



دار اليقظة العبرية للتأليف والترجمة والنشر



تأليف
حكمت سامي سليمان



دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر

نَفْطُ الْعِرَاقِ

Naft al-ʿIrāq

— دراسة سياسية واقتصادية —

قصة النفط في العراق وتطور استثماره في
بدء القرن العشرين • الصراع والتنافس
الدولي على نفط العراق • الموارد
السياسية والعسكرية من أجل النفط •
أهمية نفط العراق وتعظيمه في الميدان
الدولي • امتيازات النفط — الحصص —
الانتاج — الأنابيب • نفط العراق
يشمل نورا لتقدم البلاد وازدهارها •
الخلاصة والاستنتاج . . .

تأليف

حكمت سامي سليمان

مفرد الترجمة والطبع والنشر والاقباس
محفوظة
لدار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر
دمشق - سورية

١٩٥٨

تمهد
المؤسسة الثقافية
للنشر والتوزيع
دمشق

الناشرون في البلاد العربية

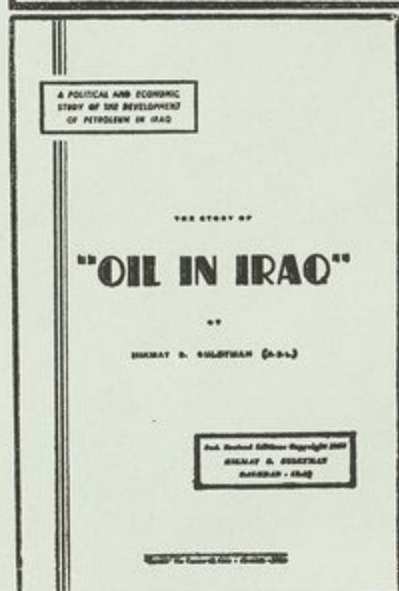
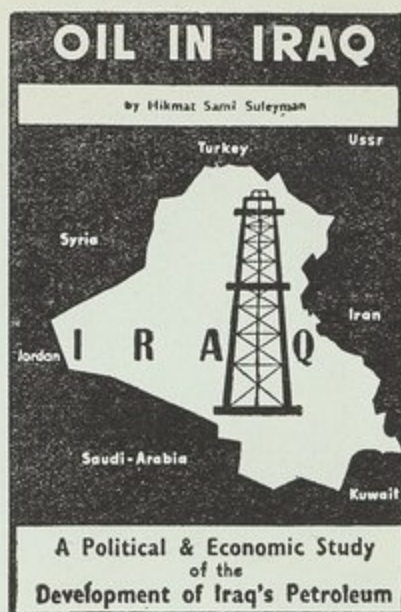
هاتف ١٢٢٦٤	دار اليقظة العربية : دمشق ، شارع المتنبى
هاتف ٤٣١٤٨	مؤسسة الخانجي : القاهرة ، شارع عبدالعزيز
هاتف ٨٣٥٨٨	مكتبة المثني : بغداد ، شارع المتنبى
هاتف ٣٣٢٣٤	المكتبة الشرقية : بيروت ، شارع المعروض

ترجم المؤلف هذا الكتاب عن أصل البحث الذي سبق له أن أعده ونشره ، باللغة الانكليزية في نفس الموضوع وبعنوان : « Oil in Iraq »

لقد طبع ونشر المؤلف كتابه المذكور — باللغة الانكليزية — في كراتشي عاصمة الباكستان عام ١٩٥٥ ، عندما كان سكرتيراً للسفارة العراقية هناك ، وبعد نفاذ جميع أعداد الطبعة الأولى ، فقد أعاد المؤلف طبع ونشر كتابه للمرة الثانية في القدس ، حيث كان قنصلاً للعراق في تلك المدينة .

أن المؤلف وهو قنصل العراق العام بدمشق قد أدخل على النسخة العربية الحالية معلومات إضافية قيّمة حديثة جامعة بين البحث العلمي وشرح الحوادث التاريخية المهمة المتعلقة بالنفط في العراق وتطوره ، مما تجعل موضوع الكتاب الحالي متصل الأواصر مع صدق الحقائق .

دار اليقظة





محتويات الكتاب

الموضوع :	الصفحة
المقدمة	٩ - ١٩
خارطة خطوط انابيب النفط في العراق .	١١
الفصل الأول :	
جغرافية العراق — نظرة عامة : الأرض ، الحدود ، الأنهار .	٢٢ - ٢٣
المناخ السكان — المواصلات والطرق — الموارد الطبيعية والاقتصادية .	٢٤ - ٢٧
الفصل الثاني :	
التنافس الدولي على نفط العراق والملايسات السياسية والعسكرية .	٣٠ - ٣٤
الأحداث السياسية لمشاكل النفط قبل سنة ١٩٠٠ .	٣٥ - ٣٧
المساومات الدبلوماسية حول سكة حديد الأناضول وسكة حديد بغداد .	٣٨ - ٤٩
تطور قضايا النفط (١٨٩٠ - ١٩١٤) ودخولها الميدان السياسي	٥١ - ٥٦
امتيازات شركة سكة حديد الأناضول .	٥٦ - ٥٩
حركة الشباب التركي سنة ١٩٠٨ وتأثيرها على منافسات الشركة والدول الأجنبية .	٥٩ - ٦٥
الفصل الثالث :	
التطورات السياسية وتأثيرها في سير المفاوضات المتعلقة بامتيازات النفط (١٩١٤ - ١٩٢٢)	٦٧

فرمان الدولة العثمانية بشأن امتياز النفط في ولايتي الموصل وبغداد	٦٨ - ٧٤
لمحة عن تاريخ العراق .	٧٥ - ٨٣
قضية الموصل والخلاف بين انكلترا وفرنسا عليها .	٨٣ - ٧٦
النزاع الامريكي - البريطاني حول نفط العراق .	٨٧ - ٩١

الفصل الرابع :

المفاوضات بشأن تأسيس شركات النفط وتطورها .	٩٢
اتفاقية الخط الاحمر .	٩٢ - ٩٤
الاراضي المحولة والحقوق الامتيازية لشركات النفط .	٩٤ - ٩٧
مفاوضات هامة حول نقاط تتعلق بشؤون النفط (١٩٢٢ - ١٩٢٣)	٩٧ - ٩٨
العراق يفاوض ويوقع أول اتفاقية للنفط في ١٤ آذار ١٩٢٥ .	٩٨ - ١٠٤
أهم النقاط في اتفاقية النفط التاريخية لسنة ١٩٢٥ .	١٠٤ - ١٠٩
شركة النفط التركية تغير اسمها الى نفط العراق المحدودة في سنة ١٩٢٩ .	١٠٩ - ١١٠
اعادة النظر في ميثاق الامتياز لسنة ١٩٢٥ .	١١٠ - ١١٥
تأسيس شركة نفط الموصل وتطوراتها ١٩٣٩ .	١١٥ - ١٢١
تأسيس شركة نفط البصرة وتطوراتها ١٩٣٨ .	١٢١ - ١٢٣
شركة نفط خاقين .	١٢٣ - ١٢٥
اناييب نفط العراق وأهميتها .	١٢٥ - ١٢٧
مصالح شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها تتركز في العراق	١٢٧ - ١٣٠
الشركات التي تتألف منها شركة نفط العراق ونسبة تقسيم الاسهم بينها .	١٣٠
اعمال الشركة الرئيسية - البحث عن النفط - مد الانابيب	١٣٠ - ١٣٥
- الاتساج .	
عائدات النفط المدفوعة الى الحكومة العراقية (١٩٢٧-١٩٥٨)	١٣٦ - ١٣٧

نفط العراق والحرب العالمية الثانية .	١٣٨ - ١٣٩
المفاوضات الحديثة بشأن تطوير النفط (١٩٥١ - ١٩٥٢) .	١٤٠ - ١٤٣
اهتمام الدول الكبرى بامتياز النفط في الشرق الأوسط (١٩٤٢ - ١٩٥٩) .	١٤٣ - ١٥٠

الفصل الخامس :

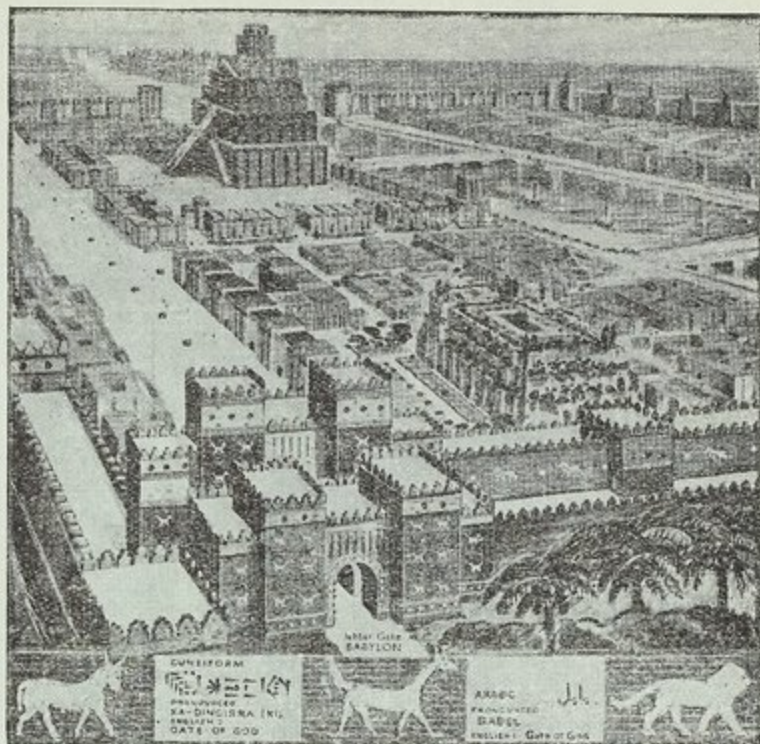
اتفاقيات الامتيازات بين العراق وشركات النفط (١٩٥١-١٩٥٢)	١٥٢
التطور السياسي والاقتصادي في شؤون النفط في العراق .	١٥٢ - ١٥٤
شؤون النفط تنتقل الى الميدان السياسي من جديد .	١٥٤ - ١٦٣
خطوط انابيب نفط العراق ومشاكلها .	١٦٣ - ١٧٠
اوروب الغربية و نفط الشرق الاوسط .	١٧١ - ١٧٣
انتاج النفط الخام في العالم (جدول) .	١٧٤ - ١٧٥

الفصل السادس :

أثر النفط في الأعمار وفي الاقتصاد الوطني في الجمهورية العراقية.	١٧٦
السياسة العمرانية في الجمهورية العراقية .	١٧٦ - ١٧٨
اهداف السياسة العمرانية في الجمهورية العراقية .	١٧٩ - ١٨٣
نشاط شركات النفط في العراق في ميدان الصناعات النفطية .	١٨٣ - ١٨٥
الطاقة الذرية والنفط .	١٨٥ - ١٨٨

الفصل السابع :

الخلاصة والاستنتاج .	١٨٩ - ٢١٣
جدول لتغيير نسبة الأطنان الى البراميل .	٢١٥
جدول يبين شروط الدفع وفق اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢ .	٢١٦
كميات النفط الخام في الشرق الأوسط .	٢١٧
٢١٩ - المراجع والمصادر المختارة .	



العراق القديم — الجنائن المعلقة

لقد عرف اهل العراق النفط منذ قديم الزمان ، فقد استخرجوا انقار من منابعه على مقربة من المنابع النفطية واستعملوا مشتقات النفط في بناء برج بابل وبناء المنازل وتغطية جدران القنوات والسفن ومخازن الجبوب وفي التدفئة والانارة . ومن الرسوبات المتجمعة في بلاد ما بين النهرين ظهر الوهج الاحمر الابدي للغاز الطبيعي الذي اثبت وجود النفط في اعماق ارض العراق منذ اقدم العصور في التاريخ .

المقدمة

إن غرضي الرئيسي من تأليف ونشر هذا البحث المتواضع هو أن أقدم بإيجاز، صورة واضحة وحقيقية لمكانة نفط العراق في الحقل السياسي والاقتصادي وأن أشرح بالتحليل العلمي النزاهة أهمية ثروة النفط الطبيعية في بلادنا وتعظيم مركزها في المجالات السياسية الدولية وأحداثها وما يمثل هذا السائل الثمين والخطير الذي ينبثق بغزارة في أراضينا وطناً من دور هام ، ليضاعف اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، من أسباب سيادتنا وقوتنا المادية والمعنوية .

وقد استعرضت لهذا الغرض قصة النفط في العراق كاملة غير منقوصة منذ بداية القرن العشرين وتطور استغلاله ومدى اشتباك وتنافس المصالح الدولية المختلفة وتعقدتها في الميادين العسكرية والسياسية والاقتصادية من أجل هذه المادة الحيوية التي أصبحت في يومنا هذا العصب الحساس للأزدهار الاقتصادي والتفوق السياسي في المجالات الدولية .

وحيث لم يتيسر لي أن أكتب في الماضي عن هذا البحث بالشكل الذي كنت أريده وحيث أناحت لي الظروف الآن — بعد زوال الموانع — أن أتوسع وأبحث في الموضوع بكل حرية واسهاب فاني أرجو أن أكون قد توفقت في مؤلفي هذا ، بتقديم هذه الخدمة الضئيلة لمواطني الإغزاء .

والكتاب الحالي انتواع - بقدر ما يتعلق الأمر بالمادة والموضوع - هو أول محاولة من نوعه في العراق ، ذلك لأن موضوع النفط وشؤونه السياسية والاقتصادية ، رغم تعاظم أهميتها ، لم تنل كثيراً ما تستحقه من عناية اخواني المؤلفين العراقيين . لذلك فإن هذه الدراسة الموجزة تمثل أول تأليف يقوم به كاتب عراقي ، من أبناء بغداد ، ليقدم إلى القارئ الكريم صورة واضحة وحقيقية عن هذا الموضوع المهم وبإلقاء بعض الأضواء على ما يحتمله نفط العراق منذ بداية القرن العشرين ، من الأهمية المرموقة ، والمكانة الخطيرة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

ان تاريخ استثمار النفط في العراق قد تطور تطوراً معقداً وبطيئاً جداً ، تبدت أثناء إنماء صناعته ، جذور المواربات السياسية الاستعمارية ومشاكل الخطط العسكرية وجشع الشركات الاحتكارية الدولية ، وظهر ما لهذه المادة الأولية الثمينة والخطيرة المخزونة في أرض وطننا العزيز من عظيم الأهمية والخطورة ، ليس في اقتصاديات بلادنا وتقدمها ورخائها فحسب ، بل وكذلك في اقتصاديات وازدهار العالم أجمع . وبديهي أن الاقتصاد في يومنا هذا - كما كان في الأزمنة الغابرة - هو محور السياسة ، بل عاملها الأساسي الأول في كل زمان ومكان .

ولقد أنعم الله على بلاد الشرق الأوسط بخيرات كثيرة وأودع فيها من الخصب ومظان الثروة النفيسة وأسباب الغنى ما لا يحصى ، وأوقعها من الأرض موقعاً مهما وجعل أهلها أمة وسطاً فكانت منذ فجر التاريخ قبلة الأنظار ومحط الأموال وتستظل كذلك في المستقبل ، غير أن سنة الله في خلقه تقضي بالعمل الدائب وتحث على الجد المتواصل من حيث هو أساس في تنازع البقاء ، فمن سائر الركب نجا ، ومن تخلف خاب وذهبت ريحه ، والآن هم من حولنا تصطارع وكلها تنشد

الرفاهية والقوة وقد أَرانا التاريخ كيف تعاون الأمم ذات المصالح المتشابهة ،
والمنافع المتبادلة ، فيما بينها تعاوناً وثيقاً لتصون مصالحها ، وتذود عن حياضها ،
وما أحرى ببلاد الشرق الأوسط عامة والبلاد العربية خاصة أن تعتبر بعظمة
التاريخ هذه وتتأمل في حاضرها ومستقبلها فتجعل من التعاون ديدناً ، ومن التأخي
والتآزر منهاجاً ، لأن الظروف المتشابهة . والأهداف المشتركة أجدر ما تكون
مدعاة لهذا التعاون .

إن مصادر النفط في العراق لا يكاد ينضب لها معين ، فقد خمن الخبراء
احتياطي النفط في هذه البلاد حتى سنة ١٩٥٧ بزهاء (٣٠٠٠) مليون طن
ويقدر مجموع عوائد العراق من هذه الثروة الطبيعية — إذا استمرت هذه العوائد
على نسبتها الحالية أي بنسبة المناصفة مع الشركات — بما يقارب (١٠٠٠٠٠)
مليون دينار (١) ومن بين الموارد العظيمة الأخرى في العراق اكتشاف حقول
الكبريت الممتدة بكميات غزيرة في بعض المناطق الشمالية والجنوبية الغربية من
العراق حيث توجد مخلوطة بالأحجار الكلسية وصخور الجص بنسبة (٣٠)
بالمئة تقريباً (٢) ويعتقد أن أهمية الكبريت تأتي بعد النفط في العراق بالنظر
لغزارته وثمنه المرتفع في الأسواق العالمية ، أضف إلى ذلك كله أن بلاد العراق
بلاد زراعية إذ قد حباها الله بمساحات شاسعة من الأراضي الخصبة التي تقدر
بزهاء (٣٠) مليون فدان (٣) وأرواها بالمياه الغزيرة التي يحملها دجلة والفرات،

(١) مجلة أهل النفط - العدد ٧٢ - تاريخ ١٠/١٠/١٩٥٧ (شركة نفط العراق) .

(٢) تقدم العراق الاقتصادي - تقرير البعثة التي نظمتها البنك الدولي للإعانة والإعمار .
واشنطن ١٩٥٢ .

(٣) حسن محمد علي - إعمار واستثمار الأراضي الزراعية في العراق - بغداد ١٩٥٥ .

والتي تقدر بنحو (٧٠) بليون متر مكعب سنوياً^(١) وكل هذه الثروة الهائلة والمصادر العظيمة والأراضي النادرة - بما فيها من أودية وسهول وجبال وتوفر الري بكيات ضخمة تجعل من هذا القطر كنزاً لا يفي ، تدر خيرات كل حين بشكل قل مثيله في أية بقعة أخرى من هذا العالم .

واعلم من المفيد قبل الخوض في المشكلات الرئيسية ذات العلاقة بمصالح النفط في منطقة الشرق الأوسط والعراق ، أن نبين أن كلمة البترول (بتروليوم) مشتقة في الأصل من كلمتين لاتينيتين (بتر) ومعناها صخر و (أوليوم) ومعناها الزيت . وأطلق هذا الاسم لأن النفط (البترول) وجد أول الأمر في نوع من الصخور كثير المسام ، كالماء المحفوظ في قطعة من الإسفنج . أما فيما يختص بنظرية منشأ البترول فإنه يعتقد أن النفط نشأ وتكوّن من بقايا أجسام حيوانات بحرية دقيقة في غاية الصغر ماتت وغاصت قبل عدة ملايين من السنين في أعماق البحر حيث غمرها الطمي فبقيت مدفونة في الغرين . وهذه الظاهرة حدثت في مساحة شاسعة من البحار قبل عدة ملايين من السنين فأصبحت اليوم جافة كما أن رسوبات هذه البحار تبيست مع الزمن وتفاعلت أجسام تلك الحيوانات البحرية الدقيقة مع البكتريا التي تنشط دون الهواء ، وتأثرت بالتفاعل الكيميائي بين الطين والماء وتحجرت على شكل صخور تعرف اليوم في الأوساط العلمية الجيولوجية للنفط بالصخور « الآم » أو صخور « الأصل » وهكذا ، وبعد عصور جيولوجية طويلة اشتد ضغط النفط والغاز على الصخور « الآم » فاندفع من الصخر وشق طريقها صعوداً إلى سطح الأرض حيث ظهر بشكل نيز وطفيف من الغاز أو النفط أو رشوحات قارية (زفتية) وفي حالات أخرى يكون

(١) تقدم العراق الاقتصادي - تقرير البعثة التي نظمتها البنك الدولي للامناء والإعمار .

واشنطن ١٩٥٢ .

النفط والغاز حبيسين في طبقات أرضية قوية وعميقة تخزن كميات كثيرة أو قليلة منها ، ويجري العثور عليها أو اكتشافها بطرق الحفر المعمول بها مما يوضح أن النفط لا يوجد في قاع الأرض على شكل بحيرات أو قنوات بل هو موجود في الصخور المسامية المتصلة بعضها ببعض ، كالاسفنج المتشبع بالماء (١) . وهناك نظرية أخرى تقول بأن النفط يخزن اشعة شمسية قوية مغمورة كانت تنير البحار الواسعة في العصور الجيولوجية القديمة خلال (٤٠٠) مليون عام .

ويعتقد الجيولوجيون الحديثون أن حقول النفط في العراق واقعة خاصة في طبقات الأرض الكلسية والرملية التي بقيت مدة عصور جيولوجية مديدة تحت سطح البحر فأصبحت اليوم أرضاً يابسة ، ومن الرشوحات في بلاد ما بين النهرين ظهر الوهج الأحمر الأبدى للغاز الطبيعي الذي أثبت وجود النفط في أعماق الأرض السفلية من العراق منذ قديم الزمان .

والواقع أن القسم الرئيسي من حقول النفط في الشرق الأوسط ينحصر في منطقة ضيقة مثلثة الشكل تمتد من الموصل في شمال العراق الى قطر على الشاطئ الجنوبي للخليج العربي وهكذا تكون البلدان الأربعة : العراق وإيران ، والمملكة العربية السعودية والكويت ، التي تمتد فيها هذه المنطقة المثلثة قد حبتها الطبيعة بأعظم قسط من مخزون النفط بين بلدان الشرق الأوسط .

وعلى أساس إمكانية استخلاص أربعين بالمائة فقط من النفط الموجود تحت سطح الأرض فإن المدخر المقدّر استغلاله والحصول عليه في العالم بأجمعه يصنف كما يلي :

(١) جاء في الموسوعة العربية (دار الرياني - بيروت) ان النفط سائل غليظ رمادي اللون على خضرة ويعتقد أنه ناتج عن طحالب مائية وربما أسماك تفاعلت بالبكتريا والحرارة والضغط وبوجد النفط تحت الأرض في طبقات صخرية مسامية تحت طبقات غير مسامية .

البلد	احتياطي النفط مقدرة بملايين الاطنان
الشرق الاوسط	١٩,٣٠٠ — ٦٣٪
الولايات المتحدة الامريكية	٤,٧٢٠ — ١٥٪
روسيا ومناطقها والبلقان	٣,٣٥٠ — ١١٪
منطقة البحر الكاريبي	١,٩٩٠ — ٦٪
الهند الشرقية	٧٤٥ — ٢٪
كندا	٤١٠ — ١٪
الاقطار الاخرى في العالم	٧٣٠ — ٢٪
مجموع موجودات النفط في العالم	٣١,٢٤٥ — ١٠٠٪ (١)

ويظهر من هذه التقديرات أن الشرق الأوسط الذي يختزن الآن ما يقرب من ٦٣٪ من مجموع احتياطي العالم من النفط سوف يمثل ولا شك دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد والسياسة الدولية .

إن الأهمية الرئيسية لحقول النفط في الشرق الأوسط بصورة عامة وفي العراق بصورة خاصة هي بالدرجة الأولى فيما تقدمه هذه الموجودات من الامكانيات الهائلة لرفع مستوى المعيشة للملايين من شعوب هذه المنطقة وفي تأمين الدافع الحيوي لتقدمهم ورخائهم كما وأن الاحتياطي العظيم من نفط العراق يلعب الآن دوراً مهماً في توفير الحاجة القصوى من هذه المادة الحيوية للقارة الأوربية (٢) .

(١) Pratt — Peaceful Uses of Atomic Energy. U. S. Senate
84 Congress. Washington D. C. 1956

(٢) W. King — Middle East Oil — "Europe's Life Blood, 1956"

واصبحت أوروبا الغربية اليوم تعتمد كلياً — وأكثر من أي وقت — على موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط إذ يقدر مجموع كميات النفط التي تستوردها أوروبا الغربية من بلاد هذه المنطقة بحوالي (٨٥) بالمائة من المجموع العام الذي تستورده من مادة النفط من العالم أجمع^(١) ومن هذا يتضح جلياً أن أكبر خطأ ارتكبه أوروبا في أوائل القرن العشرين هو عدم تمكين شعوب الشرق الأوسط من الاستفادة من ثروات بلادهم الطبيعية حيث انفردت أوروبا لوحدها باستثمارها. وما لاشك فيه أن النفط في الأحوال الحاضرة أصبح في العالم عاملاً مميّناً ذا أهمية رئيسية بل ضرورياً جداً لبقاء اقتصاديات أية دولة عصرية في حالة صحيحة، إذ أن جميع الصناعات في هذا العصر تعتمد في الدرجة الأولى على النفط. وفي حالة السلم، كما في حالة الحرب، أصبحت هذه الضرورة عاملاً حاسماً في كلتا الحالتين. والاعتبارات التي ترفع قيمة النفط عالياً في حقل التجارة العالمية وفي حقل العلاقات الدولية ليست في كونه سلعة مطلوبة في الأسواق بل في الفائدة الناجمة عن استهلاكه في مشاريع حيوية عديدة ومتنوعة.

وفي مجال التجارة الدولية يعتبر النفط اليوم أهم مادة مفردة إذ تساوي منتجاته من حيث قيمتها أربعة أضعاف قيمة الفحم الحجري تقريباً ويقدر أهل العلم أن أكثر من ٢٥٠ مادة كيميائية مستخلصة أو مشتقة من النفط تستعمل اليوم في تحضير منتجات عديدة ومختلفة تقدر بما يزيد على ١٠٠٠ صنف. وتستخلص من عناصر النفط ومنتجاته — المنسوجات والملبوسات على اختلاف أنواعها والجلود الصناعية والبلاستيك والمطاط الصناعي ومواد البناء ومختلف أنواع الدهان والأصباغ ومواد التجميل للسيدات ومواد الصابون ومبيدات الحشرات

United Nations Review, 1951 — 52 (57, 58) World Oil, CXL — (١)
February 1955 .

والعقاقير ومئات من المواد الأخرى ، مما يتضح معه أن منتجات النفط ليست ذات ضرورة قصوى في إدارة الحرب فقط بل في متابعة الأعمال السلمية لرفاهية البشر أيضاً (١) . لذلك فإن الصناعة التي ستقوم على النفط ومشتقاته في العراق ستكون عظيمة الشأن والفائدة وذات مستقبل صناعي باهر .

ويعتمد على النفط ومنتجاته سير المحارث والحاصدات الآلية والقاطرات والسيارات والسفن الكبيرة عابرات المحيط وطائرات الركاب ، كما تعتمد عليه كذلك : الدبابات والطائرات المقاتلة والسفن الحربية والوحدات الآلية والسيارات التابعة للجيش العصرية . فالنفط ، إذاً ، قوة في في زمن السلم للمحافظة على المشاريع الصناعية وتطويرها كما هو قوة في إبان الحرب لزيادة مقدرة الجيوش ومضاعفة قوتها الضاربة في ساحات المعارك والقتال . والخلاصة أن اختراع الآلة ذات الاحتراق الداخلي وتطورها وتحسينها في القرن العشرين قد جعلت النفط أحد العناصر الرئيسية التي تقرر مصالح الدول ومنازعاتها ، أو بعبارة أخرى أعلنت الآلات ذات الاحتراق الداخلي ظفرها المبين في هذا العالم . وكلنا يعلم أن استمرار مقومات حياتنا بشكلها العصري الحديث لا يمكن تحقيقها إلا بالنفط وبدون النفط تتوقف الحركة والنشاط في عالمنا الحاضر ويخيم عليه الصمت والسكون إن لم تشل هذه الحركة شلاً كاملاً يعود بنا القهقري الى عهود الجهل والظلمة .

وقال اللورد كرزن البريطاني في خطابه الشهير الذي القاه في عمارة لانكستر هاوس في سنة ١٩١٨ م في مؤتمر النفط للحلفاء « لقد عام الحلفاء الى شاطئ النصر على أمواج من النفط » . ومن ناحية أخرى قال آليوت آلفيز رئيس مؤسسة حقول النفط البريطانية : إن البلاد التي تتحكم في النفط تتحكم في الوقت نفسه في تجارة العالم » .

أما الجنرال الألماني — فون لوندورف — فقد قال في كتابه « مذكراتي الحربية » ، « إن الحرب العالمية الأولى قدمت الاختبار العملي الذي شمل العالم بأجمعه وأبان عن مدى الدور الذي يمثله النفط في نزاع البقاء والسيطرة » .

ولما كانت منطقة الشرق الأوسط تحتوي على أعظم حقول للنفط في العالم فقد اعتبرت الدول الكبرى هذه المنطقة عظيمة الأهمية من النواحي السياسية والاقتصادية والخطط الحربية فلذلك يلقي لنا تاريخ وتطور موارد النفط في العراق ، في فجر هذا القرن ، ضوءاً على تعقد التنافس والمصالح السياسية والحربية في المنطقة ولا سيما إذا علمنا أن (٦٣) بالمائة من المواد النفطية الممكنة والمبرهن على وجودها من مجموع نفط العالم بأجمعه واقعة في منطقة الشرق الأوسط وفي ضمنها العراق ، وأن استثمار واستهلاك النفط بشكل واسع في القارة الأمريكية وفي أوروبا قد أبان إلى حد كبير مدى أهمية موجودات النفط الغزيرة في منطقة الشرق الأوسط. هذا ، وهناك حقيقة لا تدع مجالاً للشك وهي أن العالم بمجموعه أصبح على مرور الأيام أشد احتياجاً وأكثر اعتماداً على احتياطي النفط في بلاد الشرق الأوسط ، وهذه الحقيقة تسوقنا بالتالي إلى أن أهمية منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وأهمية العراق بصورة خاصة غير مقتصرة على موقع هذه المنطقة الجغرافية والاستراتيجية الهامة بل لأن وجود احتياطي النفط بكميات هائلة فيها ، قد جعلها في الحقل السياسي والاقتصادي ، منطقة في غاية الأهمية والخطورة وأصبح النفط الموجود فيها عاملاً مهماً وخطيراً في تقرير السياسة الدولية تجاهه وتجاه البلد الذي يمتلكه أو ينتجه. وهذه الأهمية التي أخذت تزداد يوماً بعد يوم بسبب زيادة استهلاك لم العالم من مادة النفط ، من جهة ، وبسبب كثرة الاحتياطي المخزون من هذه المادة الحيوية في أراضي البلاد العربية في الشرق

الأوسط من جهة أخرى خاصة^(١)، جعلت لأن تعتبر هذه البلاد المنتجة الحقيقية لهذه القوة الهائلة التي لها اليوم عظيم الشأن والاثّر في المجالات الدولية .

وتاريخ النفط في العراق معقد ومثير للنفس حقاً لأنه يتناول تنافس ومصالح دولية كما يتناول أيضاً تشابك ومصالح وطنية . أما انتاج النفط وتصنيعه فيبين لنا عدداً من المشكلات التي كانت قد وضعت جذورها الشركات الأجنبية منذ الأودار الأولى من أعمال التنقيب ومنذ الأودار الأولى لسياساتها الاحتكارية ، إذ أن الشركات العاملة في العراق كانت قد حصلت بوقته على امتيازات النفط قبل أن يستكمل العراق استقلاله ومباشرته في ممارسة سيادته وقد نشأ عن ذلك أن هذه الشركات تحكمت فعلاً بجميع موارد العراق النفطية وتمكنت كذلك من الحصول على امتيازات تشمل مساحات شاسعة واحتكرت لنفسها صناعة نفط العراق احتكاراً قوياً في جميع النواحي — من الانتاج والنقل والتكرير والتسويق الخ ... كما حصلت أيضاً على امتيازات الاعفاء من الضرائب المحلية العراقية .

وعلى الرغم من أن الظروف الدولية المتأزمة والحالة الاقتصادية المتأخرة في بلاد العرب لم تهنيء مجال استغلال القيمة السياسية والتجارية لثرواتهم النفطية على الوجه الاكمل فإن أهمية النفط، مع ذلك ، مازالت قائمة في الميدان الدولي ، ولا يمكن التقليل من شأنها أو التغاضي عنها اذ مازال النفط عاملاً مهماً لاكتساب العرب قوة عظيمة به في مجال السياسة والاستراتيجية العسكرية الدولية .

إن بحوثي الواردة في هذا الكتاب ماهي إلا محاولة لاعطاء القارئ الكريم

(١) تخمن الخبراء ان احتياطي نفط العراق يزيد عن (٣٠٠٠) مليون طن — مجلة أهل النفط المؤرخة في ١٠/١/١٩٥٧ — شركة نفط العراق المحدودة .

فكرة موجزة عن المدى الذي يستطيع العراق ، بحقوقه النفطية الواسعة وبنتاجه الكبير المرتقب في المستقبل القريب ، أن يبرز في أوساط النفط العالمية في السنوات المقبلة ، وبالتالي في سياسة هذا العالم والاسهام في إنعاشه وازدهاره على أساس المنافع المتبادلة إذ ان الشعب العراقي الموهوب قادر على تكييف نفسه واستثمار إمكانيات بلاده بعد أن تتوفر عنده في المستقبل القريب الوسائل الفنية والعلمية لتأمين تطوره وانماؤه الاقتصادي والصناعي .

هذا وقد حاولت في تأليفي المتواضع ان اجمع بين التحقيق العلمي الزيه وربط الحوادث بعضها ببعض مع العلم إن معظم البحوث والاستنتاجات الواردة في هذا الكتاب مستمدة من المصادر المختارة والمراجع الهامة التي وضعها مختلف الكتاب ومشاهيرهم من الانكليز والالمان والاميركيين والفرنسيين^(١) ، ومن مناقشات البرلمان العراقي وبعض المقالات والتعليقات التي نشرت في الصحف العراقية والبلاد العربية الأخرى ، يضاف اليها استنتاجاتي الخاصة آملاً ان اكون قد توفقت بهذا الجهد من القيام بتقديم هذه الخدمة الضئيلة لمواطني الكرام .

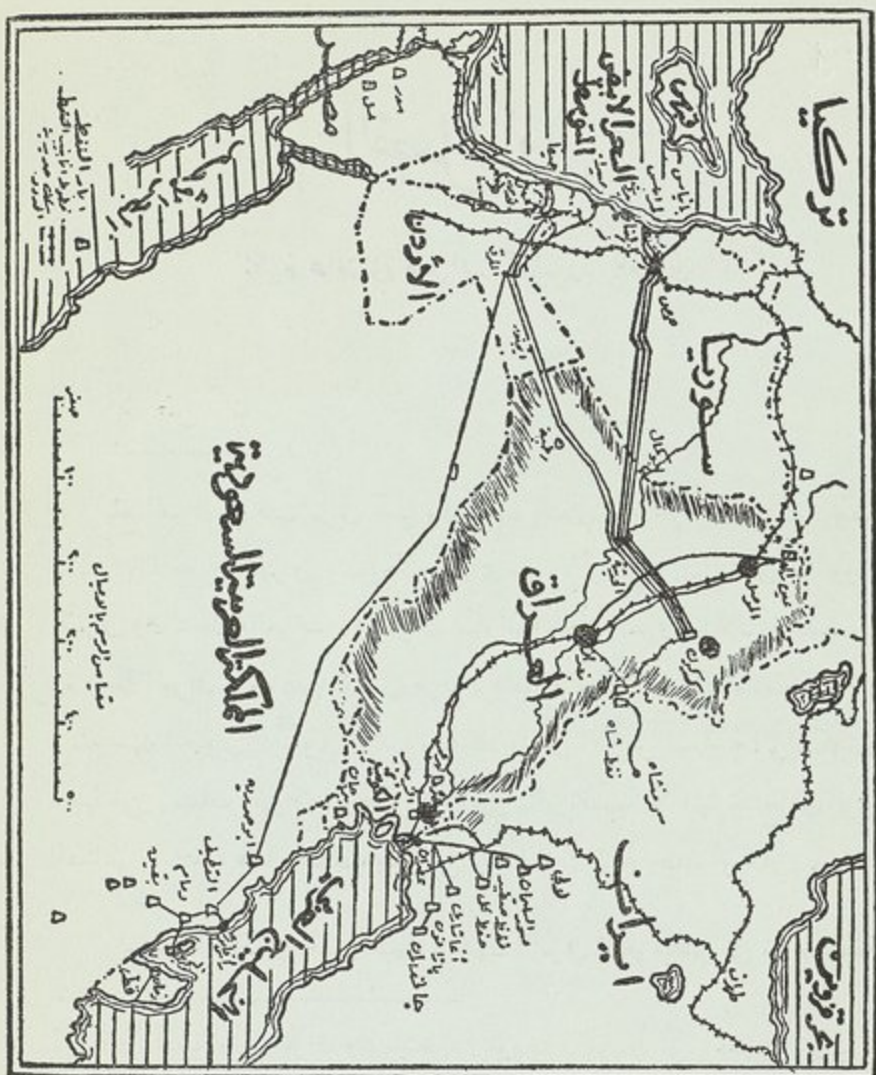
بحكمته السامية السليم

(١) دونت المراجع المشار اليها في نهاية هذا الكتاب .



عن المؤلف

المؤلف عراقي من أبناء بغداد ، وخريج
جامعة جورجيتاون في واشنطن ، بدرجة
(بي . اس . ال) وقد خدم في ديوان
وزارة الخارجية العراقية ، وفي البنك المركزي
الوطني العراقي ، ثم في الخدمة الخارجية
العراقية ، وهو يعمل الآن في السلك الدبلوماسي
العراقي . هذا مع العلم انه يجيد من اللغات
الأجنبية : الانكليزية ، الفرنسية ، الألمانية
والتركية ، مما ساعده وسهل عليه الاستفادة
بحثاً وتقصياً في موضوع هذا الكتاب .



الفصل الأول

نظرة عامة في جغرافية جمهورية العراق

الأرض :

يقع العراق في قلب غربي آسيا وفي القسم الشمالي من جزيرة العرب ، وهو يشمل بلاد ما بين النهرين ومساحات أخرى من الأراضي الممتدة الى ما وراء النهرين وهما دجلة والفرات . والعراق يكون الجناح الشرقي للهلال الخصيب . ومساحة العراق « ١٧٥٠٠ » ميل مربع ، وهو بوجه عام بلاد مسطحة (١) . ويمتد سهله الجنوبي الرسوبي امتداداً شاسعاً يشمل الأرض المستوية التي تكونت تربتها من ترسبات النهرين . وهذه الأراضي تمتاز بخصبها الا انها تحتاج الى الري الصناعي الدائم ، هذا وان ٧٥ بالمئة من تربة العراق تربة جيدة أو ممتازة .

ولسلسلة الجبال في أقصى الشمال والشمال الشرقي تأثير مباشر على مناخ منطقة

(١) نصف أراضي العراق واد منبسط ، وتقوم شرقي الوادي على الحدود الإيرانية ، جبال زغروس التي ترتفع ارتفاعاً سريعاً . وإلى الشمال من بغداد تأخذ الأراضي بالارتفاع تدريجياً حتى تصبح منطقة جبلية ، وفي الغرب تبدأ الهضبة العظيمة التي تدخل سوريا والاردن والسعودية .

المرتفعات في شمالي البلاد اذ ترتفع هذه الجبال الى علو (١٤٠٠٠) قدم ، بينما يقع في الشمال والشمال الغربي قسم كبير من بادية الشام . واذا تتبعنا مجرى النهرين دجلة والفرات نجد أنه يبتدىء من الشمال باراضي جبلية وعرة ثم سفوح تلال ثم وديان ترسبية مستوية ، وجميع هذه الاراضي تشكل طوبوغرافية بلاد العراق هذا ويمكن تقسيم العراق الى ست مناطق حسب مناخه وزراعته وهي :

- ١ — المنطقة الجبلية في الشمال والشمال الشرقي .
- ٢ — منطقة الغابات الطبيعية على سفوح الجبال .
- ٣ — منطقة البراري في النجود الشمالية .
- ٤ — المنطقة شبه الصحراوية في الغرب والغرب الجنوبي .
- ٥ — الأودية الترسيبية في القسم الجنوبي .
- ٦ — منطقة المستنقعات والاهوار في القسم الأوسط وأقصى الجنوب .

حدود العراق :

تحد العراق تركية شمالا وايران شرقاً وسوريا والاردن وقسم من العربية السعودية غرباً والعربية السعودية والكويت والخليج العربي جنوباً .

الانهار :

ان النهرين التوأمين الرئيسيين في العراق هما دجلة والفرات ويقطعانه من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب ويعمرانه بالغنى بما يفيضان به من غرين وطمى مما يجعل العراق من أخصب أراضي العالم .

دجلة : وطوله ١١٥٠ ميلاً (١) ، يبدأ منبعه من سلسلة جبال طوروس الشرقية وله منبعان : الجدول الأصلي في منبعه الأعلى وستة روافد تصب فيه من الجهة الشرقية وأهم روافده داخل العراق هما الزابان — الكبير والصغير .

الفرات : وطوله ١٤٧٠ ميلاً (٢) يبدأ منبعه الرئيسي الأعلى في سفوح جبال آرات وله كذلك منابع أخرى تجتمع عند سهول خربوط لتشكل نهراً واحداً . وتلتقي بهذا النهر في سوريا روافد ثلاثة ثم يدخل العراق عند أبو كمال ويلتقي بدجلة عند القرنة .

شط العرب : والنهران التوأمان يلتقيان في القرنة ليشكلا شط العرب الذي يبلغ طوله ١٨٥ كيلومتراً ، وهو نهر هائل وعمقه كاف ليحمل أية سفينة ويجعل الملاحة فيه ممكنة لأي نوع من انواع السفن الاعتيادية . وشط العرب يصب في الخليج العربي قرب البصرة !

المناخ :

والعراق ذو مناخ قاري أي أنه قارس البرودة في الشتاء ولافح الحرارة في الصيف وإن هناك اختلافاً كبيراً بين درجة حرارة الليل والنهار . وعلى الرغم من وقوع البلاد في المنطقة المعتدلة الشمالية بين خطي عرض (٣٠ و ٣٧) فهي من حيث المناخ تعتبر من المناطق الحارة في موسم الصيف وذلك بسبب بعدها عن البحار ومحاذاتها الصحراء ووجود جبال شاذخة في منطقتها الشمالية تصد هبوب الرياح الباردة عليها .

(١) سعيد حمادة النظام الاقتصادي في العراق .

(٢) نفس المصدر » »

السكان :

بلغ تعداد سكان العراق حسب إحصاء ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ (٦,٥٣٨,١٠٩) نسمة . أما نفوس لواء بغداد فقط فتبلغ (١,٣٠٦,٦٠٤) نسمة وهذه النتائج تزيد على نتائج إحصاء عام ١٩٤٧ النهائية بمقدار (١,٧٢١,٩٢٤)^(١) ويتألف الشعب العراقي من أقوام مختلفة: عربية وكردية وفارسية وتركمانية. فيؤلف العرب ٧٨ بالمائة من السكان والكرد ١٧ /٠. والفرس ٢,٧٥ /٠. والترك ٢,٢٥ /٠^(٢) .

المواصلات والطرق :

ان سكة حديد برلين — بغداد التي كان المقرر ان تكون الاداة الرئيسية لتحقيق فكرة الالمان في الاندفاع نحو الشرق (Drang nach Osten) قبل الحرب العالمية الاولى اصبحت بقدر ما يتعلق الامر بخط السكة الحديدية ، حقيقة واقعة بعد الحرب العالمية الثانية بوقت قصير . فقد اتت الحكومة العراقية الخط بين بغداد والموصل وربطته بالخط الرئيسي الممتد بين حلب واستانبول ، وهكذا اصبحت بغداد متصلة الآن بتركيا وبشبكة الخطوط الاوروبية وكذلك بخطوط اخرى غير هذا الخط ، تكون بمجموعها شبكة مهمة اخرى في البلاد وهي تربط بغداد بالبصرة والموصل وكر كوك وخانقين وكر بلاء .

(١) « مجلة هنا بغداد » ص ٢١ العدد ١٦٥ تاريخ كانون الثاني ١٩٥٨ — كانت تصدرها وزارة الداخلية في بغداد .

(٢) « العراق قديماً وحديثاً » — السيد عبد الرزاق الحسين .

وهناك طرق معبدة لسير السيارات ووسائل النقل يبلغ مجموع طولها في الجمهورية العراقية حوالي خمسة آلاف ميل تصونها الحكومة ، فهذه الشبكة من المواصلات تؤمن سير السيارات عليها في معظم أجزاء البلاد . وهناك طريق رئيسي معبد آخر يربط العراق بالبحر الأبيض المتوسط (طريق بغداد — الرطبة — الشام — بيروت) كما وأن هناك طريق (بغداد — الرطبة — المفرق — عمان) ، وطريق (بغداد — طهران) . وهذه الطرق المعبدة تشكل كلها شبكة من المواصلات المهمة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط .

الموارد الطبيعية والاقتصادية :

للعراق امكانيات فائقة للتطور الاقتصادي . فهراه الرئيسيان — دجلة والفرات — وأرضه الخصبة رؤوس أموال في غاية القيمة والندرة ، والعراق ، فضلاً عن كونه بلداً زراعياً ، ففي حوزته ايضاً ثروة طائلة من النفط المدفون الذي يكون بمحذاته مصدراً اقتصادياً عظيماً للمستقبل . فالنفط المدخر في كركوك وبابا كركر وعين زالة والفلوجة والبصرة والزيبربالاضافة الى الحقول غير المعروفة في البلاد تقدر بما يقارب من (٣٠٠٠) مليون طن من احتياطي النفط (١) .

ومن كنوز الغنى والقوة الأخرى في العراق اكتشاف ركائز الكبريت وامكان الاستفادة من الغاز الطبيعي الناتج من النفط . أما ركائز الكبريت فانها موجودة بكميات هائلة في بعض المناطق الشمالية والجنوبية في العراق حيث توجد

(١) — مجلة أهل النفط — العدد ٧٢ — تشرين الاول ١٩٥٨ — تصدرها شركة نفط العراق المحدودة .

مخلوطة مع الاحجار الكلسية وصخور الجص بنسبة ٣٠/٠ تقريباً ، والمعلوم أن أهمية الكبريت تأتي بعد النفط في العراق بالنظر لغزارته .

وأهم محاصيل العراق : التمر اذ يوجد في العراق ٣/٠ مجموع النخيل في العالم ثم القطن والارز والتبغ والذرة الصفراء والفاصولية والبصل والعدس . وفي العراق صناعات مختلفة مثل صناعة الزيت النباتي والنسيج والفزل ومصانع الاقشة القطنية والاسمنت ودبغ الجلود وصناعة السجائر وصناعة التمور والتقطير هذا ويعد التمر ، من بين هذه المواد ، أهم منتج للتصدير بعد النفط .

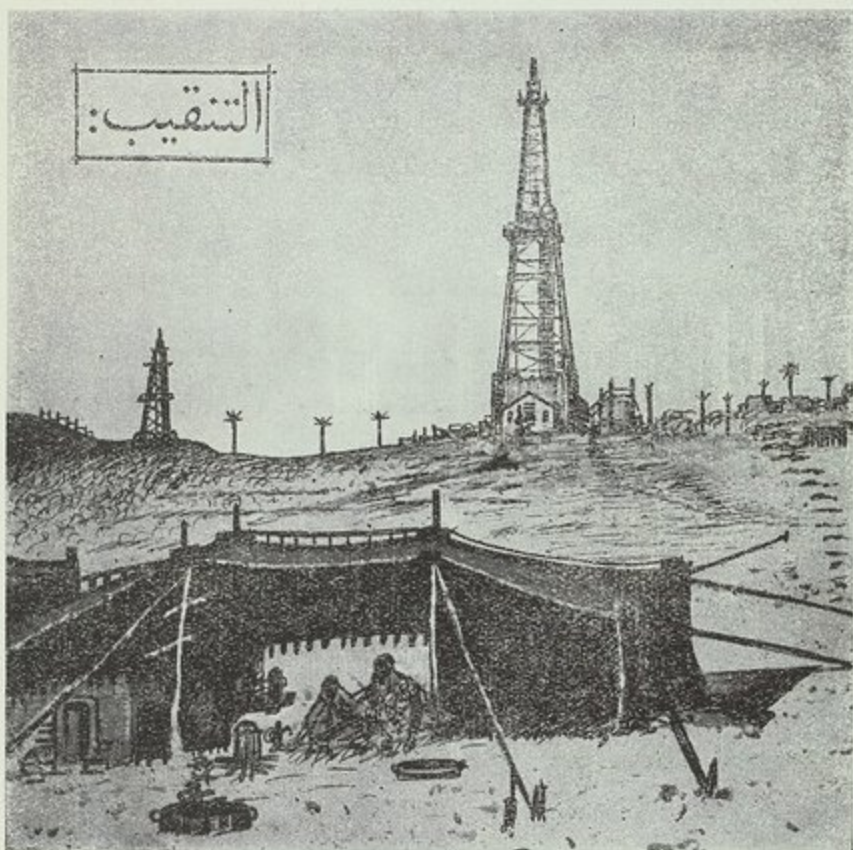


بغداد - باب الشرقي



يقع العراق في قلب غربي آسيا وفي القسم الشمالي من جزيرة العرب
وهو جزء من الأمة العربية .

ان احتياطي ثروة العراق النفطية تقدر بحوالي (٣٠٠٠) مليون طن
وهذا المعدل يكون رصيد نفط العراق بمقدار (١٧) بالمائة من مجموع
احتياطي النفط في العالم .



التنقيب عن النفط في العراق

الفصل الثاني

التنافس على نطق العراق والملا بسات السياسية والحربية منه اجل ذلك

ان العراق هو احد المصادر الرئيسية للنفط ، وقد عرف الانسان منذ قرون عديدة وجود النفط الخام ورواسبه كالفار أو القطران في بلاد ما بين النهرين — المشهورة قديماً بالطوفان والفيضانات — وقد اشتهرت أيضاً هذه البلاد باسم جنة عدن — وهي تعرف اليوم بالجمهورية العراقية ، وهي كذلك ارض الكنتوز لما في مساحتها الشاسعة من الارض الغربية الخصبة اذ يبلغ مجموع الاراضي الخصبة التي تشمل مساحات ذات قابلية زراعية نحو ٤٨ مليون مشارة او حوالي (٣٠) مليون فدان (١) . أما ثروتها النفطية فتقدر بحوالي (٣٠٠٠) مليون طن (٢) . هذا ولم يبدأ استغلال نفط العراق ، استغلالاً صناعياً منظماً الا بعد الحرب العالمية الاولى (١٩١٤ — ١٩١٨) حيث تجلّى في تطور استغلاله وصناعته مدى اشتباك المصالح الدولية المختلفة ومدى تعقدها وتنازعها في المجالات العسكرية والسياسية والاقتصادية .

(١) حسن محمد علي — اعمار واستثمار الاراضي الزراعية في العراق — بغداد ١٩٥٥ .

(٢) مجلة أهل النفط العدد (٧٢) مؤرخة في ١٠/١٠/١٩٥٧ — شركة نفط العراق المحدودة — بغداد .

وذكر بلوتارك في كتابه « حياة اسكندر » ^(١) عن نبط بابل ووصف ذلك عند مرور الاسكندر ببلاد ما بين النهرين حيث كتب انه اقيم مهرجان كبير بمناسبة انتصارات الاسكندر بأن أوقدوا نهرين جبارين من النفط . ولا شك انه في بعض اجزاء بلاد ما بين النهرين سال النفط الخام كنهر صغير وهذا يمكن اثباته قرب مدينة هيت على الفرات مما يبرهن على وجود حقول النفط في وادي دجلة والفرات منذ ازمة سحيقة .

والحقيقة ان النار المقدسة التي كانت تعبدها قبائل ما بين النهرين ما كانت الا نار الغازات الصاعدة من 'حقول النفط الكامن تحت الارض . ويعتمد الجيولوجيون المصريون ان حقول النفط هذه توجد في الدرجة الاولى داخل طبقات من طبقات ارضية واسعة بقيت طوال عصور جيولوجية تحت مستوى البحر وهذا الحوض الكبير يشمل الخليج العربي وحوض نهر دجلة والفرات المعروف قديماً « بلاد ما بين النهرين » (Mesopotamia) .

وجاء في التوراة ، في وصف بناء برج بابل ، أن الطوب استعمل بدل الحجارة كما استعمل القير بدل الملاط . وكان برج بابل قد شيد في قلب بلاد ما بين النهرين المعروفة اليوم بالجمهورية العراقية .

وقد عرفت رشوحات النفط في شمالي العراق منذ الألف الخامس قبل الميلاد إذ كان النفط يعمون بعض الصناعات المحلية فاستعمله أهل آشور وبابل واستخدموا قيره كملاط لبناء المنازل وتغطية جدران القنوات والسفن وفي التدفئة والانارة . ولذلك يظهر أنه لا جديد في اكتشاف النفط في العراق ، أضف الى ذلك أن العرب عندما أتوا الى الشرق الأوسط في القرن السابع الميلادي فأقاموا

(١) بلوتارك - حياة اسكندر المكدوني .

امبراطوريتهم العظيمة هناك ٦٣٧ — ١٥٢٨ م عرف علماءهم ومهندسهم النفط واستخدموه في عدة أمور منزلية وعلمية وحربية. وقد استخدمه الخلفاء العباسيون في الليل للاضاءة والكشف عن مخابىء العدو وفي عمل السلاح السري والفتاك في عصرهم وهو المعروف « بالنار الاغريقية ». وكانت هذه الاسلحة تعمل بغمس السهام الخشبية في سائل النفط واشعالها وقذفها على مراكز العدو. ولكن هجمات المغول في القرن الثالث عشر الميلادي كانت سبباً في تدمير الثقافة والمدنية الاسلاميتين، ومنذ تلك الهجمات وما تلاها من حكم المماليك والعثمانيين فقد تجمدت الاحوال الاقتصادية والصناعية في البلاد العربية وبقيت في حالة ركود وتأخر وأصبح الشرق الاوسط طوال المدة الواقعة بين ١٢٥٨ الى ١٩١٨ ميلادية متأخراً غير لاحق بركب الحضارة والتقدم والتطور، وصار كذلك في معزل ومنأى عن العالم الصناعي، ولم تكن الاحوال ملائمة لوضع خطط متناسقة من أي نوع للنهوض حيث أن مالية الامبراطورية العثمانية التي كانت دائماً مشتبكة في حروب مستمرة في القرنين التاسع عشر والعشرين — قد آلت الى حالة متأزمة ومتأخرة، ولذلك لم يكن في هذه الامبراطورية أدنى نشاط صناعي من أي نوع كان « فبينما كانت دول الغرب الكبرى تطور ثروات الهند وامريكا وتضع الأسس لتفوقها الصناعي والتجاري بمصادرها الخاصة تأخر الشرق أكثر فأكثر عن الغرب عندما تم تصنيع الغرب » (١)

وفي فجر القرن العشرين بدأت صناعة النفط وإنتاجه وتكريره وتنظيم تجارته تتقدم تقدماً سريعاً ومضطرباً، وازدادت كذلك عمليات استنباطه واستخدامه حتى استعملته البواخر التجارية والبحرية في سنة ١٩١٥ بدلا من

الفحم الحجري ، ولم تكبد تبدأ الحرب العالمية الأولى حتى استخدم النفط ومشتقاته في ادارة المصانع الامريكية والاوروبية وفي الأساطيل ووسائل النقل البرية والجوية والبحرية ولاغراض تجارية وغيرها . لذلك فقد شهد مطلع هذا القرن استخدام أحدث الوسائل والآلات للكشف والتنقيب عن أماكن النفط ومواطنه ، وكذلك اعداد الوسائل الصناعية المصرية لزيادة انتاجه وتكريره وتوزيعه ومن هذه العوامل والمتطلبات فقد تكونت الشركات الكبرى واتحادها وأخذت منذ ذلك الوقت بتمويل هذه المشاريع في جميع مراحلها وتحول دون قيام المنافسات بين بعضها والبعض الآخر . وعليه فيمكن اعتبار هذا الدور والفترة بداية نشاط وتدخل الدول الكبرى لمساعدة شركات النفط الاحتكارية للحصول على امتيازات النفط واستغلال مناطقه الموجودة في أنحاء الامبراطورية العثمانية وخاصة في منطقتي الموصل وبغداد .

ومن أهم الظواهر التي يتميز بها القرن العشرين هو التقدم السريع الذي حققته صناعة النفط الحديثة وأساليب احتكاره في العالم بسبب أهميته السياسية وبسبب الاستعمال الجديد له في الاغراض العسكرية والتجارية والصناعية .

ورغم ماضيه التاريخي المعروف فإن الحدث الجديد المتعلق بالنفط في العراق هو تطور تصنيعه الحديث الذي بدأ في أوائل القرن العشرين إذ أن استخدام الآلات الحديثة للبحث والتنقيب عن مواطن هذا السائل وانتاجه وتكريره ونقله لم يبدأ بها في العراق بصورة عملية وفعلية إلا سنة ١٩٢٥ (١) .

ويمكن تلخيص العوامل الرئيسية التي أخرجت استغلال النفط في العراق بما يلي :

(١) مع العلم أن أول بئر للنفط في العالم كان قد حفر في بنسلفانيا (الولايات المتحدة الاميركية) سنة ١٨٣٩ .

- ١ — الركود الصناعي في الشرق الأوسط (١٥١٧ — ١٩١٨ م) .
- ٢ — المنافسة السياسية والاقتصادية بين ألمانيا وبريطانيا العظمى وروسيا وفرنسا في آسيا الصغرى ١٧٧٠ — ١٩١٤ م .
- ٣ — عدم الاستقرار في الامبراطورية العثمانية ١٨٧٦ — ١٩١٨ م .
- ٤ — الحروب أو التهديد بالحروب خلال المدة ١٨٧٦ — ١٩١٨ م .
- ٥ — خلو الامبراطورية العثمانية من شبكات المواصلات .
- ٦ — عدم الاستقرار الذي تلا الحرب العالمية الأولى بسبب إقامة انتدابات بعد تفكك وانهيار الامبراطورية العثمانية .
- ٧ — المنازعات بين الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى حول تطبيق « سياسة الباب المفتوح » في الأقسام التي وضعت تحت الانتداب والتي انسحبت عن الامبراطورية العثمانية .
- ٨ — الاضطراب في العراق وجهاده المتواصل في سبيل حريته واستقلاله .

إن تاريخ ابتداء أعمال التنقيب عن النفط في العراق يرجع الى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما كان العراق جزءاً من الامبراطورية العثمانية وقد شملت منطقة التنقيب ولاية الموصل وبغداد والبصرة وذلك عندما منح السلطان عبد الحميد امتيازاً الى شركة سكة حديد بغداد حولها فيه حق البحث عن النفط والمعادن على جانبي الخط الحديدي المنوي إنشاؤه آنذاك من استانبول الى البصرة : ويتجلى في تاريخ اكتشاف النفط في العراق وتطور استغلاله وصناعته — مدى اشتباك المصالح الدولية المختلفة ومدى تعقدها وتنازعها في المضامير العسكرية والسياسية والاقتصادية في الشرق الأوسط (١) .

(١) General Erich Von Ludendorff—Mein Kriegserinerung - Berlin - Ernst Siegfried B. V. B.

الاحداث السياسية لمشاكل النفط قبل سنة ١٩٠٠

واجهت الامبراطورية العثمانية في مطلع حكم السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٠) عدة مشاكل سياسية وعسكرية واقتصادية ، فقد كانت الامبراطورية في حالة تقرب من الافلاس لأن معظم مصادر ثروتها كانت تتحكم بها الدول الأجنبية الكبرى إما عن طريق إدارة امتيازات الدين العثماني أو عن طريق الامتيازات الأجنبية ، أضف إلى ذلك إن الامبراطورية العثمانية كانت من الناحية السياسية والعسكرية في مركز خطر جداً . فعدم الاستقرار في مصر ، حيث كان الخديوي على وشك الغزل ، والاضطرابات على الحدود اليونانية والقوقاز في يوغسلافيا وبلغاريا ، كل هذه كانت مصادر مشاكل وبعث تقهقر لتركيا .

« وان هذا الاتساع الشاسع للامبراطورية العثمانية في رقعة ونفوذ السلطان المستبد ، وتعدد الشعوب التي كانت تعيش فيها من مختلف القوميات واللغات والأديان ، ونشوء طبقة مترفة من أصحاب الاقطاعات الواسعة من الأرستقراطيين تتحكم في أفراد الرعية وتستبد بهم ، وتعاقب الحروب والمبددة لموارد الدولة ، وانتهاج كبار المسؤولين في الحكومة نهجاً سيئاً مملوءاً بالحق والاثنية ، كل ذلك أدى الى نوع من الفوضى سبب تقهقر الامبراطورية العثمانية ومزق إوصلها تمزيقاً . فأظلم فيها الجو السياسي الاقتصادي وتزلت على أثرها اركان الحياة الاجتماعية في كافة أرجائها وأخذت تسير تدريجياً نحو الخراب والانهار ، شأن كل دولة تبلغ ذلك الشأن العظيم دون ان تقيمه على أسس راسخة وفي جو من الديمقراطية والعدل والاخاء .

وكانت عاصمة الامبراطورية — استانبول — ثالث مدينة في العالم في ذلك

الوقت ، من حيث الكبر والأبهة وعدد السكان وكانت صورة مصغرة عن تلك الامبراطورية الواسعة ، فهي لم تكن أوربية أو شبه أوربية ولا آسيوية شرقية كما وأنه لم يكن لها طابع قومي بارز أو خاص ولا طابع دولي شامل . وكان فيها من المحاكم الشرعية والمدنية والوطنية والأجنبية معاً الى جانب نفوذ الكنائس وما ورائها من نفوذ الدول الأوربية وعلاوة على ذلك كله فكان في استانبول جاليات متنوعة من كل بلد ومن كل قومية ومركزاً كبيراً لشبكات التجسس الأجنبي وتجارهم .

وكانت عاصمة الامبراطورية ، استانبول ، سائرة على أبواب انتقال الحكم من طبقة ارسوقراطية اقطاعية مستبدة مستأجرة بخيرات البلاد ومسيطرة على مقدراتها، الى طبقة واعية ، نامية من المثقفين المخلصين من الجيش واصحاب الحرف ، يريدون نشر راية العدل والمساواة ووزن كفاءات مصير الحكم حسب أعمالهم واخلاصهم وايجاد قانون يمين الحقوق العامة والخاصة ويحدد الواجبات وما يرافق هذا الانتقال من تصادم بين الطبقة الناشئة الصاعدة والطبقة المتفسخة المنحلة^(١).

وكانت المشاكل والصعوبات المالية التي تواجهها تركيا من ناحية أخرى أشد هولاً واضطراباً ، ولذلك فكر السلطان عبد الحميد (بعد أن فقد ثقته تماماً في انكلترا وفرنسا) أن يقوي علاقاته بالمانيا التي كانت تفتش عن أصدقاء جدد في آسيا الصغرى . فاستخدم السلطان الفنيين والمستشارين والعسكريين من الألمان ليعيدوا تنظيم ماليته وجيشه ، وقام قيصر المانيا — إجابة لدعوة من السلطان — بزيارة استانبول في سنة ١٨٨٨ ثم كرر هذه الزيارة بعد عشر سنوات أي في سنة ١٨٩٨ لغرض تقوية اواصر الصداقة والعلاقات بين البلدين . وهاتان الزيارتان ، وما نتج عنها من المناورات الدبلوماسية والعسكرية ،

(١) قدرى قلمجي — « ابو الدستور — مدحت باشا » .

أصبحتا مبعث قلق شديد للدول الأوروبية الاستعمارية . وقد وضع قيصر ألمانيا أكايل الزهور على قبور سلاطين آل عثمان في استانبول وعلى قبر صلاح الدين الأيوبي في دمشق وأعلن قيصر ألمانيا (ولهم الأول) نفسه حامياً للعالم الاسلامي . وصفوة القول ، كانت زيارات القيصر للامبراطورية العثمانية سبباً لفتح جديد في العلاقات التركية — الألمانية وسبباً لقلق الدول الأوروبية العظمى .

وفي رأي الدولة الألمانية ، كانت تركيا التي سمّتها الدول الأوروبية — برجل اوربا المريض — بحاجة ماسة الى شبكة سكة حديد تؤسس في داخل الامبراطورية العثمانية ، وباتجاه البصرة على الخليج العربي ، إلا ان تركيا لم تكن مطلقاً تملك الأموال المطلوبة لمثل هذا المشروع الكبير ، ولذلك كانت الطريقة الوحيدة لتمويل واقامة شبكة سكة الحديد المنوي انشاؤها ، هي التوصل الى عقد اتفاقية امتيازات تشمل التساهل في فرض الضرائب على مثل هذا المشروع ومنحه حقوقاً وامتيازاً في التنقيب عن المعادن والنفط (١) . ولم تكن الأحوال السائدة في تركيا ملائمة آنئذ لتجذب مثل هذا المشروع الصناعي ، أو الحصول على رأس المال الاوربي المطلوب الذي لم يكن بصورة عامة ممكناً الا في المشاريع التي كان فيها أمل للربح الوافر ومستقبل مضمون أمين . ولذلك ، كان أول امتياز له علاقة باستغلال النفط واستثماره في العراق قبل الحرب العالمية الأولى ، هو امتياز مشروع سكة حديد الأناضول الراجع تاريخ تأسيسه الى نهاية القرن التاسع عشر . ومن هنا بدأت جذور المشاكل السياسية والاستراتيجية والتنافس الدولي على مصالح النفط في العراق وما رافقها من اهداف استعمارية .

S. H. Longrigg - Oil in the Middle East.
Oxford University Press - 1954

(١)

المساومات الدبلوماسية حول سكة حديد الاناضول وسكة

حديد بغداد .

منح سلطان تركيا (السلطان عبد الحميد الثاني) في ٤ تشرين الاول (اكتوبر) ١٨٨٨ البنك الالماني امتيازاً هاماً خوله بموجبه حق شراء خط سكة حديد استانبول — ازميد (وليس ميناء ازمير) وحق بناء وتشغيل سكة حديدية من ازميد الى أنقرة ، وتلا ذلك في شباط (فبراير) ١٨٩٣ توقيع اتفاقية اضافية ملحقه ، منحت شركة سكة حديد الاناضول حق بناء وتشغيل خطين جديدين من أنقرة الى قيصري ، ومن اسكيشهر الى قونية . غير أن الخط الأول لم يتم ، وأما الثاني فقد أتمت الشركة بناءه ١٨٩٦ . وقد تجلّى من هذا كله بوضوح أن القصد من اتمام السكة الحديدية الى قلب الاناضول لم يكن الا — توسع المصالح الألمانية الى داخل الامبراطورية العثمانية — وهذا الامر الخطير ، أدى في النهاية الى نزاع سياسي وعسكري ، وخاصة عندما استهدف هذا التوسع والتسيطر الالماني الى تمديد الخطوط الحديدية باتجاه بغداد ومنها الى البصرة على الخليج العربي ، حيث كانت المصالح البريطانية متمركزة .

والمشروع الذي اقترحته الشركة الالمانية لبناء سكة حديد بغداد كان يرمي الى وصل هذا الخط بشبكة حديد الاناضول عند قونية (تركية) ومد سكة حديد أخرى من قونية بمحاذاة البحر المتوسط الى الجنوب الشرقي تتصل بمدينة حلب ثم نصيبين فالوصل ببغداد ، ومن أهم ما تضمنه المشروع المذكور هو مد الخط الى الخليج العربي حتى ميناء البصرة (١) .

Herman Oncken - "Die Sicherheit Indiens" - Berlin 1937

وواضح أن المغزى السياسي لمشروع سكة حديد بغداد كان يستهدف بالدرجة الأولى إلى توسيع النفوذ الألماني وامتداده وشموله منطقة الشرق الأوسط التي كانت جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، ولذلك اعتبر هذا المشروع تهديداً حقيقياً للمصالح البريطانية وللنفوذ الفرنسي والروسي في تلك المنطقة (١) . وكان هذا المقصد عاملاً هاماً في حمل تركيا على مشاركة ألمانيا ودول أوروبا الوسطى في الحرب العالمية الأولى (٢) .

إن الدعوة لمشروع سكة حديد بغداد كانت للأسباب السياسية والاستراتيجية القائمة على جانب عظيم من التوتر وتضارب المصالح الدولية إذ كانت بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia) منطقة نفوذ بريطانية منذ أواسط القرن التاسع عشر . وكانت بريطانيا حريصة على الاحتفاظ بمكانتها هذه التي كانت في نظرها وعلى حد تعبيرها « قد أحرزتها بمهارتها في بلاد ما بين النهرين » وهي كما زعمت « منطقها الطبيعية في الدولة العثمانية » (٣) .

ومن الجدير بالملاحظة أن رعايا فرنسا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا وهولندا وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية اشتركوا فعلاً وأولوا عنايتهم باستغلال العراق اقتصادياً وكانت المصالح الفردية عموماً تسندها حكومات هذه المصالح إما مباشرة أو بطريق غير مباشر (٤) .

وفي ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٨٩٩ عقد سلطان الإمبراطورية العثمانية، عبد الحميد

(١) Herman Oncken "Die Sicherheit Indiens" - Berlin 1937

(٢) Mayblle K. Chapman, "Great Britain & the Baghdad Railway"

(٣) Reports on Events on Turkish Ira q (1913 Collections) .

(٤) Maybelle K. Chapman. "Great Britain and the Baghdad Railway" (٤



السلطان عبد الحميد الثاني

أفندي الثاني ، اتفاقية مبدئية مع شركة
سكة حديد الأناضول لمخطط حديدي من
قونية الى الخليج العربي وهذه الاتفاقية ذات
الامتيازات نالت المصادقة رسمياً في اتفاقية
سكة حديد بغداد في ٥ آذار (مارس ١٩٠٣)
وقد منحت الشركة بالإضافة إلى صلاحية
مد الخط الحديدي صلاحيات وحقوقاً هامة
مثل التعدين وحقوق التنقيب عن النفط كما
منحت مساحات واسعة من الأراضي
الأميرية وكذلك حق الملاحة في نهري
دجلة والفرات .

ومن السهل أن يفترض المرء حسب هذه التطورات السابقة للحرب العالمية
الأولى وهذا التنافس الدولي أن يكون هدف الدول في الدرجة الأولى سياسياً
واستراتيجياً وهذا ينطبق خاصة على ألمانيا التي كانت تحاول التحكم في رأس الخليج
العربي وفي نهري دجلة والفرات ، بينما كانت المصالح الفردية الخاصة في كل من
بريطانيا وألمانيا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية متشابكة في نزاع حول
امتيازات الخطوط الحديدية وامتيازات النفط في المناطق النائية والمتأخرة من
الامبراطورية العثمانية في منطقة الشرق الأوسط . إلا أن المنافسة الرئيسية في الواقع
كانت بين المجموعات والشركات الألمانية والانكليزية والهولندية التي كانت قد
تركزت وأخذت تنظر بنظر الأهمية الفائقة الى موضوع امتيازات خط حديد
الأناضول وخط حديد بغداد والتنافس لأجل الحصول على حقوق استغلال النفط
وخاصة في منطقة الموصل التي كانت آنذاك تعتبر من المناطق الحساسة على اوسع

حقول النفط في العراق (١) وقد وصفها وكتب عنها الجيولوجيون المعاصرون المشهورون مثل دوموركان في سنة ١٨٩٢ (M. de Morgan) وستال في سنة ١٨٩٣ (A. F. Stahl) والكولونيل مونسيل في سنة ١٨٩٧ (Col. S. R. Maunsell) والبارون فون اوبنهايم سنة ١٨٩٩ (Baron von Oppenheim) وذكروا جميعهم في بحوثهم وتقاريرهم العلمية الدقيقة التي كانت تستند الى علم الجيولوجيا الحديث ان حقول النفط في شمال العراق مدهشة لا تقدر (٢).

ويتجلى من تاريخ اكتشاف النفط وتطور استغلاله في العراق مدى اشتباك المصالح الدولية ومدى تعقدها وتنازعها في المضامير العسكرية والسياسية والاقتصادية . فلقد تطورت صناعة النفط في العراق تطوراً بطيئاً جداً ومعقداً تبدت من خلاله جذور المشاكل السياسية والاقتصادية والحربية وظهر مالهذه المادة الأولية من عظيم الأهمية والخطورة ليس في اقتصاديات العراق وتقدمه ورخائه فحسب ، بل في اقتصادات وتقدم ورخاء العالم أجمع وأصبح للنفط الموجود في العراق عاملاً مهماً وخطيراً في تقرير السياسة الدولية تجاهه وتجاه العراق الذي كان يأمل أن ينتجه ويصدره بعد أن ينال على استقلاله التام .

وإذا كانت أهمية الشرق الأوسط العسكرية والاستراتيجية قد تجلت لأعين الغزاة الفاتحين منذ فجر التاريخ ، فإن المشاكل العديدة التي عانتها الامبراطورية العثمانية والتي كان العراق جزءاً منها حتى أوائل القرن العشرين — قد أغرت الدول العظمى بها وحفزتها على مواصلة الصراع للحصول على مغانم سياسية

Emile Aublee - Baghdad, son Chemin de fer, son Importance - (١)
Paris 1917 .

Oil in the Middle East — S. H. Longrigg, London 1954 (٢)

ومكاسب اقتصادية فيها لأن شركات الدول الكبرى كانت تحظى من دولها بكل معونة ومساندة . وكانت شركاتها ظلالاً لها ولسيطرتها — إذ لم تكن منافساتها ومنازعاتها من أجل الحصول على امتيازات ومن ثم على السيطرة على موارد البلاد بل كانت منافسات ومنازعات بين الدول العظمى نفسها ، فكانت هذه الدول تضطرع فيما بينها لتزيح الامبراطورية العثمانية بغية أن تحل محلها في بلاد المشرق الأوسط الغنية بالنفط والمهمة بموقعها الاستراتيجي العسكري .

فقبل الحرب العالمية الأولى ، بدت ألمانيا منذ سنة ١٨٠٣ ، وكأنها قد فازت بقصب السبق في هذه المناقشة ، إذ كان من الجهود المشتركة التي بذلت لبناء خط برلين — بغداد أن اكتشف بصورة فنية وجود حقول عظيمة من النفط في العراق يمكن استنباطه منها وكان عملاء الدول العظمى وسفراؤها وأرباب النفط فيها يتنافسون ويتآمرون فيما بينهم للحصول على امتيازات النفط في هذه البلاد . ولما تم وصل خطوط السكك الحديدية بين برلين واستانبول مالت الامبراطورية العثمانية الى منح امتياز سكة حديد — برلين بغداد — الى ألمانيا لوصول خطوطها بسكة حديد الأناضول ، وهكذا ولأول مرة تعزز وضع ألمانيا في الشرق الأوسط ، فأصبحت عاملاً فعالاً في مشاريع السكك الحديدية التركية ، ثم مالبت نفوذها بامتد حتى تعدى هذا النطاق الصناعي ، بحيث خول السلطان عبد الحميد الثاني الشركة الألمانية الحق في استغلال المصادر المعدنية في منطقة تمتد مسافة عشرين كيلومتراً على طول جانبي خط السكة مما أدى حينئذ الى احتدام سياسي عسكري في غاية الخطورة والأهمية الدولية .

وكان أحد المستشارين من عملاء الانكليز في الدولة العثمانية — وهو كالوست



كلبنكيان (مستر ه. ٠/٠)

سر كيس كلبنكيان - يشغل مركزاً هاماً في العاصمة التركية - استانبول - وكان كلبنكيان من مدينة (نالاس) في الاناضول ومن أصل أرمني ومن رعايا الاثراك ، ودرس كلبنكيان وتخرج من كلية كينغر (Kings College) في لندن تعين - بعد تثقيفه في بريطانيا - في وزارة المالية التركية ثم أصبح بعد فترة قصيرة مستشاراً مالياً ذا نفوذ كبير فيها وكان كلبنكيان قد رفع في سنة ١٨٩٠ - بصورة مباشرة ومكتومة - الى

السلطان عبد الحميد تقريراً مغرياً جداً شرح فيه بشكل في يسترعي الأنظار عن حقول وموجودات النفط العجيبة في العراق وعن قابلية استغلالها وتطويرها وجلب رؤوس أموال أجنبية جسيمة لاستثمارها وقد وصفها بأنها ستدر أرباحاً طائلة لا تحصى . وكانت معلومات واستخبارات كلبنكيان الموضحة في تقريره المرفوع الى السلطان مبنية على أساس في ومستندة الى بحوث علمية دقيقة استخلصها من مصادر ومراجع فنية عصرية ما زالت حتى اليوم مجهولة الى حد غير قليل (١) .

وكان كالوست سر كيس كلبنكيان من الذين عملوا مع لورانس في عهد شبابه في الأفغان على إثارة الاضطرابات والدسائس هناك (٢) وقد لعب كلبنكيان فيما بعد دوراً هاماً في قضية امتيازات النفط وفي موضوع المباحثات التي دارت بين الحكومة العثمانية والشركات الأجنبية - وكان كلبنكيان هذا مفاوضاً على

International Petroleum Cartel No. 6 : Washington D. C. (١)

Anton Zischka - la guerre Secrète pour le Pétrole - Paris 1943 (٢)

جانب كبير من الذكاء والمكر وقد اشتهر بأطلاعه الواسع على غوامض السياسة الخارجية . وقد عرف اسم هذا الشخص فيما بعد بـ (تاليران) لدبلوماسيته النفط وهو معروف اليوم « بالمستر خمسة بالمائة » .^(١) (Mr. Five percent) وذلك بالنظر الى ان حصته في شركة نفط العراق تبلغ هذه النسبة . وكان أول شخص من شخصيات الدولة العثمانية الذي اهتم بشؤون نفط العراق هو والي بغداد مدحت باشا الذي أظهر شغفاً بالغاً بهذه المسألة ، وذلك أثناء قيامه بالمشاريع العمرانية المشهورة في سنة ١٨٧١ والقائمة حتى الآن في العراق . فلقد استخدم مدحت باشا بعض الخبراء الالمان لانماء وتحسين منابع النفط الخام الذي كان ينبثق من سطح التربة ، ويسيل على شكل قار سائل فوق الأرض في منطقة مندلي . وقد أنشأ مدحت باشا مصفاة لتكرير هذا السائل وتصفيته بناها في سنة ١٨٧٢ في مدينة بعقوبة بالقرب من بغداد ، الا أن السلطان عبد الحميد امتلك تلك الأراضي محولاً ملكيتها من الحكومة العثمانية الى الخاصة الملكية في سنة ١٨٩٠ م ومرة ثانية في سنة ١٧٩٩ حال دون تنمية مواردها النفطية وبذلك أصبحت منابع النفط والقار الموجودة في تلك المنطقة وفي منطقة طوز خورماتو والقيارة وبابا كركر ملكاً خاصاً بالسلطان . لذلك فقد توقفت الاعمال الانشائية التي كانت ترمي الى تطوير منابع النفط في العراق وتحسينها^(٢) .

وفي سنة ١٨٨١ زارت بعثة من المهندسين الالمان منطقة كركوك وضواحيها وأجرت بعض البحوث الجيولوجية الحديثة في تلك الأراضي ، وقدمت البعثة المذكورة تقريراً مهماً جاء فيه ما يلي : « ان كركوك وضواحيها منطقة نفطية هائلة وان حقول النفط هناك قريبة من سطح الأرض ، بما كان

(١) لقد توفي السيد كالوست سر كيس كالينكيان في سنة ١٩٥٦ .

(٢) "Oil in the Middle East S. H. Longrigg. London 1954 (٢)

يسبب دوماً هزات أرضية خفيفة ، وإذا ما تم الحفر لاستخراج النفط في هذه المنطقة فإن هناك احتمالاً قوياً لحدوث زلازل أرضية شديدة ، (١)

وفي سنة ١٨٩٥ حاول بعض المهندسين الفرنسيين ، بموافقة السلطان زيادة منتوجات النفط الخام في منطقة طوز خور ماتو وبابا كر كر الواقعة بالقرب من مدينة كركوك وكانت ملكاً لعائلة النفطجي العراقية منحت اليهم بموجب فرمان خاقاني عثماني ، إلا أن المهندسين الفرنسيين لم يتوقفوا كثيراً في خططهم ومسامح الفني نظراً الى التطورات السياسية السائدة وقتئذ ونشاط التنافس الدولي الذي كان قد بدأ بين الشركات العالمية والحكومة العثمانية من أجل امتيازات النفط ومشروع خطوط السكك الحديدية الى البصرة (٢) وأخذت هذه المنافسة تزداد حدة وتوتراً بين بريطانيا وألمانيا بصورة خاصة وبين الدول الأوروبية الكبرى الأخرى بصورة عامة .

إن موضوع سكة حديد بغداد أخذ بعد هذه الحوادث يكتسب أهمية سياسية وعسكرية جديدة بسبب الأوضاع الدولية السائدة ، وبدأ يتطور تطوراً جدياً ويسبب نزاعاً بين الدول الأوروبية الكبرى ، فاعتبرت بريطانيا ، منح تركيا لألمانيا الامتياز الخاص لمد خطوط السكك الحديدية من استانبول الى البصرة تهديداً مباشراً لحقوق النفط الفارسية في الخليج العربي تلك الحقوق التي كانت تتطور لتصبح بالنسبة للحكومة البريطانية ، المصدر الرئيسي لتمويلها بالنفط ومن جهة أخرى كان وقع هذه السياسات الدولية عميقاً في البلاد العربية بصورة عامة ، وعلى العراق بصورة خاصة ، إذ كانت هذه المشاريع ذات علاقة

(١) الجنرال فون لوندورف - مذكراتي الحربية - برلين ١٩١٩ .

"Oil in the Middle East S. H. Longrigg. London 1954 (٢)

مباشرة به فقد كانت هناك بوادر حرب كبرى — من شأنها تقرير مصير العالم العربي بأجمعه .

وفي مطلع القرن العشرين — قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى كان اهتمام الحكومات الأوروبية العظمى بالعراق استراتيجياً ، فكان هدف بريطانيا وألمانيا وروسيا التحكم بالخليج العربي ووادي دجلة والفرات ، بينما كان سعي الشركات الأهلية في الولايات المتحدة الأميركية ، وألمانيا ، وبريطانيا ، وهولندا ، من جهة أخرى — في الحصول على امتيازات خطوط السكك الحديدية والنفط في المناطق المتأخرة من الامبراطورية العثمانية ، وكانت المشاريع المقترحة للسكك الحديدية المنوي انشاؤها في الأناضول وتمديد شبكتها إلى بغداد وإلى البصرة تبين بوضوح أهداف السيطرة الألمانية والتوسع السياسي والعسكري في آسيا الصغرى أو بتعبير آخر في منطقة الشرق الأوسط عامة .

وكان المقرر أن تبدأ شبكة خطوط سكة حديد برلين — بغداد ، في آسيا الصغرى ، من استانبول حيث كانت متصلة بشبكة خطوط تربطها ببرلين وأن تمتد على ساحل البحر الأبيض المتوسط في تركيا ثم تصل إلى حلب ثم الموصل وبغداد إلى أن تبلغ نهاية الخط مدينة البصرة على الخليج العربي .

وفي سنة ١٩١١ ذهبت روسيا من وراء ظهر حلفائها لتعقد اتفاقية بوتسدام مع ألمانيا حيث اعترفت فيها بمصالح ألمانيا بخط سكة حديد بغداد مقابل اعتراف ألمانيا بمصالح روسيا في شمالي فارس (إيران) وحاولت روسيا بهذه الاتفاقية إيصال الشبكة المقترحة لخطوط الحديدية الفارسية بخط سكة حديد بغداد عن طريق خاقين ووعدت روسيا ألمانيا بالباب المفتوح في تجارتها مع فارس (إيران) لقاء ذلك (١) .

وبعد أن اكتسبت المانيا نفوذاً عظيماً في الامبراطورية العثمانية ، بدأت في سنة ١٩١٢ — تنفيذاً لخطتها السياسية والحربية — بإنشاء وبعد الخطوط الرئيسية لسكة حديد بغداد . وفي ٢٧ تموز سنة ١٩١٢ تم الاحتفال في بغداد في جانب الكرخ بوضع الحجر الاساسي لسكة حديد بغداد بحضور والي بغداد جمال بك ، ورئيس الأشغال الالماني مايسز باشا ، وبعض قناصل الدول الأجنبية وأشراف وأعيان بغداد ومثلاثين مهندساً من الالمان للعمل في المشروع . وفي السنة ذاتها عند وصول اللوازم الحديدية ، بدأت الأعمال الانشائية وانتهى خط بغداد — سامراء في سنة ١٩١٤ . وكان هذا الخط يمثل جزءاً من المشروع (١) .

« ولم تكن بريطانيا في نفس الوقت متوانية في تقوية مركزها السياسي والاستراتيجي في الشرق الأدنى . ففي سنة ١٩١٣ ، اشترت البحرية البريطانية حصّة كبيرة من شركة النفط الانكليزية — الايرانية — بعد أن كانت قد قررت البحرية البريطانية تحويل استعمال سفنها الحربية البحرية الى النفط بدلاً من الفحم الحجري . وأعطت بريطانيا شيخ الحمّرة الذي كان يتحكم بمنطقة نفط عبادان — تأكيدات لتأييد حكمه والمحافظة على سلطته وشوكته ، وشجّعته على العصيان ضد كل من : سلطان تركيا وشاه إيران . وعندما علمت بريطانيا بوجود حقول للنفط في البحرين ، حملت كذلك شيخ البحرين في سنة ١٩١٢ على أن يتعهد بعدم منح أية امتيازات الى أية جهة كانت دون استشارة وموافقة الحكومة البريطانية » (٢) . وفي شهر كانون الثاني (يناير) من سنة ١٩١٣ اقترحت اللجنة السياسية الخاصة التي كانت قد تألفت في بريطانيا ، احتلال البصرة في حالة نشوب الحرب (٣) .

George E. Kirk — A Short History of the Middle - East, London (١)

Morris Jastrow — The War and the Bahdad Railway London (٢)

(٣) نفس المصدر .

وكان من نتيجة أعمال التوسع العسكري والمنافسة القوية بين بريطانيا وألمانيا الاستيلاء على منطقة الخليج العربي ، والتي كان من المنوي أن تكون في نظر الألمان — آخر نقطة لامتداد سكة حديد بغداد — أن اعترفت بريطانيا في سنة ١٩١٣ باستقلال مشيخة الكويت ، مما أدى إلى أن تكون الكويت تحت حماية بريطانيا وفي منطقة نفوذها المباشر ، وهذا الأمر سبب سلخ الكويت بالقوة عن العراق . وكانت الكويت بطبيعة نشأتها التاريخية ومعالمها الجغرافية جزءاً لا يتجزأ من العراق ، أما سبب هذا السلخ فيرجع أسبابه بنوع خاص إلى احتواء الكويت على حقول عظيمة من النفط .

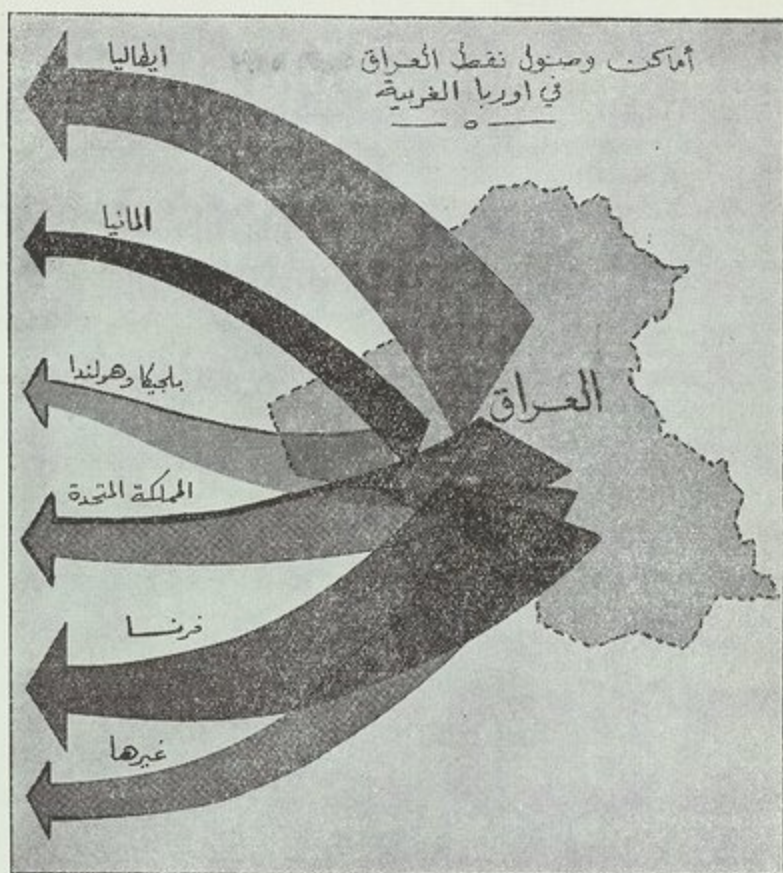
وجاء في كتاب المحامي عباس العزاوي — « تاريخ العراق » ما يلي عن استقلال الكويت الإداري : « وهكذا استقلت الكويت في سنة ١٩١٣ ، استقلالاً إدارياً ولم تبق للدولة العثمانية فيها إلا السيادة الاسمية ، وعقدت الدولة العثمانية مع الانكليز معاهدة تنازلت فيها عن جميع حقوقها بما يتعلق بقطر والبحرين ومسقط وعمان وسائر ديار المشايخ الموالين لانكلترا » .

والحقيقة فإن بريطانيا كانت عازمة منذ أواخر القرن التاسع عشر بوجوب احتلال وادي الرافدين أو على الأقل جنوب العراق . وقد أعلنت قيادة الجيش البريطاني أن طرق المواصلات الامبراطورية لا تكون مؤمنة وسليمة ما لم تسيطر القوات البريطانية على هذه المراكز الاستراتيجية التي اعتبرتها في غاية الأهمية وبصورة خاصة منطقة شط العرب .

وبغية تحقيق مآربها بدأت حكومة الهند الانكليزية بتجهيز حملة عسكرية ضخمة لهذا الغرض ، فحلت منطقة الكويت القريبة من ولاية البصرة إلى منطقة حربية أصبحت مركز تجمع الجيوش البريطانية منذ عام ١٩١١ . إلا ان الأوضاع

الدولية المضطربة آنذاك وظهور النفوذ والتوسع الألماني في منطقة الشرق الأوسط أجبر الانكليز على تأجيل حملتهم حتى عاجلتهم الحرب العالمية الأولى بنشوبها في سنة ١٩١٤ ، فدخلت الامبراطورية العثمانية الى جانب ألمانيا وانتهزت انكلترا الفرصة السانحة للهجوم فاحتلت البصرة بعد معارك طاحنة واندحارات كثيرة في كوت الامارة ولكن الظروف الدولية ساعدتها على التقدم وتم تراجع الجيوش العثمانية وانكسارها وبالتالي تم احتلال بغداد في ١١ آذار ١٩١٧ وبذلك وقع العراق في قبضة الانكليز واعتبرت حرب العراق منتهية . هذا وان الاحتلال البريطاني الذي دام من سنة ١٩١٧ حتى سنة ١٩٢١ ثم اكدوبة الانتداب التي حلت محل الاحتلال تحت ستار الاخذ بيد العراق نحو التحرر والاستقلال لم يكونا في حقيقة الامر سوى استعمار عسكري مباشر لا يختلف عن أي استعمار آخر (١) .

(١) العراق الثائر . مطبعة الحكومة - دمشق .



تطور قضايا النفط

(١٨٩٠ - ١٩١٤) ودخولها الميدان السياسي

براية التناقص على نفط العراق

إن المدير العام للخاصة الملكية للسلطان عبد الحميد أخذ بنظر الاعتبار الفائق المعلومات القيمة التي أشار إليها تقرير المستشار المالي كلبنكيان ، واستناداً الى التقرير المذكور فقد جرى الترتيب اللازم أولاً في سنة ١٨٩٠ ثم في سنة ١٨٩٩ بقصد ضم مساحات شاسعة من الأراضي الواقعة في المناطق المهمة من الامبراطورية العثمانية الى الخاصة الملكية بموجب فرمان ملكي أملاً بالعثور على حقول النفط في تلك المناطق ، ومن أهمها منطقة الموصل وبغداد ، وكان موضوع حق ملكية السلطان لهذه الأراضي من الوجهة الدستورية غير صحيح وموضع انتقاد شديد في الأوساط الادارية والحكومية في الدولة العثمانية ، وهذا الاعتبار أدى في النهاية الى ارجاع ملكية هذه الاراضي الى الحكومة التركية ثانية بعد تنازل السلطان عبد الحميد عن العرس العثماني في سنة ١٩٠٨ .

وفي أوائل سنة ١٨٩٠ حصل المجلس الاداري الأعلى للبنك الألماني على

كتاب من رئيس وزراء الدولة العثمانية (الصدر الأعظم) منح بموجبه البنك الألماني المذكور معاملة مفضلة في حقوق التعدين وهذا الكتاب كان متمماً لاتفاقية سكة حديد الأناضول إلا أنه لم يدرج في الاتفاقية المذكورة ، ومع ذلك فكان يعتبر بمثابة وثيقة تخويل تنص على منح بعض الامتيازات المهمة لشركة سكة حديد الأناضول ، وخاصة فيما يتعلق بحقوق التعدين . وقد أدرج مضمون هذا الكتاب فيما بعد ، في اتفاقية سكة حديد بغداد المؤرخة في ٥ مارس ١٩٠٣ (١) .

وفي سنة ١٨٩٩ منح السلطان عبد الحميد الامتياز الثاني للبنك الألماني لبناء خط من قونية الى الخليج العربي ، ولوحظ بأن حصول الألمان على الامتيازات الأولية في سنة ١٨٩٩ صادف وقت نشوب حرب البوير حينما كانت بريطانيا تعاني أزمات اندحاراتها الفظيعة في جنوبي افريقيا ، وكانت العلاقات الانكليزية - الألمانية في دور التبدل والتحسين . فوصل قيصر ألمانيا في سنة ١٨٩٩ الى بريطانيا لزيارة جدته فكتوريا ولم تكن بريطانيا في ذلك الوقت في حالة تمكنها من الاعتراض على الامتياز الألماني في سكة حديد بغداد وذلك لأن الرأي العام البريطاني لم يكن في ذلك الوقت منزعجاً بعد من تقدم المصالح الألمانية في استانبول بل كان ينظر اليه البريطانيون باستحسان وتقدير وذلك للحيلولة دون توسع المطامع الفرنسية والروسية في الشرق الاوسط .

وفي أواخر القرن التاسع عشر كانت بعض الشركات البريطانية والهولندية مشغولة بتحاول الحصول على امتيازات للنفط في بلاد ما بين النهرين (Mesopotamia) من السلطان عبد الحميد إلا انه بسبب قوة النفوذ الألماني السائد في الامبراطورية

B. Shwadran — The Middle East Oil —

(١) Washington 1956 .

العثمانية آنذاك لم تأت المحاولات البريطانية ولا الهولندية بأية نتائج مثمرة ، وقد استؤنفت الجهود البريطانية من جديد بعد بزوغ القرن العشرين وذلك لتغير سياسة بريطانيا ووجهة نظرها في المشاريع الألمانية التي كانت ترمي الى توسيع نفوذ ألمانيا في الامبراطورية العثمانية أضف الى ذلك ان الرأي العام البريطاني أجبر الحكومة البريطانية على تغيير مشروع سكة حديد بغداد ومنعها حتى من اشتراكها المالي في المشروع المذكور (١) . وكان المغامر والمهندس الاسترالي المشهور وليام نوكس دارسي (W. Knox d'Arcy) قد توفق بعد جهود كثيرة في سنة ١٩٠١ في الحصول على امتياز للنفط من ناصر الدين شاه امبراطور ايران الذي خوله الحق في التجوال والكشف والتحري عن النفط في تلك البلاد لمدة ستين عاماً . ثم وصل دارسي الى تركيا بعد ان فاوض اصحاب رؤوس الاموال الانكليز في لندن وتمكن في سنة ١٩٠٣ من الحصول على وعد غير محدود يتضمن منحه امتيازاً للنفط في الدولة العثمانية . والجدير بالذكر ان انكلترة كانت قبل الحرب العالمية الاولى تركض وراء اهداف معينة ومن اهمها ابعاد الألمان عن الشرق الاوسط والاستيلاء على حقول النفط في العراق واقامة الحواجز والمواقع امام الألمان لئلا يستفيدوا من نفط تلك المنطقة ، وهذا وعلى الرغم من عدم منح امتيازات فعلية الى الشركة المذكورة فان الوعد الخطي الذي منحتة الحكومة العثمانية الى شركة دارسي البريطانية كان قد اثر فعلاً على سير المفاوضات التي سبقت في اعادة تنظيم الشركة التركية للنفط عام ١٩١٤ (٢) .

ويمكن القول بأن الوعد المذكور تميز بطابع سياسي ذلك لانه يعتبر من ام

Leland James Gordon — American Relations with Turkey, (١)
Philadelphia

A. Zischka — Ölkrieg — Leipzig 1944 (٢)

المستمسكات لتأسيس صناعة النفط البريطانية في الشرق الأوسط . اُضيف الى ذلك ان مفاوضات دارسي أصبحت فيما بعد ذات صلة مباشرة بقضايا سياسية أخرى معقدة مثل قضية تدويل سكة حديد بغداد (١) . وكان دارسي مضارباً مشهوراً في أمور النفط وفي المجازفات المختصة بالتعدين في استراليا والشرق الأوسط وهو بالإضافة الى ذلك كان منقباً مشهوراً للنفط ودبلوماسياً بارعاً وكان كما أوضحنا سابقاً قد توفى في سنة ١٩٠١ ونجح نجاحاً باهراً عندما حصل من شاه إيران على امتياز للنفط لمدة ٦٠ سنة لمساحة قدرها (٥٠٠,٠٠٠) ميل مربع في أراضي الامبراطورية الفارسية وهو نفس الامتياز الذي كان قد منح فيما بعد في سنة ١٩٠٩ للشركة الانكليزية — الفارسية للنفط اذ اشتركت الحكومة البريطانية في حينه بنصف أسهم هذه الشركة ، مما حال دون وقوع هذا المنبع الطبيعي للثروة في ايد غير بريطانية . هذا بينما كانت الشركة الهولندية — المعروفة آنذاك بشركة شل الهولندية الملكية للنفط — قد استأنفت مباحثاتها بخصوص الامتيازات مع السلطان عبد الحميد في سنة ١٩٠٦ ولكنها باءت بالفشل فيما بعد ، وذلك في سنة ١٩٠٨ بسبب تنازل السلطان عن العرض ، وزاد موقف الامتيازات تعقيداً عامل جديد الا وهو امتيازات الاميرال الامريكي جستر كولي (٢) .

وكانت شركات النفط الأميركية مسيطرة كلياً في ذلك الوقت على انتاج وتسعير النفط في العالم، وعليه ففي الفترة التي ظهرت فيها بعض الشركات الأوربية الى الوجود زادت المنافسة الأمريكية في الامبراطورية العثمانية ازدياداً ملحوظاً لخشيته من تنافس الاسعار المنخفضة التي ستعرضها هذه الشركات في أسواق

S. H. Longrigg — Oil in the Middle East, London 1954

(١)

Rear Admiral Chester, Colby. U. S. Navy .

(٢)

العالم . وعلى هذا الأساس فقد أرسلت الحكومة الأمريكية في سنة ١٨٩٩
الأميرال جستر كولبي الى استانبول ووضعت تحت إمرته البارجة الحرية
كتتحي بحجة أن زيارته إلى استانبول هي لمساندة الوزير الأمريكي الذي كان يحاول
الحصول على تعويضات للاملاك الأمريكية المتضررة في ثورة ارمينيا ضد
الامبراطورية العثمانية سنة ١٨٩٦ . وفي الحقيقة كان الأميرال جستر قد جاء إلى
استانبول ليحصل على امتيازات لاستخراج النفط في أنحاء الامبراطورية العثمانية .
وحدث أثناء تلك المفاوضات أن توفى الأميرال جستر ، بلباقته ، أن يكون
معتماً لدى السلطان لبدء الرأي في موضوع بناء بارجة (مدمرة) حرية
كانت مزمنة أن تبنيها شركة أمريكية للحكومة التركية وقد نجح الأميرال
جستر فعلاً في إنشاء علاقات تجارية واقتصادية مع تركيا . وفي سنة ١٩٠٨ عاد
الأميرال جستر مرة ثانية من أمريكا إلى استانبول ، تسنده في هذه المرة غرفة
تجارة نيويورك ومجلس التجارة والمواصلات لمدينة نيويورك ، وذلك بقصد تحسين
التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وتقديم بعض العروض بشأن
الامتيازات المتعلقة بإنشاء السكك الحديدية وبناء الموانئ والتنقيب عن المعادن
والنفط في كافة أنحاء الامبراطورية (١) .

ومنح السلطان عبد الحميد الأميرال جستر عدة امتيازات ، كان القصد منها
الاسراع في تطوير الوضع الصناعي والاقتصادي في تركيا وتشجيع تبادلها
التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية . وفيما يلي أهم ما اشتملت عليه هذه
المشاريع .

١ — اقامة وادارة شبكة سكة حديد بين الاسكندرونة ومنطقة
كر كوك .

٢ — تطوير ثلاث مناطق للمرافئ ؛ الاسكندرونة على البحر الابيض المتوسط . واثنان آخران على البحر الأسود .

٣ — إقامة وإدارة شبكة سكك حديد ثانوية تصل بين المرفأين التركيين على البحر الأسود وخليج الاسكندرونة وبين أنقرة .

٤ — تطوير واستغلال حقول النفط في ارضروم وتبليس ووان .

٥ — تطوير واستغلال المعادن في مناجم النحاس في أرغانة في تركيا .

ولكن الأدميرال جستر لم يتوفق في مسعاه ومفاوضته بشأن هذه الامتيازات والمشاريع وذلك بسبب تنازل السلطان عبد الحميد عن العرش وعندما أعيد تأليف الحكومة التركية في سنة ١٩١١ فتحت باب المفاوضات على جديد مع الحكومة التركية التي كانت قد تشكلت حديثاً وتمكن الأدميرال جستر من جديد من التوصل الى اتفاق نهائي^(١) إلا أن هذا الاتفاق لم يتحقق بسبب تأجيل تبادل وثائق إبرام الاتفاق من جراء الحرب بين تركيا وإيطاليا في سنة ١٩١١ ثم بسبب حرب البلقان سنة ١٩١٣ ثم الحرب العالمية الأولى^(٢) .

امتيازات شركة سكة حديد الاناضول :

ومها يكن من أمر ، فإن ما منحه السلطان عبد الحميد للبنك الألماني سنة ١٩٠٣ من الامتياز والحق في تشكيل شركة سكة حديد بغداد لاقامة وإدارة وتشغيل المشروع المذكور مضافاً إليه جميع الحقوق والامتيازات الممنوحة لشركة

(١) KARL HELFRIECH—"Die Deutsche Turken Politik" Berlin 1921

(٢) Leland James Gordon — American Relations with Turkey , Philadelphia, 1930

سكة حديد الاناضول العثمانية قد بقي نافذ المفعول وبالإضافة الى سكة الحديد ذاتها فقد منحت الحكومة التركية للشركة امتيازات تفضيلية خاصة وحقوقاً إضافية واسعة كاذن بتأسيس وبشغيل مصانع الطابوق، وحقوق المرور في الأراضي العثمانية طوال مد الامتياز كما سمح لها كذلك بقطع الأشجار للأخشاب التي تحتاجها الشركة لمشروعاتها، وكانت أهم هذه الحقوق والامتيازات تتلخص بما يلي :

- ١ — منح مساحات واسعة من الأراضي الأميرية في الامبراطورية العثمانية.
- ٢ — الحقوق والامتيازات المتعلقة بالنفط والمعادن .
- ٣ — حق الملاحة في نهري دجلة والفرات .
- ٤ — حق بناء مرافق ومراسي ومخازن في بغداد والبصرة وفي نهاية الخط على الخليج العربي شريطة أن يكون ذلك على حساب الشركة الخاص أما الحقوق فيما يخص النفط والمعادن فقد أدرجت تفاصيلها وشروطها في المادة ٢٢ من اتفاقية سكة حديد بغداد الموقع عليها في ٥ آذار ١٩٠٣ بالعبارات التالية « يسمح لأصحاب الامتياز بتشغيل المناجم التي سيعثرون عليها داخل منطقة تمتد (٢٠) كيلومتراً على جهتي وسط الخط بشرط التقيد بالقوانين والأنظمة المرعية بهذا الشأن ولكن بدون تفضيل أو احتكار (١) » .

وفي سنة ١٩٠٤ أوجدت برلين خطه جديدة وافقت بموجبها على قيام شركة سكة حديد بغداد بتشكيل مجلس الهيئات الدولية برئاسة البنك الوطني الألماني على أن تكون المجموعات المزمعة المشاركة في هذا البنك وفي مجلسه كما يلي :

المجموعة الألمانية — ٢٥ بالمائة

المجموعة البريطانية — ٢٥ «

المجموعة الفرنسية — ٢٥ «

شركة سكة حديد الأناضول — ١٠ «

مصالح متنوعة — ١٥ « = ١٠٠ بالمائة

وقد ثبت أن خطة برلين الجديدة كانت تعارض المصالح الوطنية لأعضاء الدول الممثلين في هذه المجموعات لذلك انحل مجلس الهيئات بسبب انسحاب المجموعتين البريطانية والفرنسية ، ولم تحمل المنازعات المتعلقة بالحقوق والامتيازات الخاصة بسكة حديد بغداد إلا في حزيران (يونيو) ١٩١٤ عندما توصلت ألمانيا وبريطانيا إلى تفاهم غير رسمي^(١) .

وفي نفس الوقت الذي كانت المفاوضات جارية بشأن سكة الحديد والملاحاة في نهري دجلة والفرات ، وضعت اتفاقية أخرى بين ألمانيا وبريطانيا حول كيفية استغلال النفط في آسيا الصغرى ومما جاء في هذه الاتفاقية تأليف شركة مكونة من فريقين : فريق بريطاني له ٥٠٪ من الحصص وأنه يسمح ببيع ثلث مجموع الانتاج السنوي للشركة دون التقيد في ذلك بأية تحديدات بينما سمح بالاحتفاظ بالثلثين الآخرين شريطة استعمالها بالتساوي بين الاسطولين الألماني والبريطاني .

والجدير بالذكر في هذه المناسبة أنه في المدة بين سنة ١٩٠٤ و ١٩١٤ عندما كان يتنازع البريطانيون والالمان على امتيازات النفط في الشرق الأوسط كانت الحكومة البريطانية تنظر باهتمام إلى إمكانية تحويل استهلاك الاسطول الحربي البحري — البريطاني للنفط بدلا من الفحم الحجري ، وهذه الخطة أدت فعلا الى اضطرار الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٤ الى شراء حصص كبيرة

M. Messabi "Le Petrole en Irak" Paris, 1937

(١)

من أسهم النفط من شركة النفط الانكلو - فارسية (١) .

وأعلن وينستن تشرشل (وكان آنئذ الاميرال الاول للبحرية البريطانية) أن سياسة بريطانيا البحرية المتعلقة بوجهة نظرها بشأن النفط ، وذلك في خطاب القاه أمام مجلس العموم يوم ١٧ تموز ١٩١٣ ، هي كما قال : « ان سياستنا التي نهذف اليها في نهاية الامر هي أن تصبح بحريتنا المالك المستقل والمنتج للوقود السائل لها كما يجب أن نصبح المالكين أو على الاقل المتحكمين بنسبة غير قليلة من موارد النفط الطبيعية في العالم وذلك لتموين اساطيلنا بما تحتاج اليه من هذه المادة السائلة » .

وأخذت بعد هذه الحوادث أهمية النفط تزداد يوماً بعد يوم ازدياداً مطرداً نظراً الى استخدامه استخداماً واسعاً في وسائل النقل المختلفة التي زاد عددها في العالم ازدياداً عظيماً وعلى هذا الأساس ازداد كذلك اهتمام الدول به لاهميته القصوى في الاغراض التجارية والعسكرية ، وأصبح القرن العشرين بالنسبة الى النفط ، عهد الاستغلال والمنافسة لأن النفط اصبح عنصراً جديداً خطيراً في السياسة الدولية وفي الحياة الاقتصادية وسبباً مهماً للخصومة بين الدول والشعوب .

حركة الشباب التركي في سنة ١٩٠٨ وتأثيرها على منافسات

الشركة والدول الاجنبية :

كانت حركة الشباب التركي التي انبعثت للمطالبة بالحرية وبالحد من نفوذ السلطان عبد الحميد واستبداده وانهاء الامتيازات الاجنبية في الامبراطورية

(١) الشركة الانكلو - فارسية هي الشركة الانكلو ايرانية المحدودة وكانت الحكومة البريطانية تملك ٦٥ ٪ من حصصها وشركة برما تملك ٢٢ ٪ والجمهورية البريطانية ٢٠ ٪ .

العثمانية — لها أثر كبير في تغيير السياسة التركية ازاء شركة الأمتياز الاجنبية. فقد بدأت الحكومة التركية الجديدة تنظر بحذر وعدم ارتياح الى الشركات الاجنبية التي منحها السلطان عبد الحميد حق امتيازات النفط ، وهي شركة سكة حديد الأناضول التركية (الالمانية الجنسية) ثم الأميرال جستر (الامريكي) الذي كان يمثل غرفة تجارة نيويورك . (ص ٥٥) .

وقد بدأت السلطات التركية الجديدة تنظر بعد ثورة الشباب التركي بعين الاطمئنان الى ما كانت تعرضه الشركات البريطانية من امتيازات لبعض المناطق المحتوية على النفط في الامبراطورية العثمانية . ولهذا كانت ثورة الشباب التركي ضد استبداد السلطان عبد الحميد سبباً مباشراً لاعادة تقارب بريطانيا من تركيا ، ذلك التقارب الذي كانت بريطانيا قد فقدته في الامبراطورية العثمانية بعد ١٨٨٢ اذ كان سلطان تركيا وحكومته يشكان آنذاك في نياتها غير الودية . ومن أهم أسباب هذه الشكوك احتلال بريطانيا لمصر وتدخلها في مصالح الأقليات المسيحية في تركيا ومساعدتها لشيخ الكويت ومشيوخ الخليج العربي وتحريضهم على تركيا . كل ذلك كان يزيد اعتقاد تركيا من أن بريطانيا خططاً استعمارية في الامبراطورية العثمانية وخاصة في الخليج العربي وجنوبي العراق . وكان البريطانيون من جهة أخرى قلقين جداً من تقارب العلاقات بين حكومة السلطان عبد الحميد والمانيا وكانوا يخشون من أن تصبح تركيا في نهاية الأمر من الدول التابعة لألمانيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ، لذلك انتهزت بريطانيا هذه الفرصة السانحة لتقوية وتعزيز مركزها في مناطق النفط في الامبراطورية العثمانية بوضع معظم تلك المناطق في متناول الشركات البريطانية دون أن تثير الشك في نفوس الأتراك ، وحاولت في نفس الوقت منع الشركات الامريكية من الحصول على أي امتياز للنفط في أية منطقة من مناطق الامبراطورية . وتم لها ذلك وتمكنت

من أن تتوفق في هذه الامور ، باساليب دبلوماسية مكتومة كما هو معلوم عن سياسة الانكليز .

وقد تمكنت بريطانيا من الوصول الى أهدافها ومآربها في بادئ الامر عن طريق تأسيس البنك التركي الوطني برأسمال بريطاني جعلت مركزه الرئيسي في انكلتره وانتخبت من بين مديره ، عميلها ، السيد كلبنكيان ، وأوعزت اليه أن يطلب من البنك الوطني التركي العمل على اتفاق مع البنك الالماني (Deutsche Bank) لينظما سوية مشروعاً يضم سائر امتيازات النفط في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية ، وبهذه الطريقة ، وهذا المكر السياسي ، ضمنت بريطانيا التوفيق بين مصالحها ومصالح الألمان في تركيا ، وفي نفس الوقت ابعدت الشبهة والشكوك التي كان من المحتمل أن تساور نفوس الأتراك ضدها .

والواقع أن بريطانيا كانت تخشى كثيراً مشروع سكة حديد بغداد ، إذ كان هذا المشروع الخفيف من عدة وجوه ، مصدر قلق يهدد كيان امبراطوريتها ، ومن الناحية الاقتصادية خاصة كان في مقدور مشروع سكة حديد بغداد أن يتحدى كبرياء بريطانيا ونفوذها وهيبتها في الخليج العربي حيث كانت المصالح البريطانية الرئيسية مهيمنة ومتأصلة بشكل عميق . وللخليج العربي في السياسة البريطانية مكانة كبيرة الأهمية ، إذ كان حلقة الاتصال في مواصلاتها البرية . والبحرية الى الهند ومحطة لتجارتها الراجحة ، ومركزاً خطيراً استطلاعياً لمراقبة شؤون الشرق وحكامه ، وقاعدة استراتيجية مئة لأسطولهم . والخليج العربي هو فوق ذلك كله مصدر ضروري عظيم للنفط اللازم لامبراطوريتهم . ومن ناحية أخرى .- لو تم مشروع الخط الحديدي الألماني - لكان بالامكان أن

يفرق الشرق الأوسط بسيل من البضائع الألمانية الرخيصة^(١). أضيف الى ذلك أن الامتيازات الممنوحة للخدمات العامة وامتيازات التعدين حسب اتفاقية سكة حديد بغداد يمكن لها — لو تحقق اتمامها — أن تضاعف كثيراً، النفوذ السياسي والاقتصادي والحربي الألماني في تركيا وفي آسيا الصغرى. ثم ان الامتيازات التي حصلت عليها الشركات البريطانية من السلطان في حقوق الملاحة في الأقسام الجنوبية من العراق كان يمكن أن يعوضها ويقوم مقامها مشروع الخطوط الحديدية الألمانية المزعوم. أما من الناحية العسكرية والسياسية فإن اختراق سكة حديد بغداد لقسم كبير من الامبراطورية العثمانية يجلب نفوذاً ألمانياً مباشراً نشطاً الى عدة مناطق وخصوصاً تلك التي كانت تعتبرها بريطانيا، منذ زمن طويل — حماها الخصاص المغلق. وأما استراتيجياً، فإن مشروع سكة حديد بغداد — لو تم انجازه — لكان من الممكن أن يدعم القوة البحرية والعسكرية التي كانت ألمانيا عازمة على تأسيسها على شواطئ الخليج العربي، وهذا — في نظر بريطانيا — كان من الممكن أن يؤدي إلى إضعافها وابعادها عن الطرق المؤدية الى الهند.

ومن هذا يتبين كيف كانت بريطانيا تنظر الى التقارب التركي الألماني وكيف سعت عندما سنحت الفرصة الى تعزيز مركزها في تركيا. ولم تقف بريطانيا عند هذا الحد بل تقربت الى جمعية الاتحاد والترقي التركية التي كانت تعرف «بجمعية الأتراك الشباب». وحاولت كسب ثقتهم وتأيدهم لها لغرض مضاربة منافستها الأولى في تركيا: ألمانيا.

وأُسست الحكومة التركية برأسمال بريطاني في سنة ١٩١٠ البنك التركي

Herman Onken — "Die Sicherheit Indiens, Berlin 1937

الوطني بقصد انجاز العمليات المالية المصرفية في الامبراطورية العثمانية وكان السير أرنست كاسل مع الورد فليستوك قد دفعا كاملاً رأسمال البنك المذكور وكان الغرض الأساسي من هذا الاهتمام هو تخوف بريطانيا من مشروع سكة حديد بغداد الألماني .

أما وجود كلبنكيان كمدير للبنك المذكور وعضو في اللجنة التنفيذية فقد كان أمراً غامضاً لعلاقته بالحكومة البريطانية بيد ان وجوده بالنسبة الى المجموعات البريطانية في البنك المذكور كان ضرورياً لاتصاله الوثيق بالحكومة التركية بصفته وكيل مالياً لكل من لندن وباريس .

وكان كل من البنك الوطني التركي والبنك الألماني قد انهماكا في المدة الواقعة بين سنة ١٩٠٠ — ١٩١١ في مسح بعض الأراضي والدخول في بعض المفاوضات حول تطوير حقول النفط في العراق . وفي سنة ١٩١١ توصل الى اتفاق يهدف اشراك شركة بريطانية وهي شركة الامتيازات الافريقية والشرقية المحدودة في هذا المشروع . ومن هذا يتضح أنه قد تم فعلاً اندماج هذين المصرفين سنة ١٩١١ وكونا بعد ذلك شركة مركزها لندن اتخذت اسماً جديداً هو « شركة الامتيازات الافريقية الشرقية المحدودة » وكان غرضها احتكار النفط في جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية . أما أسهم هذه الشركة فكانت موزعة كما يلي :

كلبنكيان ومجموعة شركة نفط غير مسماة	٣٢,٠٠٠ سهما
ارنست كاسل والبنك الوطني التركي	٢٨,٠٠٠ سهما
البنك الألماني وشركة سكة حديد الأناضول	٢٠,٠٠٠ سهما
	٨٠,٠٠٠ سهما

ثم ضمت الشركة ، بعد ذلك ، الشركة الملكية الهولندية « شل » وتقرر تغيير اسم الشركة الرئيسية الى « شركة النفط التركية » وهكذا اصبح رأس المال البريطاني يسيطر عليها ، وما كانت تسميتها بأسمها الجديد الا قناعا لاختفاء وجهها .

وبينا كانت الشركة تحاول بناء جهازها الداخلي اذ بوزارة الخارجية البريطانية تطلب سنة ١٩١٣ نقل اسهم سير ارنست كاسل من البنك الوطني لتركيا الى مجموعة شركة النفط الانكليزية - الفارسية . الا ان كلبنكيان رفض ذلك وطلب أن توضع اسهمهم تحت تصرف الحكومة مقابل وضعه $\frac{2}{3}$ ما يملكه من الاسهم الى سير هنري ديترونك رئيس مجموعة شل الهولندية اذ كان كلبنكيان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالشركة الهولندية الملكية « شل » .

وفي يوم ١٩ آذار سنة ١٩١٤ حلت الاختلافات القائمة بين الشركات الانكلو - هولندية ووقعت اتفاقية جديدة في وزارة الخارجية البريطانية وكان توزيع الاسهم الجديد في شركة النفط التركية كما يلي :

البنك الألماني وسكة حديد الأناضول	٢٥ سهما
شركة البترول الانكليزية - السكسونية	» ٢٥
شركة دارمي للتنقيب (شركة النفط الانكلو - فارسية)	» ٥٠
	١٠٠ سهما

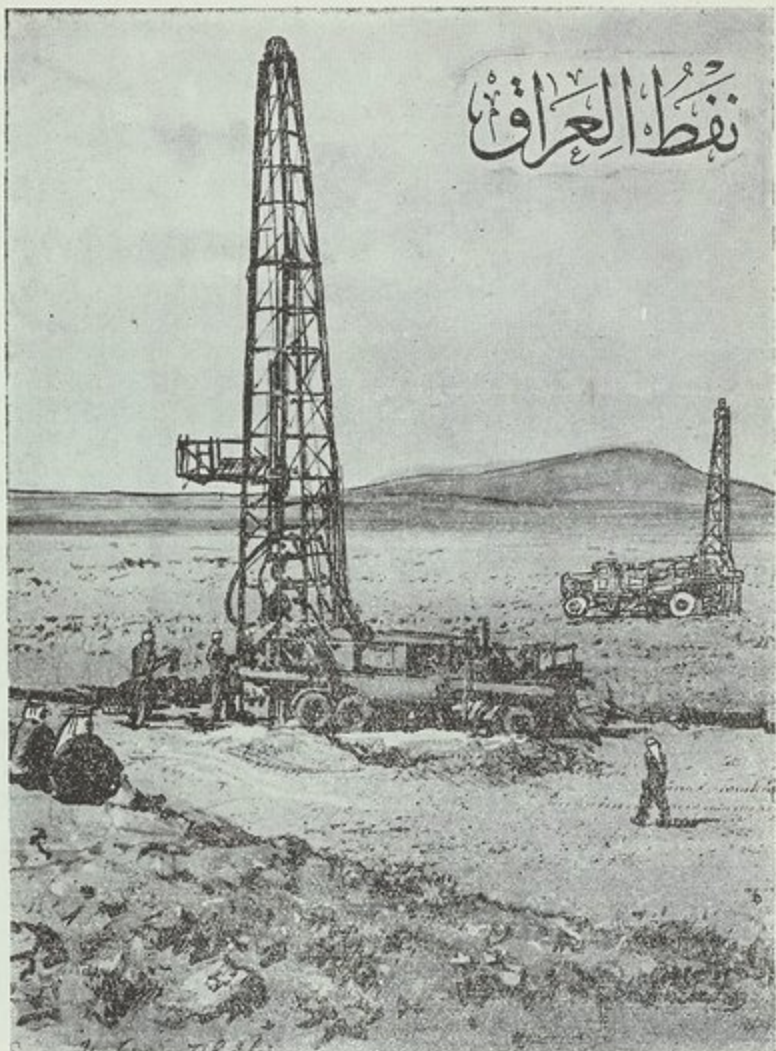
وكان أهم هذه التغييرات يتلخص بأن البنك الألماني وشركة النفط الانكلو - سكسونية وشركة دارمي للتنقيب اتفقت جميعها على انها ليس لها مصالح في استغلال المصادر النفطية في الامبراطورية العثمانية إلا بواسطة شركة النفط التركية وذلك باستثناء الاقسام التي كانت تحت إدارة الحكومة المصرية

وإدارة شيخ الكويت والمقاطعات التي انتقلت إلى الحكومة الفارسية والواقعة على الحدود التركية الفارسية (١) .

ولم تقف بريطانيا عند هذا الحد، بل طلبت إلى البنك التركي الوطني التنازل عما له من أسهم في شركة النفط التركية إلى الشركة الانكليزية الهولندية، وعلى هذا الشكل فقد أصبحت هذه الشركة مساهمة في شركة النفط التركية ونالت بعد ذلك بواسطة دارسي وعداً خطياً من الحكومة العثمانية بأن تعطى منطقتي الموصل وبغداد لاحتكار شركة النفط التركية .

وقد أوضحت بريطانيا سياستها الاستراتيجية والاقتصادية عزمها الأكيد على السيطرة على مناطق النفط المهمة في الامبراطورية العثمانية وقد نجحت فعلاً في إبعاد الشركة الأميركية التي أسسها الأميرال جستر، مما ترك أثراً سيئاً لدى الحكومة الأميركية التي أخذت تفهم منذ ذلك الوقت أن بريطانيا مصممة على التحكم والاستبداد في مناطق النفط في الشرق الأوسط بتوطيد نفوذها السياسي والاقتصادي في الامبراطورية العثمانية وفي الشاطئ العربي للخليج، مع العلم أن بريطانيا كانت قد اتخذت في سنة ١٩١٣، البحرين، مركزاً رئيسياً في الخليج لتجمع قواتها لحملة العراق ثم أعلنت عقب ذلك انفصال الكويت نهائياً عن الدولة العثمانية وحصلت على تعهدات من أمراء الكويت والبحرين وقطر سنة ١٩١٣ بعدم منح أي إذن مما كان نوعه للتنقيب عن النفط في أراضي تلك الامارات لغير الرعايا البريطانيين .

نَفْطُ الْعِرَاقِ



الفصل الثالث

التطورات السياسية وتأثيرها في سير المفاوضات المتعلقة بامتيازات النفط

(١٩١٤ - ١٩٢٢)

في اوائل شهر حزيران ١٩١٤ شرعت شركة النفط التركية في مفاوضة الحكومة التركية في شأن الامتيازات لمنطقتي بغداد والموصل . وفي ١٩ حزيران ١٩١٤ وجهت حكومتا بريطانيا والمانية مذكرتين موحّدتي النص ، ترجوان فيها تركيا ، منح شركة النفط التركية حق امتياز خاص لاستغلال المصادر النفطية في منطقتي الموصل وبغداد . وفي ٢٨ حزيران ١٩١٤ اخبرت الحكومة التركية ، بمذكرتين موحّدتي النص ايضاً ، سفيري بريطانيا والمانية بأن امتيازاً قد أعطي اشركة النفط التركية لاستثمار النفط في ولايتي الموصل وبغداد . إلا أن الفرمان (١) الذي منح هذا الامتياز احتفظ بنفس الوقت لوزارة المالية التركية بالحق في تعيين حصتها والحق في وضع شروط الاتفاقية . وكان جواب الصدر الأعظم التركي للسفيرين البريطاني والالمانى كما يلي (٢) :

(١) الفرمان : منحة أو ارادة خاصة بالسلطان .

War Memoirs — vol . II, London .

(٢)

القسطنطينية في ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩١٤

معالي السفير :

جواباً على مذكورتكم المرقمة ٩٨٥ التي تفضلتم معاليكم بتوجيهها اليّ بتاريخ ١٩ الجاري ، انشرف باحاطتكم علماً بما يلي :

ان وزارة المالية — بعد ان حلّت محل نظارة اغصاة الملكية — احدث بنظر الاعتبار موضوع النفط الذي اكتشف او الذي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد ، وهي توافق على منح العقد اغصا بهذا المشروع الى شركة النفط التركية ، الا انها تحتفظ لنفسها بآب تقور فيما بعد حق اشتراكها في هذا المشروع وكذلك حق وضع الشروط العامة للاتفاقية اغصاة بالمشروع .
التوقيع

سعيد حامي باشا

وكانت هذه المذكرة الصادرة من الصدر الاعظم للامبراطورية العثمانية والموجهة الى السفيرين : البريطاني ، والالمانى في استانبول ، ذات اهمية بالغة في تاريخ استثمار النفط في العراق اذ انها اصبحت بعد ذلك المستمسك الوحيد والوثيقة التاريخية التي استندت اليها شركة النفط التركية في مطالبتها بامتياز النفط في العراق (١) .

وفي ٢٨ حزيران ١٩١٤ كانت حصص الدول المشتركة في هذه الشركة كما يلي :

S. H. Longrigg — Oil in the Middle East — London 1954

شركة النفط الانكليزية - الفارسية	٥٠	بالمائة من الأسهم
البنك الألماني	٢٥	» » »
شركة شل الهولندية الملكية	٢٥	» » »
المجموع	١٠٠	بالمائة

وبهذه المساعي كانت الدول الأوروبية الكبرى قد اقتسمت مبدئياً ، مناطق النفط المهمة في الامبراطورية العثمانية ، بيد أن عقد الامتياز أو الاتفاقية الخاصة باستثمار النفط في ولايج الموصل وبغداد ، كما جاء ذلك في الوعد الكتابي الصادر عن الصدر الأعظم في استانبول والمؤرخ في ٢٨ حزيران ١٩١٤ ، فانه لم يقع عليها وكان قد وقف الامر عند حدود الوعد وحدود الاتفاقية الموعود بها ، ذلك لأن المفاوضات المتعلقة بهذا الامر انقطعت بسبب اعلان اندلاع نار الحرب العظمى الأولى في شهر آب عام ١٩١٤ .

وتغير بعد ذلك الموقف العالمي وأصبحت الحكومة البريطانية ، ذات النفوذ الأعلى والمصلحة الغالبة في الحقل الدولي ، وقد ضمنت بريطانيا لنفسها موارد جديدة وعظيمة من النفط علاوة على ما سبق لها السيطرة عليه في الامبراطورية الايرانية ، كما تهيأت لها الظروف الدولية وسنحت الفرصة المناسبة لها ، بسبب نشوب الحرب ، لطرد وازالة المانيا منافستها الأولى في الشرق الأدنى ، ثم القيام بتوسيع نفوذها وسلطانها للاستيلاء على ممتلكات الامبراطورية العثمانية تحت ستار نظام الانتداب الذي استنبطته عصبة الامم . ومنذ ذلك الوقت عظمت أهمية منطقة الشرق الأوسط في نظر بريطانيا ذلك لأن هذه المنطقة تحتوي على أعظم حقول للنفط في العالم فضلاً عن أهميتها في الحقل السياسي والعسكري اذ تقع جغرافياً على أقرب الطرق الى الهند حيث كانت المصالح البريطانية متمركزة ومهيمنة .

وفي صيف سنة ١٩١٤ نشبت الحرب بين دول الوسط (المانيا ودولة النمسا والمجر) وبين دول الوفاق الثلاثي (بريطانيا وفرنسا ، وروسيا) ذلك لأن النزاع والتنافس كان قد وصل بينهم إلى حد التآزم وآن للاطماع المكبوتة أن تنفجر انفجاراً قوياً عنيفاً .

لقد توسع هذا التنافس أو الصراع الدولي توسعاً سريعاً ، حتى أصبح ذا طابع عالمي واشتركت في هذه المعارك الهائلة المدمرات والأساطيل الحربية والغواصات في المحيطات والبحار ، كما نزلت إلى هذا الميدان أيضاً لأول مرة في تاريخ الحروب الطائرات المقاتلة والقاصفات في طبقات الجو ، والسيارات المدرعة والدبابات والسيارات ناقلات الجنود وعتاد الحرب وكانت كلها تتحرك وتسير بقوة الآلات ذات الاحتراق الداخلي التي تدار بالنفط ومشتقاته .

وقد أثرت حوادث الحرب العالمية الأولى وتطوراته السياسية في مستقبل شركات النفط ومصيرها الى حد كبير ، وفيما يلي نوجز أهمها :

١ - توقيع اتفاقية سايكس - بيكو في مايس سنة ١٩١٦ بين انكلترا وفرنسا وكان القصد من هذه الاتفاقية توضيح مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي في القطاعات العربية من الامبراطورية العثمانية وادماج ولاية الموصل بموجب هذه الاتفاقية في منطقة النفوذ الفرنسي .

٢ - اتفاق فرنسا وروسيا (آذار سنة ١٩١٥) وبمقتضاه تعطى استانبول لروسيا القيصرية .

٣ - انهيار الامبراطورية الروسية مما أدى إلى ظهور روسيا البلشفية كعامل في تقسيم الامبراطورية العثمانية بعد الحرب .

٤ - اتفاق (سان جان دي مورين) (١٠ / ١ / ١٩١٨) الذي بموجبه نالت إيطاليا على وعدٍ بأخذ إزمير وبعض الأراضي في الأناضول .

٥ - فتح بريطانيا العراق واحتلال القوات البريطانية عسكرياً للمنطقة أثناء مفاوضات السلم .

٦ - تفاهم كليمنصو ولويد جورج (١٩١٨/١٢/١) على إعادة الموصل إلى انكلترا ، ولم تحدد المنطقة شرقي أو غربي نهر دجلة .

وقفت تركيا أثناء الحرب العالمية الأولى إلى جانب المانيا أملاً في أنها ستكسر بتحالفها معها الطوق الحديدي الذي أقامته حولها كل من انكلترا وفرنسا وإيطاليا . وفي يوم ٥ تشرين الأول ١٩١٤ أعلنت بريطانيا وفرنسا الحرب على تركيا وفي نفس التاريخ أرسلت بريطانيا قطعاتها البريطانية الهندية إلى العراق .

وبعد نكسات عديدة في كوت العمارة (في جنوبي العراق) احتل الجيش البريطاني البصرة ودخل بغداد يوم ١١ آذار (مارس) سنة ١٩١٧ ، وفي سنة ١٩١٩ احتل الجنود البريطانيون ولاية الموصل بعد أن أخلاها الجنود العثمانيون (١) .

وفيما يلي أهم ما جاء من نقاط رئيسية تلخص أهداف بريطانيا التي أعلنتها ، والتي بينت فيها الأسباب الموجبة لاحتلالها العسكري للعراق :

« لضمان حياد العرب ، ولحماية المصالح البريطانية في منطقة الخليج العربي ، ولحماية حقول النفط الفارسية وللإبقاء على النفوذ البريطاني في الشرق » (٢)

ولما كانت هذه هي الأهداف الرئيسية التي صرحت بها بريطانيا ، فقد بدأت أعمالها تتوسع وتتطور بسرعة ضمن إطار هذا المفهوم وكان لهذا أثر سياسي

Von Ludendorff - Meine Kriegserinerung - Berlin .

(١)

Captain S. A. Waheed - The Kurds & Their Country, 1957, Karachi (٢)

وعسكري مباشر على العراق . وبينما كانت الحرب العالمية الأولى تدور رحاها وتستخدم فيها وسائل الفتك والتدمير من بوارج وسفن وطائرات ومدافع تسير كلها بقوة النفط ومشتقاته شعرت الدول الكبرى الاستعمارية وأدرست أهمية مناطق النفط في الشرق الأوسط الذي أصبح منذ ذلك الوقت هدف السياسة الدولية وكانت الدول الثلاث المتحالفة — انكلترا ، فرنسا ، روسيا . تتبادل فيما بينها الوثائق والاتفاقات السرية لتقسيم مناطقه المهمة . ومن بين هذه الاتفاقات السرية وأشدها استعماراً كان الاتفاق الانكليزي الفرنسي (سايكس - بيكو) ، إذ كان يدور حول تقسيم الجزء الذي يشمل سورية والعراق وجزءاً كبيراً من الأناضول لاحتواء هذه المناطق على أهم حقول النفط ، مع الاحتفاظ بفلسطين لجعلها وطناً قومياً لليهود ، يحشرون فيها أكبر عدد من شذاذ الآفاق وقيمون عليها أحلام أرض الميعاد .

هذا وينص اتفاق سايكس بيكو الذي تم عقده بين انكلترا وفرنسا في آذار (مارس) سنة ١٩١٦ على ما يلي :

١ — تحتفظ فرنسا بالجزء الأكبر من سوريا وقسم كبير من الأناضول ومنطقة الموصل في العراق .

٢ — تستولي انكلترا على المنطقة الواقعة في جنوب سوريا إلى العراق وعلى المنطقة الواقعة ما بين الخليج العربي ومنطقة العراق بما في ذلك ما بقي من ولاية الموصل وكذلك على مرفأي حيفا وعكا .

٣ — يحتفظ بجزء من فلسطين لاقامة نظام دولي خاص هناك .

وبعد توقيع اتفاقية (هدنة مدروس) الموقع عليها في ٣٠ تشرين الثاني ١٩١٨ أصبح تحت الاحتلال العسكري البريطاني ، والفرنسي قسم كبير من المنطقة التي

سبق أن كانت جزءاً من الامبراطورية العثمانية والتي كانت تمتد من الحدود العثمانية
الفارسية السابقة إلى البحر الأبيض المتوسط .

وعند انتهاء الأعمال الحربية ونتيجة لاتفاقية سان ريمو الموقع عليها في ٢٥
نيسان ١٩٢٠ أطلق الحلفاء على القطاع العربي - العثماني من الامبراطورية
العثمانية اسم (أرض العدو المحتلة) وشطرت بذلك الى عدة وحدات سياسية
منفصلة وتحت نفوذ مختلف ، وصادر الانكليز حصص البنك الألماني في شركة
النفط التركية واعتبروا هذه الحصص من ممتلكات العدو الخاسر .

« وفي غمرة انتصارات قواتها في السنوات التي تلت الحرب مباشرة وسعت
بريطانيا وفرنسا مصالحهما وزادتاها في الشرق الأدنى ، وتبلور أخيراً تغفل
بريطانيا وفرنسا - فيما قبل الحرب - اقتصاديا وسياسياً في الهلال الخصيب الى
فرض حكمهما المباشر على تلك المنطقة بكاملها ، - فلسطين وشرق الأردن وسوريا
ولبنان والعراق . ولكن فرض الحكم هذا لم يخففه مخدر اختراع نظام الانتداب
المغلف مظهره بانتحال بريطانيا وفرنسا لنفسهما انتدابهما على الشرق الأوسط
بمعاهدة سان ريمو في نيسان عام ١٩٢٠ ، وساندت عصبة الأمم آنذاك هذا
الانتحال باسم الأمر الواقع وبكل احترام » (١) .

ومن جهة أخرى فان تهافت شركات النفط على مناطق الشرق الأوسط في
هذه الفترة ترجع أسبابه إلى أن معظم بلدان تلك المنطقة أصبحت بعد توقيع معاهدة
فرساي سنة ١٩١٩ تحت نفوذ الدول الأوروبية مما أدى إلى تداخل تلك الدول
لدى الحكومات الجديدة التي تأسست في هذه المنطقة سواء كان بالطرق الدبلوماسية
أو بوسائل الضغط حينئذ والوعود البراقة أحياناً وكلها كانت ترمي الى هدف

(١) George Kirk - A Short History of the Middle East - London .

واحد وهو منح الشركات حق استغلال واستثمار النفط بشروط تعود عليها بالأرباح الطائلة ومنح أقل ما يمكن منحه من تلك الأرباح إلى البلاد الموجود فيها النفط . أما بريطانيا فكانت تسعى لامتلاك امتياز النفط العراقي برمته .

وكان الحماس الوطني المتزايد في الشرق الأوسط ، بسبب التسلط الأجنبي المتفاقم نتيجة ضم بريطانيا وفرنسا الفعلي لبلادهم — كان هذا الأمر ذا أثر عنيف على العرب . وكانت أهم النقاط في نظام الانتداب الذي استنبط للعراق تنطوي على الفقرة التالية :

١ — الاشراف الدولي .

٢ — الاعتراف باستقلال البلاد المشروط .

٣ — الاشتراط بان السلطة البريطانية المنتدبة ستوجه البلاد لكي تستطيع النهوض وحدها (١) .

غير أن موقف الحكومة البريطانية بدأ يتغير إذ أخذ البريطانيون يأمسون عظمة امبراطوريتهم فاعتزتهم النشوة وأصابهم الغرور وشملت الرأي العام البريطاني موجة من الفطرسة القومية . وفي أعقاب حرب سنة ١٩١٤ اختارت عصبة الأمم بريطانيا لتكون قيعة على جزء من الممتلكات القديمة لألمانيا والامبراطورية العثمانية . تلك الممتلكات التي لم تلبث أن تحررت بعد ذلك شيئاً فشيئاً .

واتسم مطلع القرن العشرين بيقظة عربية ورغبة واعية نحو الحرية والاستقلال فلم تكن أهداف نظام الانتدابات ذات أثر فيه بل أيقظت الأمة العربية في مختلف أوطانها ونمت الوطنية العربية نمواً قوياً نشيطاً حتى أصبحت هذه اليقظة ، يقظة القومية العربية ، قوة سياسية معترفاً بها دولياً .

George E. Kirk — A Short History of the Middle - East, London (١)

لمحة عن تاريخ العراق

لما وقعت الحرب العظمى سنة ١٩١٤ ، كانت العالم العربي جزءاً من الامبراطورية العثمانية وكان مقسماً تقسيمياً ادارياً يختلف عن التجزئة التي قررها الانكليز والفرنسيون فيما بعد .

وكانت ولاية حلب وولاية سوريا وولاية بيروت وسنجق القدس وولايات الموصل وبغداد والبصرة كلها معروفة ببلاد العرب ، لا حدود بينها ولا سدود حتى وقعت الحرب العظمى الأولى .

وما ان دخلت تركيا الحرب العظمى الأولى الى جانب المانيا سنة ١٩١٥ حتى قام العرب بثورتهم المعروفة واشتركوا الى جانب الحلفاء ضد الامبراطورية العثمانية وكانت ثورتهم تستند في الحقيقة على اساس جوهري يرتكز على حقيقتين هما : تأيد قضايا العرب وحباً في المبادئ السامية والمثل العليا التي زعم الحلفاء بأنهم يحاربون ويكافحون من اجلها ، وقد زعم الحلفاء « بأنهم لا يستهدفون من حربهم في بلاد العرب ، ضم ارض جديدة لأُملاكهم ، وانما يحاربون لتحرير الشعوب العربية من الظلم العثماني ، وانه ليس للحلفاء اية نية في التوسع الاقليمي في البلاد العربية » وهكذا لفقت نصوص الوعود الخلافة التي وعد الحلفاء بها الامة العربية ، حيث كانوا يؤكدون انها ستحقق نيل استقلال البلاد والنهوض الى المكانة اللائقة بها بين شعوب الأمم .

وفي الحقيقة كانت المؤامرات الدولية تحاك لتعزيق بلاد العرب ، وكانت المفاوضات السرية تجري بين الغاصبين لتوزيع الوطن العربي الآسيوي اسلاباً وغنائم بينهم .

ولقد امتازت الفترة الواقعة بين الحرب العالمية الأولى مباشرة بأنبعاث الروح القومية في الشعوب العربية بعد ان تحررت من الحكم العثماني وازدادت هذه الروح رسوخاً وقوة عندما علمت الشعوب العربية ان الحلفاء انما يريدون استغلال الموارد الطبيعية في بلاد العرب وتقسيمها نهياً مقسماً بينهم لخدمة مصالح الحلفاء انفسهم لا غيرهم .

لقد اتبع الاستعمار كل ما لديه من خدع لبسط نفوذه وسيطرته منذ ان توسعت نفوذ بريطانيا في الخليج العربي وسيطرت جيوشها في جنوب العراق عام ١٩١٤ وكان الصراع منذ ابتدائه شديداً عنيفاً نظراً لأهمية موقع العراق الجغرافي والاستراتيجي وكثرة ثرواته الطبيعية ، فكانت القوى الاستعمارية تحرص اشد الحرص على التثبيت بمصالحها والتمسك بامتيازاتها وفرض سيطرتها عليه بأي شكل من الأشكال مها كلفها ذلك من ثمن وجهود .

وحين انهارت بعد الحرب العالمية الأولى ، الامبراطورية العثمانية الخاسرة ، لم تحل محلها ، بسبب مطامع الدول الغربية وعدم التزاماتها بوعودها ، دولة عربية قوية واحدة مستقلة ذات سيادة ونفوذ في المجال الدولي . ومنذ ذلك الوقت توجه العرب بوطينتهم وكفاحهم ضد بريطانيا وفرنسا معاً لأزالة الطغيات والاستعمار ذلك لأن العرب رأى فيها الخيانة بعدم ايفائها بعهودها والتزاماتها .

وقد ظهرت الروح القومية العربية في العراق في اوائل القرن العشرين بأجلى مظاهرها وحماسها ولعبت دوراً فعالاً في مقدرات البلاد ، وكانت هذه الحركة خلال سنة ١٩٢٠ على اشدها وليست كما توهمها الانكليز ، وليدة فترة الاحتلال ، بل كانت في الواقع ترجع فعلاً الى يقظة عربية تمت منذ زمن قديم ، لذلك فان السنتين اللتين اعقبتهما نهاية الحرب العالمية الاولى كانتا مملوءتين بالحوادث

السياسية والنشاط الوطني، ويرجع سبب ذلك الى ان الوقت كان قد حان لتحقيق الوعود المقطوعة للعرب في شتى المناسبات . وادرك الشعب العراقي بان استقلاله لا يأتي عن طريق الوعود ولا بدله من ان يقتصب اغتصابا . واشتدت الرغبة الوطنية في العراق واتسع الطموح القومي فيها خلال تلك المدة بعد ان فككت بريطانيا التزاماتها واخلفت وعودها التي قطعتها على نفسها للعرب .

وفي مؤتمر سان ريمو المنعقد في شهر نيسان سنة ١٩٢٠ رأى العراقيون في نظام الانتداب البريطاني شكلا آخر من الحكم الاستعماري . فاندلعت ثورات كثيرة في العراق تساندها في الدرجة الاولى العشائر واستمر الموقف متوتراً ونتج عنه سفك كثير من الدماء فابانت هذه الثورات قوة الايمان الوطني العراقي واصبح الوضع الراهن في العراق موضوعاً عالمياً مما سبب قلق البرلمان البريطاني والصحافة البريطانية واجبر الحكومة البريطانية على اعادة نظرها في موضوع انتدابها في العراق .

« لقد اتبع الاستعمار كل ما لديه من وسائل وسبل لبسط نفوذه وفرض سيطرته منذ ان وطئت الجيوش الانكليزية ارض العراق في عام ١٩١٤ . وتدل الوعود التي قطعها قائد الحملة الانكليزية الجنرال مود للشعب ، وادعاؤه بأن حملته انما جاءت لتحرير العراق وانقاذه من السيطرة الاجنبية ، يدل هذا الموقف على ان المستعمرين كانوا مدركين منذ دخولهم الى العراق ، انهم امام شعب مؤمن بالحرية والاستقلال ، شعب واع باسل ذي مثل عليا في الحياة ؛ لذلك لجأوا الى اغرائه بالوعود المعسولة . ولكنهم ما كادوا يضعون ايديهم على البلاد حتى نكثوا بكل هذه الوعود والعهود بل انهم كانوا مصممين مقدما على النكث ، كانت وعودهم كلها خداعا وتغريراً مقصوداً . فقد كان الانكليز قد عقدوا مع الفرنسيين منذ ١٧ مايس من عام ١٩١٦ معاهدة سرية عرفت باتفاقية (سايكس - بيكو)،

وقعها من الجانب البريطاني مارك سايكس ومن الجانب الفرنسي جورج بيكو ، نصت هذه الاتفاقية على ان يكون الجزء الاكبر من العراق المشتعل على ولايتي البصرة وبغداد تحت الادارة البريطانية مباشرة ثم الحق بهاتين الولايتين بعد ذلك ولاية الموصل في عام ١٩١٩ .

ولكن الشعوب كانت تدرك حقها في الحياة . تدرك حقها في الحرية والاستقلال ، والحياة الرغيدة . فلم تكن لترضى بالاستسلام لارادة الدول الاستعمارية رغم تأخرها التكنيكي وضعف تنظيمها السياسي . وهكذا أحس المستعمرون بأن عليهم أن يبنوا علاقتهم بالشعوب على أساس جديد يحقق لهم جميع منافعهم وامتيازاتهم ويجعلهم في وضع قانوني منطقي مقبول كما يعتقدون . فتبنوا فكرة الجنرال سمطس الذي ارتأى أن تتولى عصبة الأمم الانتداب على البلدان التي انساخت من الامبراطورية العثمانية ، وتعهد بها « وديعة مقدسة من ودائع المدنية .. الى الأمم الراقية ، التي تستطيع بفضل ثروتها أو اختبارها أو موقعها الجغرافي أن تتحمل المسؤولية .. » وهكذا اتخذ الاستعمار لنفسه اسماً جديداً هو الانتداب . وسرعان ما تلاشت الآمال التي عقدتها الشعوب على مؤتمر فرساي ومجلس الحلفاء الأعلى وعصبة الأمم . ولم تكن هذه الآمال طبعاً تستند إلى أساس علمي صحيح إذ لا شك أن حرية الشعوب واستقلالها لا يمكن أن يكونا هبة تقدمها الدول الاستعمارية في إناء من ذهب الى الشعوب المستعمرة . وهكذا كان مؤتمر سان ريمو الاستعماري الذي عقده مجلس الحلفاء الأعلى في ٢٥ نيسان عام ١٩٢٠ هو النتيجة الطبيعية لجهود الدول الاستعمارية وأسلوبها المنتظر لتحقيق مطامعها . ففي هذا المؤتمر تقرر وضع العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني ووضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي . وكانت

قرارات مؤتمر سان ريمو كشفاً لجميع أوراق الدول الاستعمارية وفضحاً لنواياها السيئة تجاه الشعوب .

وقد رفض الشعب العراقي مقررات سان ريمو وناهضها بكل قواه . ولم تكن هذه المقاومة مقتصرة على فئة دون أخرى . أو على عدد قليل من الناس ، لقد نهض الشعب العراقي كله يستنكر هذه القرارات ويقف في وجهها . وكان العراقيون مؤمنين أن عليهم أن ينتزعوا استقلالهم وحقوقهم في الحياة الحرة من مستعمرهم انتراعاً . فقاوموا الانتداب كما قاوموا الاحتلال من قبل . وفي ٣٠ من حزيران من هذا العام ١٩٢٠ أعلنوا ثورتهم المسلحة التي امتد أوارها من شمال العراق إلى جنوبه . وصاحبت هذه الثورة المسلحة ثورة فكرية شجذ فيها المفكرون والكتاب أعلامهم وقرائحهم وأسهموا في كفاحهم من أجل حرية شعبهم واستقلاله .

ولكن الشعب العراقي لم يبق مكتوف اليدين وهو يرى حرياته تغتصب وثوراته تبثر وكرامته تنهك وحقوقه تهدر ، فظل يكافح منذ ثورة ١٩٢٠ بعناد واصرار مستعملاً مختلف الوسائل والسبل . وكانت معركته مع الاستعمار وأذنا به ضاربه وعنيفة لا شفقة فيها ولا رحمة .

« وتوالت انتفاضات الشعب ووثباته منذ عام ١٩٢٠ ضد العصابة الحاكمة التي لم تكن تتوانى عن استعمال أعنف وسائل البطش وأقسى سبل التنكيل ، وأشد طرق الارهاب للوقوف في وجه الشعب » .

وعقد على أثر الثورات العراقية الدامية ، مؤتمر في القاهرة بتاريخ ١٢ آذار ١٩٢١ برئاسة المستر تشرشل بحث فيه الموقف العربي من جميع نواحيه وتقرر نتيجة للاجتماع المذكور تأسيس دولة عربية في العراق . وهكذا أسست بريطانيا

بنفوذها وسيطرتها دولة موالية لها في ٢١ تموز ١٩٢١ في العراق .

وفي ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٢ توصلت بريطانيا مع الدولة العراقية الموالية لها إلى التوقيع على المعاهدة المقررة التي حددت بموجها الصلات بين الطرفين وعينت فيها بريطانيا مركزها ونفوذها في العراق . فكانت مدة هذه المعاهدة عشرين سنة وقد بنيت على قرار عصبة الأمم الجائر وعلى قاعدة انتدائية استعمارية وفي ٣٠ نيسان (أبريل) ١٩٢٣ الحق بالمعاهدة المذكورة برتوكول غير مدة المعاهدة المذكورة إلى أربع سنوات فقط .

«ثم نجح الاستعمار واذنابه في عقد معاهدة ١٩٣٠ ونجحوا في سلب ثروة العراق النفطية ، ولكنه لم يكن نجاحاً سهلاً إذ لم يستطيعوا الوصول الى أهدافهم وغاياتهم قبل أن يخوضوا بحراً من الدماء ، ويدوسوا جثث الضحايا الأحرار » .

وكانت السنوات التي تلت معاهدة ١٩٣٠ الجائرة كفاحاً مستمراً من اجل إلغاء هذه المعاهدة واستكمال سيادة العراق واستقلاله وكان الإنكليز يريدون دائماً وابتداءً حماية قواعدهم العسكرية في العراق والتي كانت قد ضمنها لهم معاهدة ١٩٣٠ وبالتالي استغلال خيرات العراق بالإضافة الى حماية طرق امبراطوريتهم وحماية آبار النفط ومنشآتها التي امتلكوا امتيازات استثمارها بواسطة الشركات . لقد عقدت معاهدة ١٩٣٠ في جو خانق محموم تحت وابل الرصاص والتهديد وصخب المظاهرات ومع كل ما حملته معاهدة ١٩٣٠ من اغلال وقيود ، فقد هلل محترفو السياسة لها واعلنوا ان العراق قد بلغ بها غاية ما يصبو اليه من الأمان . وفي ٣/١٠/١٩٣٢ دخل العراق كعضو في عصبة الأمم ثم شهدت سنة ١٩٣٦ انتفاضة شعبية قام بها الجيش لم تؤت مع الاسف ثمارها . ثم تلتها سنوات تأجج فيها الشعور القومي واضطرم بشكل لم يسبق له مثيل ، حتى اذا

جاء عام ١٩٤١ انتفض الجيش العراقي الباسل ووراءه الشعب ليلقي عن كاهله الاغلال الاستعمارية ويتخلص من الفئة الحاكمة . ولكن ظروفها قاهرة منعمته من تحقيق غرضه والوصول الى هدفه ودافع الشعب والجيش عن كرامة وطنه وشرفه فقاوم شهراً كاملاً رغم انه كان يفتقر الى السلاح والذخيرة . فسالت الدماء واكتظت السجون والمعتقلات بالمواطنين واعدم ابطال الحركة الوطنية في سنة ١٩٤١ ، تلك الحركة التي قامت للدفاع عن استقلال العراق ضد العدوان البريطاني .

« ومرت سنوات الحرب ثقيلة بطيئة مليئة بالآلام ، مليئة بالنكبات ، مليئة بالدروس والعبر . وخرجت الشعوب وهي تتطلع الى المستقبل بشيء غير قليل من الثقة ، وحقت انتصارات رائعة ضد الاستعمار ، ولكن القوى الاستعمارية لم تقر الاعتراف بوعي الشعوب وحققها في الحياة فكيفت وسائلها لتجابه الوضع الجديد . وحاول الاستعمار واذا نابه ربط العراق بمعاهدة جديدة في عام ١٩٤٨ ، ولكن الشعب العراقي كان لهم بالرصاد ، فانتفض انتفاضة المعروفة ، وخضبت الدماء شوارع بغداد ونهض الشعب في كل مكان واطاح بالحكومة التي عقدت هذه المعاهدة » .

وما كادت تمر اربع سنوات حتى انتفض الشعب مرة أخرى وطوح بالحكومة القائمة وفتحت المعتقلات ابوابها للاحرار . واذا كانت انتفاضة عام ١٩٥٢ قد فشلت في اقامة حكومة وطنية في البلاد فانها أعطت الاستعمار درساً جعلته يعي قواه ويلجأ الى أشد الاساليب بشاعة واكثرها بطشاً وارهابة ليرد عادية الشعب ويأمن من بطشه . وكانت القوى الاستعمارية العالمية قد لجأت الى سياسة الكتل والاحلاف لدعم النظم الرجعية البالية والمحافظة على امتيازاتها والتهيؤ لحرب جديدة تعيد لها مركزها الذي فقدته وتجنّبها الازمات . وكانت القوى الاستعمارية تعلم ان

الشعب العراقي متيقظ ، وانه لن يقبل راضياً بمشروعاتهم المفروضة .

وفي سنة ١٩٥٦ شاهد العراق غليانا شعبياً كبيراً لنصرة مصر ضد العدوان الثلاثي الغادر عليها ، وكان الشعب قد طلب من الحكومة العراقية الخروج من حلف بغداد وقيام حكومة وطنية تمثله وتقف الى جانب الدول العربية المتحررة . وهذه النظرة الخاطفة على موجز تاريخ العراق في العهد البائد ، توضح جلياً بان الشعب العراقي كان محكوماً بفتنة صغيرة من الأشخاص لم يأخذوا بنظر الاعتبار كرامة شعبهم ولم يرعوا له حقاً ، ولم يحترموا له رأياً او يحسبوا لأرادته أي حساب ، لذلك فقد عمدوا الى حل الاحزاب ومنع الصحافة الحرة وحرموا ابداء الرأي لكي يدعموا سلطاتهم ويحققوا سياستهم ، وقد جمعوا حولهم عدداً من انصارهم الذين يسرون على ضوء مصالحهم الخاصة واغدقوا عليهم المناصب المهمة بغير حساب ومنحهم امتيازات كثيرة وغير مشروعة فاستغلها هؤلاء أسوأ استغلال ، بينما ابقى اكثرية الشعب العراقي محلاً للاستثمار وكان يعاني الفقر والحرمان والمرض لذلك فكان نظام الحكم - في العهد البائد - غير مسنود من الشعب وبعيداً عن تحقيق مصالح الاغلبية العظمى من سكان العراق في جميع ميادين الحياة وبعيداً عن ارادة الشعب ، لذلك انتشر الفساد في البلاد وكثر التذمر والاستياء من نظام الحكم القائم آنذاك وفقد الشعب ثقته بالحكومة .

ولما جاء اليوم الموعود نهض الشعب العراقي بقيادة جيشه ونفض عنه القيود ، وقام بثورة حقيقية بمعناها العلمي العميق . انتفض الشعب العراقي وجيشه في (١٤) تموز ١٩٥٨ وهو اكثر ما يكون قوة وعزماً ومؤازرة وانطلق الى الأمام لينني مستقبلاً جديداً في وطن حر مستقل وفي عالم تسوده العدالة والمساواة والاخاء .

ان ثورة (١٤) تموز ما هي الا ذروة للتطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في العراق وحصيلة نضال شعبي مرير ، طويل الأمد ، صمد له الشعب بأسره والجيش بكامله بجهد ومثابرة وعناد . وما هذه الثورة الا انطلاقاً للقوى الاجتماعية

وامتدادا لثورات الشعب المتوالية على الطغيان عبر التاريخ . وثورة (١٤) تموز
تهدف فوق كل ذلك الى استقلال العراق بعيداً عن النفوذ الاجنبي والمصالح
الاستعمارية والاحلاف العسكرية العدوانية وتهدف كذلك الى تحقيق التغييرات
السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمصلحة الشعب العراقي على مختلف طبقاته .

لقد ارتكزت مبادئ ثورة (١٤) تموز التي يؤمن بها شعبها وبصرح به
دستورها على ان الدولة العراقية جمهورية مستقلة ذات سيادة كاملة وان العراق
جزء من الامة العربية وان النضال والتضامن العربي في سبيل التحرر
والاستقلال نهجها الصريح وسياستها الوطيدة وهدفها الدائم .

قضية الموصل والخلاف بين انكلترا وفرنسا عليها :

وفي معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ التي تقرر بموجبها استقلال تركيا الوطنية
وعلاقتها بالدول الغربية وجاراتها ، فقد نشأ نزاع عنيف بين تركيا من جهة وبين
بريطانيا والعراق من جهة أخرى حول ملكية ولاية الموصل . ومن المهم هنا
أن نذكر بأن في اتفاقية سايكس - بيكو السرية الموقع عليها بين انكلترا
وفرنسا سنة ١٩١٦ كان المقرر بموجبها تقسيم الهلال الخصيب الى مناطق أربع :
اثنتان تديرهما بريطانيا وفرنسا كل بمفردها ، واثنان تديرهما حكومتان عريتان
واحدة تحت الحماية والتوجيه الفرنسي والاخرى تحت الحماية والتوجيه البريطاني .
وكانت حصة فرنسا في الحكم المباشر ، سواحل سوريا وكيكيا ، بينما كانت
حمايتها تتألف من المنطقة الواقعة داخل سوريا بما في ذلك ولاية الموصل . إلا أن
الجيش البريطاني تمكن في سنة ١٩١٩ من احتلال ولاية الموصل ، لأن انكلترا
لم ترض بأن تكون الموصل الغنية بالنفط من نصيب فرنسا ، وكانت انكلترا في
بادئ الأمر قد لعبت لعبتها هذه في اتفاقية - سايكس بيكو - لأنها أرادت
على ما يظهر إغراء فرنسا على بذل جهودها في منطقة الشرق الأدنى . وكانت
فرنسا بعد احتلال الانكليز لولاية الموصل مشغولة بمشاكلها وموقفها في أوروبا فما

أتاح لبريطانيا أن تنتهز هذا الموقف وتداوم المفاوضات لجعل الموصل من نصيبها بعد انتهاء الحرب . وتمكن لويد جورج بصعوبة كبيرة من إقناع كليمانصو بأن تتنازل فرنسا عن مطالبتها بالموصل وذلك بغية ضم الموصل للعراق . وقد عوضت فرنسا بعد ذلك بنقل ربع الحصص الألمانية في شركة النفط التركية اليها كما وعدت بأنها ستحصل على ربع حصص الانتاج .

وبعد مفاوضات طويلة تمكن اللورد لونك من وزارة الخارجية البريطانية وهنري بيرانجر المندوب السامي الفرنسي لشؤون النفط أن يتوصلا الى اتفاقية مبدئية (وهي المعروفة بنفاهم كليمانصو - لويد جورج) لكانون الأول (ديسمبر ١٩١٨) وصارت هذه الاتفاقية فيما بعد جزءاً من اتفاقية سان ريمو للنفط في ٢٥ نيسان ١٩٢٠ حيث أدرج ذلك صراحة في المادة السابعة منها القائلة :

(المادة السابعة) — بلاد ما بين النهرين : ان الحكومة البريطانية تتعهد بأن تمنح الحكومة الفرنسية بدل ما عين وفرض لها ، (٢٥) بالمائة من صافي انتاج النفط الخام ، (بسعر السوق السائد) الذي يمكن أن تحصل عليه الحكومة البريطانية من حقول نفط العراق في حالة تطويرها على يد الحكومة البريطانية ، وأما في حالة تأسيس شركة نفط خاصة لتطوير حقول نفط العراق فان الحكومة البريطانية ستضع تحت تصرف الحكومة الفرنسية ٢٥٪ من حصص هذه الشركة وأن الثمن الذي ستدفعه (الحكومة البريطانية) لن يكون أكثر من ذلك الذي يدفعه أي من الشركاء في شركة النفط المؤسسة . ومفهوم أيضاً أن شركة النفط المذكورة ستكون تحت الاشراف البريطاني وأن فرنسا ستسمح بمرور أنابيب النفط إلى أحد موانئ البحر المتوسط .

وقد اتضح من هذه المادة أن الحكومة البريطانية كانت عازمة عزماً ثابتاً

على استغلال حقول النفط في العراق بواسطة شركة النفط التركية التي كانت هي الحكومة البريطانية تملك جزءاً من رؤوس أموالها (١) .

وعندما جابهت الحكومة الفرنسية هذه الحقيقة عمدت إلى أن تؤسس على جناح السرعة في سنة ١٩٢٤ شركة النفط الفرنسية وهي شركة سجلت على أنها أهلية وكانت ترمي لاستغلال أية مصادر للنفط يمكن أن تحصل عليها الحكومة الفرنسية . إلا أنها في الواقع كانت شركة مساهمة مختلطة تشمل مصالح أهلية ومصالح حكومية معاً وكان مشروطاً عليها بأن لا يجوز لها أن تتنازل أو أن تحيل اشتراكها في شركة النفط التركية إلى فريق آخر دون موافقة الحكومة الفرنسية . وعليه فإن دخول الشركة الفرنسية إلى شركة النفط التركية يمكن اعتباره كتسوية سياسية ناشئة عن التطورات السياسية بعد الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط (٢) . وبقيت بعد هذه المشكلة مشكلة أخرى معلقة هي منطقة الموصل وكيفية ضمها إلى العراق وفي الواقع لم تكن قضية الموصل من القضايا البسيطة إذ كان من ورائها نزاعات ومؤامرات كثيرة معقدة دارت بين انكلترا وفرنسا . وكانت رغبة انكلترا الاحتفاظ بالجزء الشرقي من الحدود الشرقية لسورية وأهمها منطقة الموصل الغنية بالنفط وعمدت انكلترا إلى سحب جيشها من سوريا لظهار فرنسا بمظهر الضعف هناك مما زاد موقف فرنسا توجهاً على حرج آخر هو ، اشتباكها مع الجيوش التركية التي كان يقودها مصطفى كمال باشا الذي أبى الاعتراف بانتداب فرنسا على منطقة كليسيا وازداد التوتر بين فرنسا وتركيا إلى حد كبير حتى اضطر الجنرال الفرنسي المشهور « غورو » أن يعقد

Le Petrole en Iraq — M. Hesabi — Paris 1937

(١)

(٢) نفس المصدر .

الصلح مع السلطات التركية الكمالية وان يتساهل معهم في قضية كليكا. وعرض عليهم منطقة الموصل التي كانت بمجد ذاتها موضع خلاف بين فرنسا وانكلترا، وكل هذه التثبثات الدبلوماسية كانت تهدف إلى أن تنال فرنسا امتيازاً من الأتراك لاستغلال النفط في منطقة الموصل (١).

ولم تقف بريطانيا عند هذا الحد. بل أثارت اليونان وساعدتها حرياً لانزال جنودها إلى بر الأضول، غير أن معركة صقاريا حطمت قوى الجيش اليوناني وطارده الجيوش الكمالية حتى أزمير وأنزلات به خسائر عظيمة. وبهذا انهارت السياسة البريطانية إلى حد غير قليل وحاول بعد ذلك لويد جورج أن يزيد هذا الموضوع خطورة ولكن الوضع الدولي لم يساعده على ذلك إذ كانت أمريكا قد استاءت من حلفائها الذين لم يفوا بوعودهم، وفرنسا كانت حائرة لما بدر من بريطانيا، والشعب البريطاني ساخط على الأوضاع وسئم الحرب وكانت علاقات روسيا السوفياتية آنذاك على أحسن ما يرام مع تركيا الكمالية. وقد دفع الفرنسيين بعد ذلك إلى التقرب من الأتراك الكماليين، واخذ موقف فرانكلين بويون يغيظ الانكليز لاسيما بعد انتصارات مصطفى كمال المتوالية على اليونانيين، حتى بلغ الاستياء بالانكليز حد تهديد فرنسا بالغاء اتفاقية سان ريمو الخاصة بالنفط والتي تنص المادة السابعة منها من السماح لفرنسا بـ ٢٥٪ من موارد النفط الخام.

وأخيراً بعد مفاوضات طويلة ومعقدة واشترائط العراق، عند قبوله المعاهدة العراقية البريطانية، أن تنضم الموصل للعراق، بالإضافة إلى تدخل عصبة الأمم لتقرير مصير ولاية الموصل، فقد حلت القضية سنة ١٩٢٥ لمصلحة العراق بأن أعطيت له الموصل بعد قرار محكمة العدل الدولية في كانون الأول (ديسمبر)

(١) نفس المصدر السابق.

١٩٢٥ » وبهذه السياسة ضمنت انكلترا لنفسها وبصورة غير مباشرة مصدراً هاماً من أهم مصادر النفط العظيمة في الشرق الأوسط (١) .

النزاع الأميركي البريطاني حول نفط العراق :

إن احتكار بريطانيا لنفسها مصادر النفط الهامة في العراق أثار استياء الحكومة الأمريكية واعتبرت واشنطن الاتفاقات الموقعة بين انكلترا وفرنسا اتفاقات احتكارية تغطي الحقوق الأمريكية في العراق لاسيما وإن أمريكا كانت تعتبر نفسها إحدى دول الحلفاء التي لها كل الحق في أن تعامل على قدم المساواة مع حلفائها — انكلترا وفرنسا — ولذلك بعثت أمريكا احتجاجاً شديداً للتهمة إلى الحكومة البريطانية يتلخص بالنقاط المهمة التالية : (٢)

أ — إن اتفاق سان وئو لا يتفق وسياسة « الباب المفتوح » المقترح من قبل الحكومة الأمريكية .

ب — إن الاتفاق يتناقض وتعهدات بريطانيا بشأن صيانة مرافق العراق الطبيعية وادخارها للعراقيين .

ج — إن الاتفاق على شكله الحالي يعتبر متمماً واحتكارياً لامتيازات النفط في العراق .

هـ — إن الاتفاق أغفل المصالح والحقوق الأمريكية التي يجب أن تكون على قدم المساواة مع دول الحلفاء .

وفي الحقيقة كان استياء الحكومة الأمريكية من موقف بريطانيا ناتجاً في

(١) George Kirk — A Short History of the Middle East — London.

(٢) نفس المصدر السابق .

بادئ الأمر عن أن بريطانيا عندما كانت جيوشها متمركزة بعد الحرب العالمية الأولى في العراق رفضت بريطانيا السماح لشركات النفط الأمريكية إرسال بعض الخبراء في شؤون النفط إلى العراق أو إلى الأراضي المنتدب عليها من قبل بريطانيا. فهذا الأمر علاوة على اتفاق سان ريمو كان سبباً رئيسياً للنزاع بين أمريكا وانكلترا مما أدى بالتالي إلى سلسلة من تبادل المذكرات الدبلوماسية الشديدة اللهجة بين الحكومتين المذكورتين وكان الجدل يدور بالدرجة الأولى حول كيفية استثمار مصادر النفط في الشرق الأوسط والمبادئ التي كان يجب تطبيقها في الأراضي المنتدب عليها من قبل الحلفاء . وكانت أمريكا قد اقترحت اتباع خطة « سياسة الباب المفتوح » التي أوضحت فيها أن « الباب المفتوح — Open door policy » يجب أن يكون مفتوحاً لأي شركة أو لجميع الشركات التي تهتم بامتيازات النفط في العراق بعد أن تختار شركي النفط التركية (١٢) منطقة مساحة كل منطقة منها لا تتجاوز (١٦) ميلاً مربعاً وأن الباقي من الأمتياز الذي يعادل حوالي ١٥٠٠٠٠٠ ميل مربع ، يعرض لتأجير الثانوي (أي من قبل المستأجر) لأي فرد مسؤول أو شركة مسؤولة يمكن أن تكون مهمتها تطوير إنتاج النفط في العراق .

وكانت « سياسة الباب المفتوح » تسمح كذلك لأصحاب شركة النفط التركية بأن تكون لها الحرية التامة للحصول على إيجارات ثانوية كما يحق كذلك لأي شركة أمريكية أخرى للنفط أن تهتم بنفط العراق (١) . وبالإضافة إلى هذه النقطة كانت هناك وجهات نظر أمريكية أخرى تدور حول سياسة « الباب المفتوح » وتتلخص أهمها بما يلي (٢) :

The International Cartel for Petroleum — G. P. O. Washington (١)

(٢) نفس المصدر

١ — معاملة قانونية متساوية لرعايا جميع الأمم في جميع البلاد التي تقع تحت انتداب دول الحلفاء .

٢ — عدم الاقتصار على أصحاب امتيازات اقتصادية كبرى في المناطق المنتدب عليها .

٣ — عدم منح امتياز احتكاري لأي مورد من الموارد الطبيعية .

وقد اصرت الولايات المتحدة كل الاصرار على رأيها ووجهة نظرها بأن الحرب كانت كسباً للدول الحليفة والدول المرتبطة بها ولذلك فإن جميع (الفوائد) ولا سيما فوائد « النفط » يجب ألا تتمتع بها أية دولة معينة وأوضحت الولايات المتحدة الأمريكية كذلك بأن الامتيازات القانونية يجب أن تتم عن طريق حكومة البلاد التي يوجد فيها النفط (١) .

واستمر هذا الجدل مدة طويلة وبدون نتائج مرضية إذ أصرت شركة النفط التركية على الاحتكار الفردي لحقوق النفط ولحقوق استثماره وإنتاجه في العراق وبهذه الطريقة أزيلت المنافسة حتى بين أصحاب شركة النفط التركية لأعمال التنقيب أو الامتياز في المناطق الأخرى من العراق غير المشمولة في منطقتها الأصلية .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فإنها كانت مصرة من جهة أخرى على تطبيق مبدأ « تكافؤ الفرص » المذكور في ميثاق عصبة الأمم وكانت تحتج أيضاً على الامتيازات التي لا تسمح لغير شركة النفط التركية بالعمل معها في الأراضي المنتدب عليها وعلى المعاملة التفضيلية التي منحت للحكومة الفرنسية

(١) نفس المصدر السابق

حتى أنها تساءلت عن الحقوق الامتيازية لشركة النفط التركية وعن مدى صحة تلك الحقوق من الوجهة القانونية (١).

وكان الجواب البريطاني رداً على الاسئلة الامريكية ينص على أن الحقوق والتفضيلات الخاصة بالامتيازات في بلاد العراق قد اخذت من الحكومة العثمانية ويجب أن تحترم ، وأما بشأن الحصة الالمانية التي سلمت لفرنسا فإن بريطانيا ادعت بأن فرنسا اعتبرت الأمة الأكثر تفضيلاً (أكثر حظوة) وانها مقابل نفط العراق قد وافقت على تسهيل مرور انابيب النفط عبر الأراضي الواقعة تحت انتدابها وذلك لتسهيل إيصال النفط الى سواحل البحر الابيض المتوسط .

وبينما كان هذا النزاع قائماً بين امريكا وبريطانيا كانت بعض الشركات الامريكية تطلب المفاوضة مع شركة النفط التركية وكانت وزارة الخارجية الامريكية قد سبق لها أن منحت في سنة ١٩٢٢ مجموعة من الشركات الامريكية برئاسة شركة ستاندارد للنفط بأن تدخل في مفاوضات مع مجموعة الشركات التي تؤلف شركة النفط التركية وكانت نتائج مفاوضات الاتفاقية المعقودة في ٢٠ حزيران سنة ١٩٢٢ والخاصة بالمصالح الامريكية — البريطانية المتعلقة بموضوع النفط في العراق تتلخص فيما يلي (٢) :

- ١ — لا يعترف بشركة النفط التركية الا بعد تقرير يصدر من جهة محايدة لاثقة تؤيد كون الشركة معترفاً بها قانونياً .
- ٢ — لا تمنع أية شركة امريكية حسنة السمعة ومستعدة وراغبة من الاشتراك .

(١) نفس المصدر السابق

(٢) The International Cartel for Petroleum — G. P. O. Washington
D. C. 1952

٣ - ابقاء وزارة الخارجية الامريكية باستموار على علم بأية اتفاقية
أو تفاهم جديد .

وبعد مفاوضات سرية دامت مدة طويلة بين الحكومتين البريطانية
والامريكية وامتدت حتى انتهاء مشكلة الموصل وعقد معاهدة بين بريطانيا
وتركيا والعراق بتاريخ ٥ حزيران ١٩٢٦ انتهت على اثرها المفاوضات
البريطانية - الامريكية الخفية حول امتيازات النفط في العراق ومنحت
الشركة بعد ذلك الحصص بشكلها الجديد على الوجه التالي :

الشركات الامريكية	٢٣,٧٥ /٠
الشركات الفرنسية	٢٣,٧٥ /٠
شركة شل	٢٣,٧٥ /٠
شركة النفط الفارسية	٢٣,٧٥ /٠
كالوست ميركيس كلبنكيان	٥ /٠
	١٠٠ /٠

الفصل الرابع

المفاوضات بشأن تأسيس شركات النفط وتطورها

اتفاقية الخط الأحمر

في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٧ رسمت لجنة فرنسية خارطة للشرق الأوسط وأحاطت أراضي الامبراطورية العثمانية السابقة في البلاد العربية الواقعة في منطقة الشرق الأوسط بالخط الأحمر . وكان الغرض الرئيسي لرسم هذه الجارطة يرمي الى إيجاد اتفاق بين اعضاء شركات النفط المختلفة لجمع كلمتهم على المساهمة سويا في أية امتيازات جديدة داخل نطاقها . وبعد مفاوضات طويلة بين مختلف الأعضاء في شركة النفط التركية تقرر اغلاق سياسة الباب المفتوح التي اعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية سنة ١٩٢٢ — اغلاقا تاما ازاء الأعضاء العاملين في شركة النفط التركية ، وعرفت هذه الاتفاقية المبرمة في ٣١ تموز ١٩٢٨ باتفاقية الخط الأحمر (١) .

وتعتبر الاوساط العالمية للنفط ان اتفاقية الخط الأحمر هي وثيقة انكليزية

S. H. Longrigg - Oil in the Middle East — London . 1954

معقدة ، تحدد بالدرجة الأولى حقوق أعضاء شركة النفط التركية وان أهم مادة في الاتفاقية مبنية على اساس انكار الذات وعلى أساس جعل شركة النفط التركية (شركة نفط العراق حالياً) الوكيل الأوحد للشركات الأخرى التي قد تتكون فيما بعد لغرض الحصول على امتيازات النفط أو تكريره أو تسويقه وذلك في المناطق الأخرى في العراق غير المشمولة في منطقة شركة النفط التركية . ومع ذلك فقد تضمنت اتفاقية الخط الأحمر ، المعقدة ، شرطاً هاماً يتعلق بمصلحة الشركات الأمريكية شريطة تنازلها عن البحث عن النفط بصورة منفردة في داخل الأقاليم المشمولة بمنطقة الخط الأحمر (١) .

ولم تستصوب الشركات الأمريكية العمل بالتضامن واعتبرت الاشتراك في هذه المغامرة من الأمور التي لا يركن إليها بينما اعتبرت المجموعات البريطانية ان الاتفاقية تتماشى مع خططهم السياسية والتجارية . اما الفرنسيون وكنبنيكيان فانهم أيدوا اتفاقية الخط الأحمر كل التأييد لانها لم يمتلكا في النفط شيئاً سوى مصادر المنطقة التي تعمل فيها شركة النفط التركية في العراق . والخلاصة فان اتفاقية الخط الأحمر كما جاء في شرحها بصورة موجزة على الصفحة (١١٠) من كتاب النقابة الدولية لمبتجي النفط سنة ١٩٥٢ توصف بما يلي :

« ان اتفاقية الخط الأحمر لسنة ١٩٢٨ وثيقة ذات معالم مقيدة ومحددة هامة لشركة نفط العراق (I. P. C.) وهي التي منعت منعاً باتاً الشركاء في شركة نفط العراق من أن يقوموا بمنافسة بعضهم بعضاً ومع شركة نفط العراق

(١) لم يبق لهذا الشرط أية أهمية وذلك بسبب تجديد امتياز ١٩٣١ واغلاق سياسة الباب المفتوح . وتعمل اليوم فعلاً شركات عديدة في داخل الأقاليم المشمولة بالخط الأحمر ومن أم تلك الشركات « شركة كاليفورنيا تكساس اويل » و « شركة ستاندارد سوكوني اويل » .

للحصول على امتيازات في منطقة شملت معظم اقسام الامبراطورية العثمانية السابقة » .

وعلق كاتب آخر على اتفاقية الخط الاحمر بما يلي : ان هذه الاتفاقية مثل بارز لشركة حصرت السيطرة على جزء كبير من موارد العالم من النفط وحجزتها في مجموعة من الشركات التي تحكمت معها سووية في السوق العالمية لهذه المادة (١) . ومن الجدير بالذكر بهذه المناسبة ان ايقاف العمل باتفاقية الخط الاحمر كان قد حصل اثناء الحرب العالمية الثانية فقط اذ اعتبر كلا من كلبنكيان وشركة النفط الفرنسية اعداء بسبب انتمائها الى حكومة فيشي الفرنسية ولهذا السبب لم يستطع كل من كلبنكيان او الحكومة الفرنسية من ان يشترك او ان يقوم بدوره كعضو في شركة نفط العراق ، ولذلك لم تستطع مجموعات أخرى مثل شركة ستاندارد للنفط (نيوجرزي حالياً) ، وشركة سوكوني فاكوم ان تنفلا حصتها من النفط الخالم بسبب قيود الشحن ولكن عندما انتهت الحرب العالمية الثانية ارجع كل من كلبنكيان وشركة النفط الفرنسية الى مركزه واصبحت اتفاقية الخط الاحمر مرة ثانية مشكلة ملحة اصرت المجموعات الامريكية على الغائها ونجحت في طلبها هذا الى حد غير قليل . فعقدت اتفاقية اخرى سنة ١٩٤٨ حررت بموجبها مجموعات شركة نفط العراق (I. P. C.) من التحديدات الصارمة الواردة في اتفاقية الخط الاحمر وسمحت للمجموعة الامريكية بشراء حصة في شركة آرامكو .

الأراضي المحوّلة والحقوق الامتيازية لشركات النفط :

لم يبدأ التطوير التجاري لحقوق النفط الفارسية الا في اوائل سنة ١٩١٣

Raymond Mikesell & Hollis B. Chenery — "Arabian Oil" — (١)
North Carolina 1949

اي بسنة واحدة قبل بدء الحرب العالمية الأولى . وكانت البحرية البريطانية آنذاك — حسب اقتراحات ونستون تشرشل — الذي كان الاميرال للبحرية البريطانية — قد بدأت بتغيير وقود محركاتها لجعلها تشتغل بواسطة النفط بدلا من الفحم وكان من المهم تبعا لذلك بل من الحيوي ابريطانيا ان تحتفظ بمصدر مهم للنفط . ويعتبر هذا الامر الخطير احد العوامل الهامة التي اغرت الحكومة البريطانية لاحتلال جنوبي العراق وبالتالي فقد اجبر هذا الوضع الامبراطورية العثمانية من الاشتراك في الحرب الى جانب المانيا ضد بريطانيا (١) .

واتفقت كل من حكومة فارس وحكومة تركيا في أوائل سنة ١٩١٣ على إعادة النظر في الموضوع الرئيسي المتعلق بتحديد الحدود التركية — الفارسية الذي كان قد تم بموجب الاتفاق المؤرخ في ٢٥ ايار سنة ١٩٠١ وكان الموضوع الرئيسي المتعلق بمنطقة الحدود يشتمل على منطقة صغيرة من الأراضي حددت بين الحكومتين وفق الاتفاقية الامتيازية بين فارس وشركة النفط الانكليزية — الفارسية، وسميت هذه الأراضي فيما بعد في اتفاقيات النفط ، «بالأراضي المحولة» ، وهي تتكون من قطعة من الأرض تقع بين العراق وايران في قضاء خاتقين .

وتوصلت حكومة فارس وحكومة تركيا الى اتفاق يقضي بابقاء حق الشركة قائماً ضمن المنطقة المذكورة . وقد اعترف العراق بعد الحرب العالمية الأولى بشرعية اتفاقية الشركة مع تركيا ومنح امتيازاً جديداً لشركة النفط الانكليزية — الفارسية التي كونت فيما بعد شركة اضافية لها عرفت باسم شركة نفط خاتقين .

Morris Jastrow — The War and the Baghdad Railway —
Philadelphia, 1918

وفيما يلي نص قرار اللجنة الوزارية العراقية المتعلق بموضوع امتياز شركة النفط الانكليزية الفارسية في الأراضي المحولة ، وذلك كما جاء في كتاب السيد عبد الرزاق الحسيني « تاريخ الوزارات العراقية (١ - ٢) » صفحة ٩١ :

« ان الامتياز الذي تدعيه شركة النفط الانكليزية - الايرانية ، المتعلق بأمر استخراج النفط من الأراضي المجاورة لخانقين ومندلي ، والمتنقلة الى تركية ، عند تحديد الحدود سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ يعتبره مجلس الوزراء صحيحاً مبدئياً ولكنه يرى أن الاتفاق المؤرخ في ٢٥ ايار سنة ١٩٠١ والبروتوكول المؤرخ في ٤ - ١٧ تشرين الثاني سنة ١٩١٣ لا يصرحان بملاقات الحكومة مع الشركة صراحة لازمة حتى يمكن السير عليها ، ويظن من المناسب أن يبرم اتفاق جديد يشمل على شروط الامتياز كلها ، ليقوم مقام اتفاق سنة ١٩٠١ والبروتوكول ، على أن الغرض الذي تتطلبه الحكومة العراقية هو وجوب جعل مجال لهذا القطر للاشتراك في نتاج مرافق الطبيعة بصورة تمتاز امتيازاً خاصاً ، ولذلك يجب أن يخصص من النفط ، وما نستخرج من الزيوت ، ما يحتاج اليه أهل هذا القطر ، مقدراً بقيمة بخسة ، مستثناة ، بناء على تعدد شكاوى الأهلين على غلاء اسعار النفط الى درجة أورثت البلاد ضرراً عظيماً ، ويرى مجلس الوزراء أن جريان المفاوضات بشأن هذا الاتفاق بلندن ، أولى منه بأي مكان آخر ، لوجود الأخصائيين بلندن ، وقد قرأه على أن يرسل كتاباً الى فخامة المندوب السامي يطلب اليه أن يعرض الأمر على جناب وزير المستعمرات البريطاني كي يعين شخصاً أو عدة أشخاص ، ينظمون شروط مقابلة بين الحكومة العراقية وشركة النفط الانكليزية - الايرانية على الأساسات الميينة في تقرير لجنة الوزارة ، ومبادئ الأبحاث المربوطة به ، وأن تعرض لائحة الاتفاق على مجلس الوزراء لتصديقها . »

وفي ٣٠ آب سنة ١٩٢٥ وقعت اتفاقية بين الحكومة العراقية والشركة وكانت لمدة ٧٥ سنة الا أنه بعد مرور سنة واحدة على تاريخ الاتفاقية ، تبين للحكومة صعوبة احتساب الأرباح مما أدى هذا الأمر الى مفاوضة شركة النفط التركية وإعادة النظر في وضع اتفاقية جديدة عينت فيها حصة الأرباح والعوائد بقيمة اربع شلنات ذهبية للطن الواحد . وكان نفط المنطقة موضوع البحث يكرر في (الوند) وتقوم بتوزيعه شركة نفط الرافين التي كانت بحذ ذاتها شركة إضافية تابعة لشركة النفط الانكليزية - الفارسية .

مفاوضات هامة حول نقاط تتعلق بشؤون النفط ١٩٢٢ - ١٩٢٣

ابتدأت في تموز ١٩٢٢ محادثات مهمة بين الشركات ذات المصالح العامة وبين ذوي المصالح الفردية وكانت هذه الشركات تتألف من المجموعات التالية :

مجموعة شركة النفط التركية :

- شركة النفط الانكليزية الفارسية .
- شركة النفط الانكلو ساكسونية .
- كالوست كلبنكيان .
- مثل عن الحكومة الفرنسية .
- الوصي البريطاني العمومي (حارس البنك الالمانى) .

المجموعة الأميركية :

- شركة ستاندر للنفط (نيو جيرزي) .
- شركة ستاندر للنفط (نيويورك) .

تقابة سنكلير الموحدة للنفط .

شركة تكساس .

شركة الاطلسي للتكرير .

شركة النفط المكسيكية .

وكان الاجتماع يرمي الى رسم خطة ثابتة توضح معنى مبدأ الباب المفتوح ، لجعله مفهوماً ومقبولاً في نظر أعضاء شركة النفط التركية ، وانتهت المحادثات في آب ١٩٢٢ وكانت من نتائج المؤتمر الاتفاق على المبادئ العامة التالية :

١ — أن تدفع العائدات للعراق حسب الامتياز والحقوق المخصصة لشركة النفط التركية وتتوقف على نتائج التفاوض وعلى أساس مبلغ مقرر لكل طن نفط مستخرج .

٢ — ان أعمال الشركة المقترحة في العراق يجب أن تحصر في انتاج النفط الخام ونقله الى المياه التي يصلها للتصدير وتشتغل الشركة في العمليات الخاصة بناحيق التكرير والتسويق فقط الى الحد الضروري لتزويد الحاجة الداخلية للعراق واستمرت المفاوضات بين الشركات ذوات المصلحة حتى سنة ١٩٢٣ بدون الوصول إلى تفاهم تام وقام في الوقت ذاته خلاف حاد بين كلبنكيان وبين أعضاء مجموعة شركة النفط التركية حول كيفية المحافظة على مصلحته وبلغ الخلاف سنة ١٩٢٣ توتر حاداً أدى الى انقطاع جميع المفاوضات والاتفاقيات^(١).

العراق يفاوض ويوقع أول اتفاقية للنفط في ١٤ آذار ١٩٢٥ :

كانت الامبراطورية العثمانية ، كما سبق وذكرنا ، قد وعدت شركة النفط

E. M. Earle — The Turkish Petroleum Company — A Study (١)
in Oleaginous Diplomacy — New York. 1924.

التركية بموجب فرمان الصادر من الصدر الأعظم المؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤ بأنها ستنظر بعين الاعتبار منح العقد الخاص بالنفط الذي اكتشف أو الذي سيكتشف في ولايتي الموصل وبغداد كما احتفظت الحكومة التركية بموجب قيود فرمان المذكور بحقها في أن تقرر فيما بعد حقوق وكيفية اشتراكها في المشروع ووضع الشروط العامة للاتفاقية الخاصة بامتيازات النفط في المنطقتين المذكورتين أي — الموصل وبغداد — .

وعند اعلان الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ ودخول الامبراطورية العثمانية فيها إلى جانب المانيا وضد الحلفاء فقد أهمل وعد الحكومة التركية المبدئي الممنوح إلى شركة النفط التركية الخاص بامتيازات النفط في الموصل وبغداد (١) .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وانسلاخ البلاد العربية عن الامبراطورية العثمانية انتزعت مناطق النفط المهمة من تلك الدولة، هذا وبعد تأسيس الحكومة العراقية بتاريخ ٢٣ آب ١٩٢١ راجعت شركة النفط التركية الحكومة العراقية في سنة ١٩٢٣ طالبة منحها امتيازاً جديداً في العراق في منطقتي الموصل وبغداد . وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ دعت الحكومة العراقية شركة النفط التركية — المدعية بالامتيازات ، إلى إبراز المستندات والوثائق التي تثبت حقوقها في امتيازات النفط في الموصل وبغداد . وبالنظر إلى أن معظم أصحاب الامتياز كانوا من الانكليز وحلفائهم ، فقد توسط المعتمد السامي البريطاني في العراق في هذا الأمر وأخذ يفاوض الحكومة العراقية في هذه القضية باعتبار أن العراق وارث لالتزامات الحكومة العثمانية . وبقدر ما كان هذا الأمر يتعلق بالحكومة العراقية ، فقد قامت هذه الحكومة بدراسة هذا الموضوع من مختلف نواحيه

William Miller — The Ottoman Empire & Its Successors
London 1936

وقررت بتاريخ ١٣ آب ١٩٢٣ عدم الاعتراف بالامتياز الذي تدعيه شركة النفط التركية وأوعزت على أثر ذلك إلى وزير مالياتها بالسفر إلى بريطانيا للمفاوضة في لندن مع الشركات المتقدمة لطلب امتياز النفط في العراق من الحكومة العراقية .

وفي ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٢٣ قدم المعتمد السامي البريطاني في العراق مسودة لائحة بامتياز النفط المطلوب إلى الحكومة العراقية وطلب منها النظر في القضية وابداء رأيها فيها ثم استمزج المعتمد السامي البريطاني رأي الحكومة العراقية بشأن طريقة المفاوضة المباشرة مع مندوب شركة النفط التركية الذي كانت تنوي الشركة ايفاده إلى بغداد. وبعد درس هذا الاقتراح قررت الحكومة العراقية في ١٩ ايلول الموافقة على الطلب المذكور ، ووصل بعدها مندوب الشركة المسمي (ادورد هيربرت كلينغ) إلى بغداد وشرع في مفاوضة الحكومة العراقية في شأن امتيازات النفط في العراق . وقرر مجلس الوزراء العراقي بعد ذلك « أن يقدم المستر كلينغ طلباً خطياً يطلب فيه ذلك ولم ير المجلس مانعاً من أن يؤلف رئيس وزراء العراق لجنة وزارية للنظر في اقتراحات الشركة » (١).

ويقول « السيد عبد الرزاق الحسني » في كتابه تاريخ الوزارات العراقية ما يلي : « عند هذا الحد وقفت قضية منح امتيازات النفط ، فلما وصلت لجنة التحقيق الاثنية إلى الموصل يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٥ ، وشرعت في استجواب الاهلين عن ولاية الموصل ، اتضح للحكومة العراقية أن عصبة الأمم لن تسمح ببقاء هذه الولاية للعراق ما لم يمنح العراق شركة النفط التركية امتيازاً بالبحث عن حقول النفط في هذه الولاية المتنازع عليها . فقد أخذت اللجنة

(١) السيد عبد الرزاق الحسني - تاريخ الوزارات العراقية المجلد الأول ص ١٠٨ .

المذكورة توجه الأسئلة إلى المعتمد السامي البريطاني في هذا الشأن وتدخل في شؤون البلاد الداخلية تدخلا سافراً كما أن المعتمد السامي البريطاني كان ينقل أسئلة اللجنة إلى الحكومة العراقية بكل صراحة حتى اضطر مجلس الوزراء العراقي اتخاذ هذا القرار في جلسته المنعقدة في يوم ٢٦ شباط ١٩٢٥ : تلي كتاب نخامة المعتمد السامي بالعراق المرقم بـ ٤٧/ أو المؤرخ في شباط ١٩٢٥ وفي طيه أسئلة جديدة من لجنة الحدود الموفدة من قبل عصبة الأمم متعلقة بمسألة امتياز النفط في ولايتي بغداد والموصل ، فقرر مجلس الوزراء العراقي أن يجيب نخامة رئيس الوزراء على كتاب نخامة المعتمد السامي المذكور على الوجه الآتي :

« قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٢٥ تأييد ما جاء في قرار الحكومة العراقية الوارد في برقيتها المرسلة بواسطة نخامتك إلى وزارة المستعمرات البريطانية في ٢١ آب ١٩٢٣ وهي كما يأتي : — « ان الحكومة العراقية بينما لا تعترف بأن شركة النفط التركية قد منحت أي امتياز ما وقد اطلعت على الوعد المدرج في كتاب (فرمان) رئيس الوزارة التركية المؤرخ في ٢٨ حزيران سنة ١٩١٤ الى السفير البريطاني (في استانبول) وهي مستعدة للوفاء بهذا الوعد بشرط أن توافق الشركة على الشروط التي تعدها حكومة العراق مرضية » .

« وان الحكومة العراقية لا ترغب في تأجيل البت في الامتياز ، وليس هناك نقطة جوهرية معلقة سوى مسألة الحصص وهي قيد البحث الآن » .

« واجتمع مجلس الوزراء العراقي للمرة الأخيرة في ٥ آذار (مارس) ١٩٢٥ واتخذ هذا القرار :

« استأنف مجلس الوزراء النظر في امتياز شركة النفط التركية وبعد

المداولة حول تقرير اللجنة الوزارية ، والمخابرات التي دارت بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية في استعمال حق العراق للاشتراك بمخصص رأسمال الشركة ، وبعد الاطلاع على بيانات أعضاء اللجنة الموفدة من قبل عصبة الأمم ، والأسئلة التي وجهتها اللجنة المذكورة في مشروعية الامتياز ، وتسريع البت فيه ، واستماع بيانات رئيس الوزراء فيما يتعلق بالوضعية السياسية ، الخارجية والداخلية ، قرر ما يأتي : (١)

١ — تعيين مدير عراقي ، في جملة مديري الشركة الأصلية ، على أن يكون له نفس الحقوق الممنوحة للمديرين الآخرين في أعمال الشركة ، وأن تدفع الشركة مخصصاته كسائر المديرين .

٢ — إقامة اسم الحكومة مقام الشركة في المادة السادسة ، على أن تجري ترتيبات الزائدة بواسطة الشركة وذلك بالوكالة عن الحكومة العراقية .

٣ — إن المادة ٣٣ من المفاولة لا تؤهل الشركات الفرعية الاستفادة من الحق الممنوح للشركة الأصلية في التسجيل ، والجنسية ، وأن الحكومة مستعدة للنظر في شروط تأليف هذه الشركات عند تقديم أنظمتها ، كما صرح في المادة نفسها .

٤ — الحد الأعظم للمقطوع يكون شلنين .

٥ — أن يدخل معالي وزير الأشغال والمواصلات في المفاوضات مع ممثل الشركة لتثبيت النقاط الآتية الذكر ، مع التعديلات الفرعية التي من صالح الشركة أيضاً قبولها .

٦ — لا يعتبر المجلس بأن للشركة حقاً في نقل الزيوت الأجنبية لأن المادة

(١) السيد عبد الرزاق الحسني — تاريخ الوزارات العراقية المجلد الأول ص ٢٠٨ .

الأولى من المقابلة تعطي هذا الحق لنقل الزيوت الأجنبية ولأن المادة الأولى من المقابلة تعطي هذا الحق لنقل الزيوت المستخرجة من المنطقة المعينة فقط وعليه لا تتمكن الشركة من نقل أي زيت آخر بدون موافقة الحكومة .

٧ — ينحول وزير الأشغال والمواصلات حق إمضاء المقابلة عند إتمام الأمور الواردة في الفقرات الست الآتية الذكر .

وفي شهر آذار سنة ١٩٢٥ . استطاعت شركة النفط التركية — بعد جهود شاقة وعقب مفاوضات بدأت بها سنة ١٩٢٣ أن تحول الوعد الذي حصلت عليه قبل الحرب العالمية الأولى من الصدر الأعظم للدولة العثمانية ، إلى امتياز حقيقي منحها إياه الحكومة العراقية . إذ في ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ تم التوقيع فعلاً على الاتفاق الذي يقضي بمنح امتياز لاستثمار النفط العراقي لمدة (٧٥) سنة . وبعد التوقيع على الاتفاقية المذكورة أصبح لشركة النفط التركية حق التنقيب واستثمار النفط العراقي في المناطق العراقية كافة باستثناء ولاية البصرة والأراضي المحولة في منطقة خانقين .

وقد صادف تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية قبل اسبوع من نشر القانون الأساسي العراقي الذي دخل العراق بموجبه في عهد دستوري جديد . وكانت الاتفاقية قد وقعت في ظروف سياسية حرجية ولم تكن المفاوضات بوقته طبيعية وسهلة وقد دارت معظمها في شأن قضية عائدات النفط إذ أصر الرأي العام العراقي على مصلحته إصراراً ملحاً بينما تصلبت الشركة بوجهة نظرها ومصلحتها تصلباً شديداً — ولكن الحكومة العراقية أدخلت مع ذلك في سنة ١٩٢٥ بعض الشروط الملائمة للشركات . هذا وبعد ٢٧ سنة (أي في سنة ١٩٥٢) عدلت هذه الاتفاقية تعديلاً جذرياً بين العراق وشركة نفط العراق .

وجاء في الكتاب الذي أعدته الهيئة الخاصة لدراسة شؤون نقابة
منتجبي النفط الدولية التابعة للكونغرس الأميركي في واشنطن مايي^(١):

« إن هناك بعض الأسباب التي تحمل على الاعتقاد بأن في حكم الانتداب
الذي فرضته عصبة الأمم على العراق في سنة ١٩٣٢ بعض العوامل السياسية
التي اضطر العراق من أجلها في سنة ١٩٣٥ إلى أن يتنازل عن حقوقه
المشروعة في امتيازات النفط وأن يقبل بعض الشروط التي وضعتها شركة
النفط (التي للحكومة البريطانية مصلحة فيها) .

والشعب العراقي جاهد وضحي ، منذ بداية الحكم الوطني ، بالغالي والنفيس
في سبيل العراق واستقلاله وسيادته^(٢) .

أهم النقاط الواردة في اتفاقية النفط التاريخية لسنة ١٩٣٥ :

إن أهم النقاط في اتفاقية النفط التاريخية المؤرخة في ١٤/٣/١٩٣٥
تتلخص فيما يلي :

١ — موافقة الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية (شركة
نفط العراق الحالية) حق البحث والتنقيب والاستغلال والتحصير للتجارة

(١) The International Petroleum Cartel — Committee Print No. 6
—Govt. Printing Office — Washington D. C. 1952 .

(٢) تمهدت الحكومة البريطانية في المادة (٦) من المعاهدة العراقية البريطانية المؤرخة
في ١٠ تشرين الأول ١٩٣٢ وفي تصريح الحكومة البريطانية المؤرخ في ١٤ ايلول ١٩٣٩
بادخال العراق عصبة الأمم سنة ١٩٣٢ مع العلم بأن شروط المعاهدة العراقية البريطانية في
سنة ١٩٣٢ و ١٩٣٩ احتوت على المواد التي حددت الصلات بين بريطانيا والعراق لمنفعة
بريطانيا فقط .

والنقل والبيع — مادة النفط — والنفط الأسود — والغاز الطبيعي —
ولأوزركايت .

٢ — تكون مدة الاتفاقية ٧٥ سنة وعند انتهاء المدة المذكورة تعود عامة
ممتلكات الشركة ومنشآتها الى الحكومة العراقية بدون مقابل .

٣ — حددت منطقة الامتياز (الاحتكار) جميع أنحاء العراق ، ماعدا
ولاية البصرة والمناطق المحولة .

٤ — قيام الشركة بعملية كشف جيولوجي واسع النطاق خلال ثمانية أشهر
وفي ثلاث مناطق منتخبة .

٥ — تختار الشركة خلال ٣٢ شهراً بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية — ٢٤
بقعة بشرط أن لا تزيد مساحة كل منها على ٨ أميال مربعة للارتياح والاستغلال
على أن تبدأ أعمال التنقيب فيها خلال ثلاث سنوات . وبعد مضي مدة الثلاث
سنوات تقوم الشركة وذلك خلال مدة ٣٦ شهراً بتنقيب ما مساحته ٣٦,٠٠٠
قدم كمعدل أدنى وبعد مدة الـ ٣٦ شهراً تقوم الشركة بتنقيب ١٢,٠٠٠ قدم
سنوياً إلى أن يوصى بعمل خط أنابيب للنفط لمدته إلى البحر الأبيض المتوسط .
ويجب أن يوصى بعمل خط الانابيب عند ملاءمة الظروف التجارية وبأسرع
وقت ممكن .

٦ — تختار الحكومة العراقية خلال مدة الأربع سنوات بعد تاريخ
التوقيع على الاتفاقية وفي كل سنة تلي الأربع سنوات مالا يقل عن ٢٤ قطعة
مساحة كل منها ٨ أميال مربعة — عدا ما أنتخبته الشركة — تعرضها للمنافسة
بين الشركات والأفراد دون النظر إلى أي اعتبار يقوم على الجنسية شريطة
أن تقوم شركة النفط التركية بالنيابة عن الحكومة العراقية باعلان ذلك في

الصحف التجارية الواسعة الانتشار والجرائد الرسمية للحكومات .

٧ - تدفع شركة النفط التركية للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن من النفط لمدة قدرها ٢٠ سنة - وذلك بعد إتمام خط الأنابيب إلى ميناء التصدير - وبعد ذلك التاريخ تقدر الحصة على أساس القيمة السائدة في أسواق النفط وخلال فترات كل فترة منها لمدة عشر سنوات على أن تكون كميات النفط التي تستعملها الشركة لعملياتها داخل العراق معفاة من رسوم العائدات .

٨ - تكون الشركة - شركة النفط التركية - ملزمة بتزويد حاجة العراق من النفط بسعر معين ثابت .

٩ - يجب أن تكون وأن تظل الشركة ، شركة بريطانية مسجلة في بريطانيا وأن يكون مقر أعمالها الرئيسي ضمن مناطق النفوذ البريطاني وأن يكون رئيس الشركة دائماً وفي جميع الأوقات من التبعة البريطانية .

١٠ - يجب أن يكون للعراق الحق في تعيين مدير في مجلس الشركة يتمتع بذات الحقوق التي يتمتع بها بقية المديرين .

وبعد صعوبات ومنازعات بين كلبنكيان والمجموعات الرئيسية لشركة النفط التركية حول مطالب السيد كلبنكيان المتعددة توصل الفرقاء (أرباب المصالح) إلى تسوية نهائية في ٣١ تموز (يوليو) ١٩٢٨ ووقعت اتفاقية جديدة وكان أهم بنود هذه الاتفاقية ما يلي (١) :

١ - تقسيم الحصص على الشكل المبين أدناه :

(1) The International Petroleum Cartel — Committee Print No. 6
Washington D. C.

شركة دارسي للاستكشاف	٢٣,٧٥ /٠
شركة النفط الانكليزية — الساكسونية	٢٣,٧٥ /٠
شركة النفط الفرنسية	٢٣,٧٥ /٠
شركة استثمار الشرق الأدنى	٢٣,٧٥ /٠

وهي تتألف بالمناصفة بين شركتين أميركيتين هما :

(شركة ستاندرد — نيو جيرزي وشركة سوكوني فاكيوم)

كالوست ميركيس كلبنكيان .	٠ /٠
المجموع	١٠٠ /٠

٢ — تكون الشركة بريطانية ومحدودة الضمان ومركزها الرئيسي في لندن .

٣ — تدار وتحمك الشركة وفق القوانين البريطانية .

٤ — تكون الشركة مشروعاً ليس للربح .

٥ — أعمال الشركة داخل حدود العراق تنحصر في إنتاج ونقل النفط الخام وتسليمه على ساحل بحري لأصحاب الأسهم كل من حسب ما يملك من الأسهم .

٦ — على جميع المشتركين أن يتقيدوا بالفقرة المتعلقة بإنكار الذات بمقتضى اتفاقيات شركة النفط التركية لسنة ١٩١٢ ولسنة ١٩١٤ .

٧ — تتسلم شركة دارسي للاستكشاف والتنقيب ، عائدات بمقدار ١٠ /٠ على جميع كميات النفط الخام الذي تنتجه الشركة .

٨ - يوفر كلبنكيان المال اللازم لحصة الخمسة في المائة وأن يستلم أيضاً ٥ ٪ من النفط الخلام الممكن توزيعه .

٩ - توافق المجموعات الرئيسية على شراء حصص كلبنكيان من النفط الخلام.

١٠ - يقبل كلبنكيان في مجلس مديري الشركة أو أن يمثل مدير واحد .

ووقعت الاتفاقية في هذا الشأن في تموز ١٩٢٨ تمثيلاً مع مؤتمر سان ريمو وتنازلت فرنسا عن ادعائها بالموصل مقابل ٢٥ ٪ من النفط الذي كانت تأخذه بريطانيا من بلاد العراق . ونتيجة لتفاهم سياسي جديد اعترفت فرنسا بسلطة بريطانيا على العراق ولم تقابل وجهة نظر فرنسا بالاستحسان من قبل الولايات المتحدة كما أوضحنا هذا الأمر في بحث سابق من بحوث هذا الكتاب وعلى العكس فإن الولايات المتحدة احتجت احتجاجاً شديداً على منع المصالح التجارية الأميركية من « تكافؤ الفرص » بشأن استغلال الموارد الطبيعية الواقعة تحت الانتداب وبسبب هذا الاحتجاج تمكنت شركات النفط الأميركية في نهاية الشوط أن تضمن بعض الحصص في شركة النفط التركية . ولكن رغمًا عن ذلك فإن بريطانيا نجحت بسيطرتها السياسية والاقتصادية أن تحافظ على شركة بريطانية محدوده مركزها في لندن وتعمل بموجب القانون البريطاني المعمول به في بريطانيا ، أضف إلى ذلك أن الحكومة البريطانية احتفظت بمركزها في أعمال الشركة عن طريق التحكم بحصص شركة دارسي للتنقيب وبذلك يمكننا أن نعتبر المدة الواقعة بين ١٩١١ - ١٩٢٨ كدور أجريت خلاله أعمال إعادة تنظيم شركة النفط التركية وأعمال التنقيب معاً . وفي سنة ١٩٢٧ بدأت الشركة

بأعمال الحفر في بابا كركر الشهير^(١) (بمنطقة كركوك) فتوصلت إلى جعل هذا الحقل حقلاً منتجاً من الطراز الأول بسبب غزارة النفط العظيمة الموجود في تلك المنطقة .

ولما طورت منطقة كركوك ، أصبح واضحاً للشركة ان المشروع الجديد في تلك المنطقة أخذ يتطلب التوسع في مناطق أخرى اوسع بكثير من منطقة كركوك ، أضف الى ذلك ان الشركة واجهت تنافساً قوياً في استغلال النفط بظهور شركة انكليزية - ايطالية جديدة واسمها : الشركة البريطانية المحدودة لتطوير النفط : ظهرت هذه الشركة حديثاً وكانت مستعدة للبدء بالعمل وقد فآتحت الحكومة العراقية سنة ١٩٢٨ باقتراح يرمي الى إشعار شركة النفط التركية بان تعيد تأجير بعض المناطق المشمولة في مناطقها - أي منطقة الموصل ، مع العلم ان هذه الخطوة كانت مبدئياً تتماشى مع شروط ميثاق الامتيازات لشركة النفط التركية .

شركة النفط التركية - تغير اسمها الى شركة نفط العراق

المحدودة في سنة ١٩٢٩ :

بعد أن قامت الشركة بأعمال التنقيب في منطقة بابا كركر الغزيرة بالنفط أخذت بعد ذلك تطالب الحكومة العراقية بإطالة المدة المحدودة في الاتفاقية ومنحها حق

(١) « بوشر بمعلبات حفر الآبار في منطقة كركوك في أوائل عام ١٩٠٧ . وفي ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) في نفس السنة اكتشف النفط بكميات تجارية في بابا كركر عندما انفجرت البئر الأولى وتدفق النفط منها . فكان ذلك حدثاً ذا خطورة كبرى للعراق وبداية لمرحلة جديدة من تاريخ هذه البلاد » (عن مجلة أهل النفط عدد ٧٢ لسنة ١٩٥٧) .

اختيار بعض المناطق الاضافة في العراق للقيام بعمليات التنقيب . وتبين للحكومة العراقية من طلب الشركة بانها تريد الاحتفاظ بثروة العراق من مادة النفط على سبيل الاحتياط .

وقد ادعت الشركة بان منطقة الموصل فقيرة جداً بنفطها - إلا أن المعروف كان خلاف ذلك ، فكافة منابع النفط في العراق هي من أغنى المناطق النفطية في العالم إلا ان نوعية النفط تختلف حسب اختلاف المناطق الجيولوجية وكان نفط منطقة الموصل معروفاً فعلاً بأنه نفط لزج أقل جودة من نفط كركوك أو الزبير . إلا ان ذلك لا يعني مطلقاً بأن منطقة الموصل لا تحتوي على كميات (وإن لم تكن كثيرة) من النفط التجاري الثقيل . وكانت الشركة بدعايتها وادعائها انما تهدف الى الاحتفاظ بآبار الموصل للحيولة دون استثمارها على يد بعض المنافسين الأمر الذي كان يؤدي حسب رأيها الى هبوط في أسعار النفط العالمية المنخفضة بحد ذاتها في ذلك الوقت .

غير ان العراق أصرّ على عدم إطالة المدة المحددة لتحديد المناطق على أثر ذلك تراجعت الشركة أمام إصرار الحكومة والرأي العام العراقي . وبالرغم من جميع الجهود الشككية المبذولة فقد تمكنت شركة النفط التركية في سنة ١٩٢٩ من تقديم بعض المقترحات الجديدة التي تستهدف إعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٥ . وفي السنة ذاتها (١٩٢٩) غيرت شركة النفط التركية اسمها الى شركة نفط العراق المحدودة (Iraq Petroleum Company Ltd.) .

إعادة النظر في ميثاق الامتياز لسنة ١٩٢٥ :

لم يكن اتفاق امتياز ١٤ آذار (مارس) ١٩٢٥ مرضياً تماماً لكل من الحكومة العراقية والشركة على السواء اذ قد قبل كل منها بتخوف نظام قسائم

الارض (البقع) وطريقة البيع بالزاد ، الامر ين الذين تنص عليها المادتان ٥ ، ٦ من الاتفاقية . وتخوف العراق - من جهة من ان المنافسة بين المصالح النفطية على المناطق الممنوحة قد تؤدي الى وقوع الحكومة المؤقتة في صعوبات دولية ، كما تبين ايضاً للشركة ان عامل الزمن لن يسمح لها بالتنقيب الدقيق في اجزاء البلاد وان اختيار ٢٤ قسيمة ارض (بقعة تبلغ في مجموعها ١٩٢ ميلاً مربعاً يمكن ان يخلق مشكلة صعبة وعويصة وزاد في مصاعب الشركة ان وضعية الموصل السياسية لم يبت فيها حتى تموز (يوليو) ١٩٢٦ عندما اعترفت تركيا للعراق بها . ولكن الشركة - رغمًا عن تخوفها من صعوبة تطبيق بعض اجزاء الميثاق - بدأت بالبحث والتنقيب في سنة ١٩٢٥ وفي اوائل ١٩٢٧ بدأت فعلاً بالحفر العميق وفي تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٢٧ اكتشف النفط بكمية وبنوع صالحين للتجارة في بابا كركوك في منطقة كركوك . وقد تبين للشركة بعد حفر قليل بان الـ (٢٤) قسيمة (بقعة) التي كانت ستحتفظ بها قد لا تكفي لتشمل حقل كركوك فاعتقدت شركة النفط التركية بانه من الممكن جداً ان يحصل تنافس شديد في استغلال هذا الحقل الذي كان وقت استغلاله فريداً بنوعيته وغزارته .

ونشأت كذلك مشكلة اخرى باكتشاف حقل كركوك وهي تعيين الحقل الذي ستصب فيه انايب النفط على احدي الموانئ الواقعة على البحر الابيض المتوسط . وقد كانت هناك امكانيتان هما : طرابلس في لبنان وخليج عكا في فلسطين وكانت المسافة الى طرابلس اقصر وكان الفرقاء الفرنسيين في الشركة يجذبونها بينما كانت حكومتا العراق وبريطانيا تفضلان الطريق الجنوبية ليس لاسباب سياسية واقتصادية فحسب بل وكذلك لاسباب تتعلق بالأمن . وكان للعراق فوق ذلك مصلحة مادية في الطريق الجنوبية لانها قد تفتح له خطاً

جديداً من المواصلات بينه وبين والبحر الابيض المتوسط ولكن العراق لم يكن من القوة حينذاك بحيث يعلي ما يريد على الشركة لان شروط الامتياز ترك للشركة حق الاختيار طريق انابيب النفط وكان الخط الشمالي في نظر الشركة اقل كثيراً من تكاليفه . وبين سنتي ١٩٢٧ - ١٩٢٨ ضغطت الحكومة العراقية - تساندها اللجنة الدائمة للانتدابات على الشركة - بان تفتح آبار النفط العراقية لان عائدات النفط المترتبة كانت على جانب عظيم من الاهمية لكل من البلاد وللشركة وكذلك جابهت شركة النفط التركية منافسة شديدة عندما طلبت الشركة البريطانية - انية لتطوير النفط امتيازاً في منطقة الموصل وحثت الحكومة العراقية لتجبر شركة النفط التركية لتختار قطعها او قسائمها من الاراضي في اسرع وقت ممكن .

ولكن رغماً عن ضغط اللجنة الدائمة للانتدابات وضغط الحكومة العراقية وبعض اصحاب مصالح النفط فان شركة النفط التركية استطاعت الماطلة في اختيار البقع العائدة لها وشرعت عام ١٩٢٩ في مفاوضات مع الحكومة لاعادة النظر في اتفاقية ١٩٢٥ . ولكن في السنوات التالية تمكنت كل من الشركة (التي غيرت اسمها الى شركة نفط العراق سنة ١٩٢٩) والحكومة الى تسوية اختلافاتها وفي ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣١ وقعتا على ميثاق معدّل . ومن اهم التغيرات التي اجريت كانت ما يلي :

اولا - شمول منطقة الامتيازات جميع أراضي الولايتين ، بغداد والموصل (٣٢) الف ميل مربع . ويحد هذه المنطقة شرقاً شاطئ نهر دجلة والحدود التركية - العراقية والحدود العراقية - الفارسية ، عدا ولاية البصرة ويستثنى من المنطقة الآنفه الذكر المنطقة التي شملتها الاتفاقية المؤرخة في ٣٠ آب (اغسطس) ١٩٢٥ والمتفق عليها بين الحكومة العراقية وبين شركة النفط الانكليزية -

الفارسية وهي منطقة خائقين ، وكان لزاماً على الشركة وفق الاتفاقية المقموعة
التنازل عن سائر حقوقها في المساحات الباقية من ولايتي الموصل وبغداد .

ثانياً — إهمال نظام البقع والغاء خطة المزداد العلني .

ثالثاً — اشترط على شركة نفط العراق إنشاء خط أنابيب للنفط من منطقة
كر كوك الى البحر الأبيض المتوسط على ان يكون استيعابه ثلاثة ملايين طن
وان ينتهي هذا الخط ممتدا الى الساحل ومنتهياً في طرابلس الشام ماراً عبر
الأراضي السورية على أن لا يتأخر إتمام هذا المشروع بعد ٣١ آب ١٩٣٥ كما
تقرر ايضاً دفع بدل إيجار سنوي للحكومة العراقية بالشكل التالي :

أ — دفع أربعمئة ألف جنيه استرليني ذهب يوم ٣ نيسان ١٩٣١ .

ب — دفع حصة للحكومة العراقية على أساس اربع شلنات للطن الواحد
شريطة انتاج مليوني طن كحد ادنى ولمدة عشرين سنة بعد مد خط الانابيب .
ج — دفع نفس المبلغ في أول يوم من شهر كانون الثاني (يناير) في كل
سنة تالية .

د — يجب ان تكون آخر دفعة في اليوم الاول من كانون الثاني (يناير)
في الحين الذي يصبح فيه التصدير منتظماً وممكناً في نهاية خط أنابيب النفط
الذي سينشأ على ساحل البحر الأبيض المتوسط .

ه — ابتداء من اول كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢ بعد ابتداء التصدير
المنتظم ولمدة عشرين عاماً بعدها لا يقل بدل الأيجار والعائدات عن أربعمئة ألف
جنيه استرليني ذهب ،

وكانت هناك ايضاً بعض التغييرات الثانوية ومعظمها تتعلق بالعلاقات بين

الشركة والحكومة وامكانية تقديم منتوجات النفط لسد حاجيات العراق . ونصت اتفاقية ملحقة على ان تدفع الشركة مبلغاً معيناً بدلاً من الضرائب وكان الميثاق المعدل - كما هو واضح - اتفاقية حل وسط حصلت بموجبها الشركة على حق التملك غير منازع لحقل كركوك وامتيار واضح لاستثمار النفط في منطقة اتساعها (٣٢,٠٠٠) ميل مربع وحرية التوسع في مناطق اخرى من العراق على اساس المنافسة . ومن جهة اخرى حصلت حكومة العراق على بعض المدفوعات النقدية ، وعلى وعد لتاريخ معين لانتهاء خط الانابيب واختيار خليج عكا كنهاية لخط الانابيب المنوي انشاؤها .

ويجب الا يغرب عن البال بان الحكومة العراقية بينما كانت منهمكة في المفاوضات لاعادة النظر في امتياز شركة النفط - كانت في ذات الوقت منهمكة في المفاوضات مع بريطانيا حول شروط معاهدة التحالف العراقية البريطانية وكذلك حول انتهاء حكم الانتداب في العراق .

وهناك ما يحمل على الاعتقاد ، بوجود علاقة بين المفاوضات الدائرة آنذاك بشأن امتيازات النفط وبين منح الحكومة العراقية للشركة (التي كان لبريطانيا مصلحة مالية فيها) شروط حسنة سخية من قبل الحكومة العراقية مقابل مساندة بريطانيا لقبول العراق في عصبة الامم .

وفي سنة ١٩٣١ اصبحت نسبة تقسيم الحصص بين الشركاء على الوجه التالي:

شركة دارسي للاستكشاف	٢٣,٧٥ %
» النفط الانكليزية - الساكسونية	٢٣,٧٥ %
» النفط الفرنسية	٢٣,٧٥ %
» استثمار الشرق الأدنى	٢٣,٧٥ %

وهي تتألف بالمناصفة بين شركتين اميركيتين هما :
شركة ستاندر د نيو جيرزي وشركة سو كوفي فاكيوم
كالوست ماركيس كلبنكيان

$$\frac{\% 5}{\% 100} \text{ المجموع}$$

تأسيس شركة نفط الموصل وتطوراتها (١٩٤٩) :

تأسست في سنة ١٩٢٨ في لندن شركة جديدة للحصول على النفط ولاستثماره في منطقة الموصل وسميت هذه الشركة بالشركة البريطانية لتطوير حقول النفط المحدودة . وكان يتحكم فيها أصحاب الاسهم البريطانيون غير أن هذه الشركة فقدت فيما بعد صبغتها البريطانية بسبب اشتراك بعض الشركات الالمانية والسويسرية والفرنسية والاطالية فيها وسميت هذه الشركة فيما بعد بشركة استثمار النفط البريطانية ، وفتحت هذه الشركة في سنة ١٩٣٠ الحكومة العراقية وطلبت منها امتيازاً في منطقة الموصل لاستغلال النفط في المقاطعات الواقعة غربي نهر دجلة من ولايتي الموصل وبغداد وشمالي خط العرض ٣٣ .

والجدير بالذكر انه في الوقت الذي كانت تجري فيه مفاوضات جديدة بشأن الامتياز ، كانت الحكومة العراقية مشغولة بمفاوضات مع بريطانيا حول إعادة النظر في معاهدة التحالف العراقية - البريطانية لسنة ١٩٣٠ . وطلبت الحكومة العراقية من بريطانيا في ذلك الوقت انهاء نظام الحكم الانتدابي الذي كان في حينه يتحكم بالعلاقات بين البلدين ويعترف كذلك ببعض المصالح البريطانية في الادارة والاقتصاد العراقي . فلم تنظر الحكومة العراقية بسبب الظروف السياسية الراهنة في طلب شركة استثمار النفط البريطانية ^(١) المتضمن

(١) تعرف بشركة النفط الانكليزية - الايرانية .

رغبة الشركة في الحصول على امتياز لاستغلال النفط في منطقة الموصل . مع العلم ان شركة نفط العراق كانت قد وجهت بتاريخ ٢٧ مايس (مايو) ١٩٢٩ طلباً الى اللجنة الدائمة لعصبة الأمم في جنيف ، وفي هذا الطلب كما في الطلبين الآخرين ، أحدهما في ١٧ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٢٩ والآخر في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ بحثت فيها عن شرعية امتياز شركة نفط العراق ووجوب تطبيق المادة الثانية من معاهدة ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٢ حول التساوي في المعاملة التجارية .

ودخلت بعدها شركة استثمار النفط البريطانية في مباحثات امتيازية جديدة مع الحكومة العراقية ثم توصل الطرفان الى عقد اتفاقية في عشرين نيسان (ابريل) ١٩٣١ ووقع الطرفان على ميثاق امتيازي بتاريخ ٢٥ مايس ١٩٣٢^(١) واتفقا على أن يكون الحد الأدنى للإيجار السنوي الأول (١٠٠) الف جنيه استرليني ذهب ، يدفع للحكومة العراقية في اول كانون الثاني (يناير) ١٩٣٣ كما تم الاتفاق على ان يزداد هذا الإيجار بمقدار (٢٥) الف جنيه استرليني ذهب سنوياً ، حتى يصبح بعد اربع سنوات مجموع المبلغ المدفوع (٢٠٠) الف استرليني ذهب سنوياً . اما الحد الأدنى من الانتاج فقدر بـ ١٠ مليون طن من النفط الخام سنوياً كما نص الاتفاق على دفع ايراد قدره ٤ شلنات .

وحددت مساحة الامتياز بان تكون شرقي نهر دجلة وشمال خط العرض ٣٣ أما المجموع الكلي لهذه المساحة ولهذا الجزء من منطقة ولاية الموصل فهو (٤٦٠٠٠) اميال مربعة ومدة هذا الامتياز المؤرخ في ٢٥ مايس ١٩٣٢ ، كان ٧٥ سنة .

(١) تعرف باسم شركة شل الملكية الهولندية (هولندية - بريطانية) .

وشركة استثمار النفط البريطانية تألفت من اسهم بريطانية ولكن خلال السنة التي تلت تأسيسها قامت الشركة الايطالية - ازيداجنرالي ايطاليا نابترول - بالاشتراك مع الحكومة الايطالية بشراء ٤٠ ٪ من رأس مال الشركة البريطانية، وبعد بضعة أشهر تقدمت بعض الشركات الالمانية والسويسرية والفرنسية بطلبات للمساهمة معها الا ان بقاء التحكم بيد البريطانيين سبب التوزيع الجديد لأسهم المجموعات المختلفة على النحو التالي (١) :

٤٦ ٪	المجموعة البريطانية
٣٠ ٪	» الإيطالية
١٢ ٪	» الألمانية - الهولندية
١٢ ٪	» السويسرية - الفرنسية
١٠٠ ٪	المجموع

وتشكلت يوم ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢ شركة جديدة باسم شركة حقول نفط الموصل المحدودة . وسجلت في لندن وحصلت على جميع سندات شركة استثمار النفط البريطانية . والحدث الهام الجديد في هذه الشركة الحديثة كان تغيير الأسهم العراقية والهولندية وكذلك تغيير المجموعات . أما نسبة الحصص في هذه الشركة فقد بقيت مجهولة وكانت المجموعات تتألف من الشركات التالية :

بريطانية	فرنسيس وليم وريكييت وشركائها
هولندية	فيروستال ن . ف دتش .
المانية	دويتش فرومياند (آجي)

آزيدا جنرالي ايطاليا نا بترولي
 مجموعة شركات المصارف
 داود الحيدوري
 ايطالية
 سويسرية - فرنسية
 عن العراق

وكان رأسمال شركة حقول نفط الموصل المحدودة سنة ١٩٣٢ مليون جنياً
 استرلينياً فقط . وقد استطاعت المجموعة الايطالية بمساعدة من الألمان أن تزيد
 سنداتهما في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٣٢ و ١٩٣٥ وكلا انسحب أحد المديرين
 البريطانيين وأعيد تنظيم مجلس إدارة الشركة عين بدلاً منه مدير ايطالي كان
 يمثل المؤسسة شبه الحكومية وهي آزيدا جنرالي ايطاليا نا بترولي .

واتجه انتباه المجموعة الايطالية خاصة إلى السيطرة على المجموعات الأخرى
 وبالأخص إلى تحريرها من التحكم البريطاني ، وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٦
 كان رأسمال الشركة أربعة ملايين ديناراً استرلينياً وكانت المجموعة البريطانية
 تملك أكثر الحصص في أسهم شركة حقول نفط الموصل وكانت هذه الأسهم
 مقسمة حسبما جاء في مجلة بترول تايمز المؤرخة في أيار (مايو) ١٩٣٦ كما يلي :

المجموعة	عدد الحصص	مجموع النسبة المئوية
الايطالية	١,٨٧٥,٨٤٥	٦٢ .٪
البريطانية	٧٧٠,٢٣١	٢٥,٤ .٪
الألمانية	١٣٦,٨٠٠	٤,٥ .٪
السويسرية	٩٧,٠١٣	٣,٢ .٪
الهولندية	٨٤,٠٠٠	٢,٨ .٪
الفرنسية	٣٣,٠٠٠	١,١ .٪
العراقية	٣٠,٠٠٠	١ .٪
المجموع	٣,٠٢٦,٨٨٩	١٠٠ .٪

وكان الايطاليون قد فشلوا في الحصول على هدفهم بسبب الحرب الجبشية التي اندلعت والاجهاد المالي الذي كان على ايطاليا تحمله خلال الحرب المذكورة .

وفي أوائل سنة ١٩٣٦ عانت شركة حقول نفط الموصل عجزاً مالياً مما أدى إلى نشاط كبير في لندن لتركيز الشركة ولتحسين وضعيتها فقامت شركة نفط العراق بأول عرض وتقدمت بموافقة الحكومة البريطانية باقتراحات لكل من المجموعتين الايطالية والالمانية اللتين كانتا تفتشان على رؤوس أموال جديدة من مصادر خاصة لشراء حصصها في تلك الشركة . وتم شراء الحصص فعلاً في تموز (يوليو) ١٩٣٦ فأعيد من جديد تنظيم شركة حقول نفط الموصل باحلال مديرين بريطانيين بدل ستة من الايطاليين وواحد من الالمان وبذلك رجع رأس المال البريطاني والتحكم البريطاني إلى هذه الشركة .

وفي آب (أغسطس) ١٩٣٦ تألف مجلس إدارة شركة حقول نفط الموصل المحدودة كما يلي :

الفايكاونت كوشن (رئيس مستقل) عضو مجلس الملك الخاص	علي جودت الأيوبي
عن الحكومة العراقية	اللورد كلنكوفر
مستقل	ب . ل هنتينك
عن هنتك وشركاه	بول جيرود
عن نقابة البنك السويسري	جوزف و . بويل
عن شركة شل الهولندية الملكية	جون سكليروس
عن شركة نفط العراق	مونتاك بيبس
عن نقابة استثمار الشرق الأدنى	لانكلوس ليفروي
عن شركة النفط الانكليزية الايرانية	

عن شركة النفط الفرنسية

عن شركه المساهمة والتوظيف

(ممثلاً لكلبنكيان)

ريني دي مونتليك

كيفورك اسايان

وقد أثبت الزمن بأن هذه الوضعية الجديدة ، بدخول شركة نفط العراق المحدودة في شركة حقول نفط الموصل ، كانت لفائدة الشركة المذكورة وللحكومة العراقية . وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٣٦ - ١٩٤١ أصبحت شركة نفط العراق المحدودة بالتدريج متحكمة تماماً في عمليات شركة حقول نفط الموصل . وهكذا أصبحت هذه الشركة الأخيرة شركة فرعية ثانوية تابعة - تملكها كلياً وتتحكم بها شركة نفط العراق المحدودة - كما أصبح بهذا الانضمام جزء كبير من المنطقة الواقعة غربي دجلة مشمولاً بمناطق استثمار النفط العائدة لشركة نفط العراق وكانت مدة الامتياز لهذه الشركة ٧٥ عاماً تبدأ من أول نيسان (ابريل) ١٩٣٢ . وفي ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٨ كوَّنت شركة نفط العراق المحدودة ، شركة ملكيات الموصل ، لتحصل على حصص شركة حقول نفط الموصل المحدودة . وغيّرت الشركة مرة أخرى اسمها إلى شركة نفط الموصل المحدودة وهو الاسم الذي تعرف به اليوم . ومما يجدر ذكره في هذه المناسبة أنه قبل اكتشاف حقل كركوك كان يعتبر امتياز شركة نفط الموصل المحدودة بأنه يشتمل على أفضل منطقة من مناطق النفط في العراق ويقدر بأن أكثر من ١٥٠ بئراً قد حفرت وأن الشركة صرفت مبالغ كبيرة في عمليات الحفر والتنقيب . والحق أن كميات كبيرة من النفط الذي اكتشف في المنطقة كان من النوع اللزج والكبريتي وأن أسعاره رخيصة نسبة إلى أسعار النفط الذي يستخرج في منطقة كركوك والزيبر ، ومع ذلك فقد اكتشف حقل واحد عام ١٩٥٠ في منطقة الموصل انتج نفطاً كان نسبياً يقرب

من جودة نفط كركوك الخام وتقدر كميات النفط الاحتياطية في تلك المنطقة بنحو ٥ ملايين برميل (١) كما صرفت الشركة مبلغ ١٤ مليون ونصف المليون من الجنيهات الاسترلينية في المنطقة بالإضافة إلى مدها خط أنابيب يصل حقل عين زالة بشبكة خطوط الأنابيب القائمة قرب كركوك .

هذا وقامت شركة نفط الموصل سنة ١٩٥٧ بتجريات واسعة في منطقة لواء الدليم وحفرت بئراً للنفط بالقرب من مدينة فلوجة والأمل معقود بأن يعثر على النفط بكميات غير قليلة في هذه المنطقة رغم أن نموذج النفط الذي تدفق من البئر الأول في الفلوجة يدل على أن النفط المنبثق هناك كان كثيفاً ومحتوياً على كمية من الكبريت (٢) .

تأسيس شركة نفط البصرة (١٩٣٨) وتطوراتها :

منح القسم غير المشمول بالامتيازات الأخرى في العراق إلى شركة نفط البصرة وهذه الشركة شبيهة في نظامها الداخلي بشركة نفط العراق ، وتاريخ هذه الشركة غير معقد كثيراً لأن اهتمام الشركات الرئيسية كان مركزاً في القسم الشمالي من العراق حيث كان الجميع يوقن بوجود حقول كبيرة للنفط . وفي حزيران (يونيو) ١٩٣٠ عندما قدم خبراء ومهندسو شركة نفط العراق تقريراً سرياً للشركة بوجود حقول واسعة للنفط في المنطقة الجنوبية بدأت عندها فقط مجموعة شركة نفط العراق البحث والمفاوضة مع الحكومة العراقية حول موضوع استصدار امتياز يشمل جميع القسم الجنوبي للعراق . فقبلت

(١) International Petroleum Cartel, Committee Print
No. 6 Washington D. C.

(٢) مجلة أهل النفط - آذار سنة ١٩٥٨ - تصدرها شركة نفط العراق المحدودة .

الحكومة العراقية الاقتراح وقامت شركة نفط العراق سنة ١٩٣٨ وشركة أخرى ملحقة بها هي شركة نفط البصرة . ومنحت الحكومة العراقية امتيازاً للشركة المذكورة في ٢٩ تموز ١٩٣٨ يعمل به من تاريخه ولمدة ٧٥ سنة ، وامتياز شركة نفط البصرة يشمل في الدرجة الأولى آخر قسم حرّ في العراق ألا وهو منطقة البصرة على رأس الخليج العربي ويشمل الامتياز كذلك جميع الأراضي في العراق التي لم تمنح لشركة نفط العراق ولشركة نفط الموصل ولشركة نفط خايقين . وتشمل مساحة الامتياز مساحة قدرها (٨٩,٢٥٠) ميلاً مربعاً .

ومنطقة البصرة في غاية الأهمية للشركة بسبب قربها لحقل برغان العامل في الكويت وشروط الامتياز لشركة نفط البصرة شبيهة بتلك الشروط الموضوعة في اتفاقيات كل من شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وقد عين أدنى حد للإيجار (٢٠٠,٠٠٠) جنيه استرليني ذهباً ابتداء من أول كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٣٩ كما تقرر أن يكون سعر العائدات بدو شلنات للطن الواحد .

غير أن شركة نفط البصرة بسبب أحوال الحرب العالمية الثانية لم تستطع أن تعمل بنشاط فأوقفت عملياتها حتى نهاية الحرب ولكنها بدأت بأعمال التنقيب والاستطلاع بعد عام ١٩٤٨ ومنذ الحرب العالمية الثانية أتمت الشركة حفر عدة آبار منتجة عاملة وخلال سنة ١٩٥٠ تم بنجاح فائق لإنشاء خط أنابيب عرضه ١٢ بوصة وطوله ٧٢ ميلاً من الزير التي هي مركز لانتاج النفط إلى الفساو وهو النهاية الذي عنده يقوم الشحن في منطقة الخليج العربي وفي ١٩٥٣ مد خط أنابيب عرضه ٢٤ بوصة وطوله ٦٥ ميلاً بين الزير والفساو . وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ بعد ست سنوات من العمل المتواصل ابتدأ

النفط في منطقة البصرة ينساب في الأنابيب المنشأة إلى الفاو آتياً من حقول نفط عمقها ميلان من سطح الأرض في الزبير ويعتبر هذا الحقل من أعمق الحقول العاملة والمنتجة في العالم (١) .

ويقدر مجموع إنتاج النفط في حقل الزبير في سنة ١٩٥٢ (٢,٢) مليون طن ، وتعهدت الشركة بموجب الاتفاقية الجديدة بأن يصل الانتاج إلى ٨ ملايين طن في السنة ابتداء من سنة ١٩٥٦ (٢) .

شركة نفط خانقين المحدودة :

بالإضافة إلى الشركات الثلاث — إي شركة نفط العراق ، وشركة نفط الموصل ، وشركة نفط البصرة — كانت هناك شركة أخرى تعرف باسم شركة نفط خانقين تألقت في ٣٠ آب ١٩٢٥ وهي في الحقيقة فرع من شركة امتياز دارسي (شركة النفط الانكليزية — الفارسية) .

أما منطقة استنباط النفط لهذه الشركة فهي أراضي النفطخانة الواقعة بين خانقين ومنديلي القريبة من الحدود الإيرانية والمعروفة « بالأراضي المحولة » وفق اتفاقية تعديل الحدود المؤرخة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣ والموقع عليها من قبل الدولتين العثمانية والفارسية ، وتبلغ مساحة هذه الأراضي ٨٠٠ ميل مربع أمامدة امتياز شركة نفط خانقين فهو ٧٥ سنة اعتباراً من ١٩٢٥/٨/٣٠ . وتتلخص مهمة هذه الشركة في استثمار النفط الموجود في منطقة امتيازها وتصفيته في مصفى الوند القريب من خانقين لغرض سد حاجة الاستهلاك

(١) نفط العراق في سنة ١٩٥١ — مجلة تصدرها شركة نفط العراق المحدودة .

(٢) نفس المصدر السابق

المحلي في العراق من منتجات النفط والقيام ببيعه الى شركة نفط الرافدين المحدودة وهي الشركة الفرعية لشركة نفط العراق والتي كانت تقوم بتأمين احتياجات العراق من منتجات النفط بموجب امتياز شركة نفط العراق المحدودة — بغية توزيعه في المنطقتين الوسطى والشمالية من العراق، وأما المنطقة الجنوبية فكانت تمون من قبل شركة نفط الرافدين من المنتجات المستوردة من عبادان .

وتقوم شركة نفط خانقين اليوم بتكرير النفط في مصرفى الوند الواقع على الضفة اليسرى من نهر الوند ثم تقوم بتوزيعه وبيعه في العراق فقط لتأمين الاستهلاك المحلي . ولم تلبث الحكومة العراقية في سنة ١٩٥٢ أن اشترت جميع موجودات شركة نفط خانقين ومصفاها في الوند وذلك بموجب الاتفاق الموقود بينها في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ وتولت الحكومة العراقية كذلك السيطرة على تجهيزات مشتقات النفط وتوزيعها في داخل البلاد وبهذا أصبحت آبار النفط خانقانه ملكاً للحكومة العراقية وأصبحت الشركة بموجب هذه الاتفاقية تدير مصرفى الوند لحساب الحكومة اعتباراً من ١/١/١٩٥٢ مقابل أجرة سنوية مقطوعة ولمدة عشر سنوات فقط هذا وقد أعلنت حكومة الجمهورية العراقية بتاريخ ١٨ تشرين الثاني ١٩٥٨ انتهاء امتياز شركة نفط خانقين المحدودة وذلك اعتباراً من نهاية الشهر المذكور .

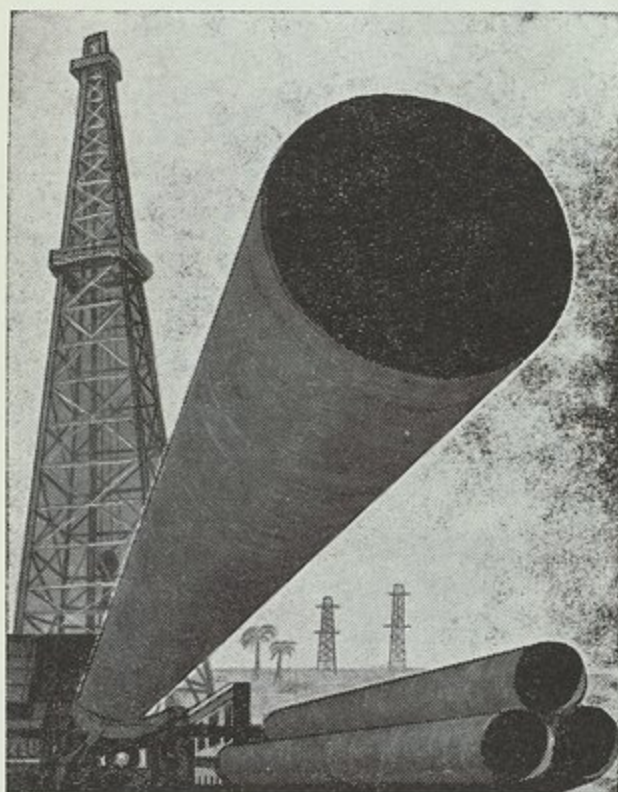
وقد أعلن هذا ، الدكتور ابراهيم كبة ، وزير الاقتصاد في بيان هام أصدره هذا نصه :

(عملاً بأحكام الفقرة ج من المادة الثانية عشرة من الاتفاقية الموقعة بين الحكومة العراقية وشركة نفط خانقين المحدودة بتاريخ ٢٥ كانون الأول ١٩٥١ فقد انتهت الحكومة امتياز الشركة المذكورة اعتباراً من

٣٠/١١/١٩٥٨ وستقوم الحكومة بتسلم حقول النفط المشمولة بهذا
الامتياز اعتباراً من التاريخ المشار اليه أعلاه هذا مع العلم بأن هذا
الامتياز كان سيمتد الى عام ١٩٩٦ لو لم تنهه الحكومة استناداً الى
الفقرة المذكورة .

اناييب نفط العراق :

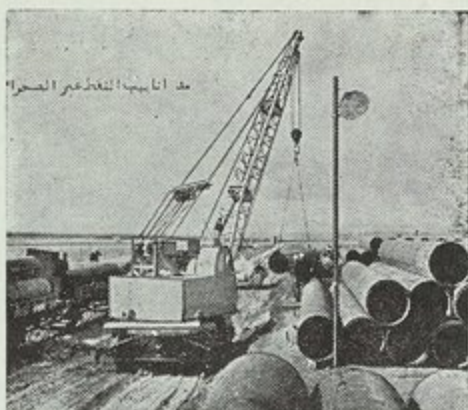
منذ البدء بأعمالها التوسعية الانشائية ، كانت شركة نفط العراق قد صممت



آبار النفط والأنابيب

على ضرورة نقل
نفط العراق الى
البحر بواسطة
الأنابيب لاعادة
نقله الى اوربا
الغربية وأمريكا
بالتناقلات . وبعد
أن عدلت اتفاقية
النفط لسنة ١٩٣١
فقد تبلورت هذه
الفكرة في شكل
مشروع وكانت
الخطوة الأولى أن
حصلت الشركة
على حق المرور عبر
الأراضي العربية

للبلدان الأربع : سوريا ، لبنان ، شرق الأردن وفلسطين . وفي سنة ١٩٣١ حصلت الشركة على امتياز من كل من الدول الأربع وهي : سوريا لبنان شرق



عملية مد أنابيب النفط عبر الصحراء

الأردن وفلسطين يحولها حق مرور خط أنابيب نفط العراق في أراضي تلك الدول وعقدت الشركة اتفاقية مع هذه الدول لمدة سبعين سنة . وينص الاتفاق على أن للشركة حق إنشاء مصاف ومضخات وانشاءات أخرى تتطلبها هذه المشاريع ، ومن أم

هذه المصافي مصفاة رئيسية في حيفا التي كان المفروض فيها أن تستوعب القسم الاعظم من نفط الشركة ، ومصفاة ضخ أخرى في طرابلس (لبنان) ، وقد حصل الاتفاق أيضاً بأن يكون طول الخط الذي يمر في الأراضي السورية (٤٠٠) كيلومتراً ويشمل ثلاث محطات رئيسية ومستودعاً للنفط في مدينة حمص ، كما اتفق أن يكون الخط في لبنان (٣٢) كيلومتراً ويشمل محطة نهائية في مدينة طرابلس . أما طول الخط في شرق الأردن فيكون (٣٢٧) كيلومتراً وفي فلسطين يكون طوله (٦٣) كيلومتراً على أن ينتهي في محطة حيفا على البحر الأبيض المتوسط .

وتضخ الشركات العاملة اليوم في العراق النفط المستنبط من الحقول العراقية الى البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي بواسطة خطوط مختلفة من الأنابيب الضخمة ذات اتساعات مختلفة كما هو مدون تالياً بالتفصيل :

الخط	السعة بالعقددة	تاريخ بدء الانشاء	الطول بالكيلومترات
١ - كركوك - حيفا	١٢	١٩٣٢	٩٧١ (متوقف عن العمل)
٢ - طرابلس	١٢	١٩٣٢	٩٢٠
٣ - المفرق	١٦	١٩٤٦	٧١٢ (متوقف عن العمل)
٤ - طرابلس	١٦	١٩٤٦	٩٢٠
٥ - بانياس	٣٢ - ٣٠	١٩٥٢	٩٨٣
(داخل العراق)			
٦ - الزبير - الفاو	١٢	١٩٥١	١١٢
٧ - د - د	١٦	١٩٥٣	٩٤
٨ - عين زالة - يبجي	١٢	١٩٥٢	١٠٥
٩ - كركوك - الدورة (بغداد)	١٢	١٩٥٥	٢٢٣

مصالح شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها تتركز

في العراق :

كانت شركة نفط العراق المحدودة قد تولت في العراق منذ البداية جميع عمليات الكشف والبحث والتنقيب والانتاج في كافة مراحله ، ومن أجل ذلك كانت تكاليف هذه العمليات كبيرة جداً فكان هذا سبباً مهماً في أن تكون الشركة المذكورة من الشركات ذات رؤوس الاموال الضخمة إذ أن عمليات الانتاج الأولية كلفتها نفقات باهظة من المال والخبرة رغم ضآلة الحصص التي كانت تؤديها الى الحكومة العراقية صاحبة المناطق التي يتدفق منها النفط .

وفي سنة ١٩٣٩ احتكرت شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها

(شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة) استغلال النفط في جميع أنحاء العراق وبذلك حصرت السيطرة انثامة على جزء كبير من موارد العالم من هذه المادة الحيوية وحجزتها في مجموعة من شركات ذات رؤوس أموال ضخمة قامت باستغلال جميع مناطق النفط في العراق وتحكمت هذه الشركات معاً بالأسواق العالمية بهذه المادة الثمينة .

وبما لا شك فيه أن شركة نفط العراق كانت قد قاست بعض الصعوبات خلال المدة الواقعة بين سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٢ وذلك بسبب الركود المالي الذي شمل العالم بأسره وفي سنة ١٩٢٩ دخلت الشركة في مفاوضات مع الحكومة العراقية وتمكنت من الحصول على تعديل للاتفاقية الأولى ووقع هذا التعديل في سنة ١٩٣٢ ، وفي عام ١٩٣٩ وقعت الحكومة العراقية مع الشركات الثلاث العاملة في العراق اتفاقية معدلة جديدة ، وهكذا نجحت شركة نفط العراق والشركات المتحدة معها في أن تحتكر في الواقع استغلال النفط في جميع أنحاء العراق وعلى نطاق واسع .

وكان من شروط الاتفاقية الجديدة ان تقدم الشركات العاملة في العراق قرضاً للحكومة العراقية بمقدار ٣ ملايين دينار على أن يتم إعادة هذا المبلغ بكامله الى الشركة خلال مدة ثلاث سنوات وبسطة أقساط متساوية . الا أنه بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية وإيقاف التصدير اعتبر القرض المذكور كسلفة محسوبة على ايراد المائدات من النفط التي كان للعراق حق فيها . وأوضحت الشركة في الاتفاقية السالفة الذكر بان متطلبات خط الانابيب النفطية ستؤدي الى انتاج يكون بنحو حده الأدنى ٤ ملايين طن في العام وان خمسين بالمئة من هذه الكمية ستوصل الى نهاية الخط في خليج عكا بفلسطين .

وفي شهر آذار (مارس) ١٩٤٣ وقعت الحكومة العراقية اتفاقية هامة



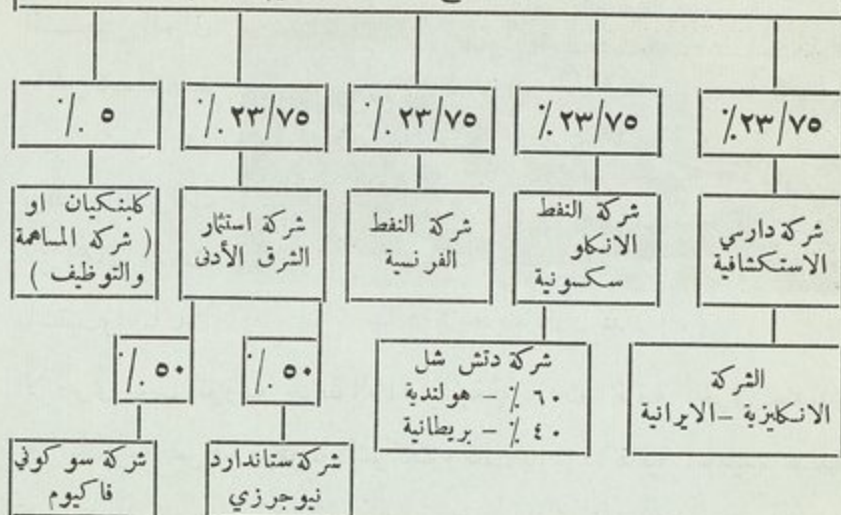
مقر شركة نفط العراق في بغداد (×)

أخرى مع شركة
نفط العراق
والشركات المتحدة
معا تتعلق بمدة
توقف الشركات
عن أعمال البحث
والتنقيب والفعاليات

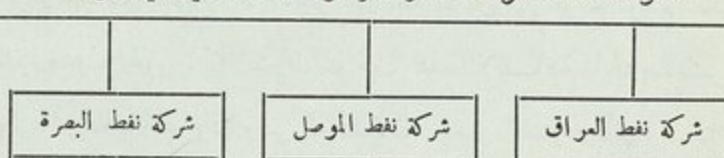
الأخرى بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية ثم عقدت اتفاقية أخرى جديدة بين الحكومة العراقية ومجموعة الشركات وكانت بنود الاتفاقية الجديدة هذه تنص على أن تقدم الشركات قرضاً للحكومة العراقية مقداره مليون ونصف المليون دينار ، وقد أشارت الاتفاقية على الاخض الى توقف أعمال البحث والحفر وتعهّدات التصدير أثناء مدة تنتهي بعد سنتين من تاريخ توقيع الهدنة بين بريطانيا ودول المحور ، كما اعتبرت بموجب هذه الاتفاقية الجديدة شركة التطوير البريطانية المحدودة وشركة تملكات الموصل المحدودة بأنها لاغيتان تحمل محلها شركة نفط الموصل وهي إحدى الشركات المتحدة مع شركة نفط العراق .

وخلاصة القول فإن شركة نفط العراق مع شركتها المتحدتين معا تعتبر شركة واحدة ائتلافية متحدة ومن أهم الشركات المستثمرة والمنتجة للنفط داخل أراضي الجمهورية العراقية .

مجموعة الشركات الشريكة ومن ذوي اصحاب المصالح النفطية الكبرى التي تتألف منها شركة نفط العراق مع بيان نسبة تقسيم الاسهم بينها



شركة نفط العراق المحدودة وشركاؤها العاملين في العراق



اعمال الشركة الرئيسية : البحث عن النفط - مد الانابيب -

الاتاج :

إذا استعرضنا أهم عمليات الشركة الخاصة بأعمال البحث والتنقيب عن النفط ومد الأنابيب والاتاج فيمكن تلخيص أعمالها الرئيسية هذه كما يلي :

بالنظر الى أن شروط اتفاقية النفط لسنة ١٩٢٥ كانت غير ملائمة للحكومة العراقية كما وأن بعض شروط تلك الاتفاقية كانت غير ملائمة لشركة النفط أيضاً فقد انحصرت أهم عمليات الشركة في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٢٥ وسنة ١٩٣٢ في دورين رئيسيين هما :

أولاً — تحتم على الشركة القيام بأعمال واسعة النطاق في البحث والتنقيب والحفر التجريبي في مناطق النفط .

ثانياً — انحصر هذا الدور في تطوير جهاز حقول كركوك بعد اكتشاف النفط بكميات هائلة في منطقة بابا كركر سنة ١٩٢٧ .

وما أن حل عام ١٩٣١ حتى كانت الشركة قد هيأت جميع اللوازم الفنية لاستغلال حقول كركوك بشكل واسع ، وفي المدة الواقعة بين سنة ١٩٣٢ — ١٩٣٤ ركزت أهم أعمال الشركة في إقامة خطوط الأنابيب من مناطق النفط في العراق حتى البحر الأبيض المتوسط . وفي أواخر سنة ١٩٣٤ تم إنشاء خطين رئيسيين لأنابيب النفط العراقية ، قطر كل منها ١٢ بوصة أحدهما مر عبر شرقي الأردن وفلسطين وانتهى في حيفا . وصدر النفط من العراق لأول مرة في تاريخه في أواخر سنة ١٩٣٤ عندما وصلت الأنابيب الى البحر الأبيض المتوسط وبدأت شركة نفط العراق سنة ١٩٤٦ بمد خط أنابيب جديد قطره ١٦ بوصة من كركوك الى حيفا وتم على موازاة الخط الأصلي الذي قطره ١٢ بوصة حتى حدود المفرق في الاردن . وتوقف اتمام هذا الخط في نهاية سنة ١٩٤٨ بسبب حالة الحرب بين البلاد العربية واسرائيل . وفي السنة ذاتها بدى بمد خط الأول الذي قطره ١٢ بوصة من كركوك الى طرابلس الشام وانجزت أعماله في سنة ١٩٤٩ .

أما توقف الضخ في أنابيب النفط لشركة نفط العراق والممتدة إلى حيفا فقد كبدت الحكومة العراقية منذ حرب إسرائيل في سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٥٨ خسارة تقدر بنحو (١٥٠) مليون دينار . « وقد تحمل العراق هذه الخسارة المادية الجسمية تمثيلاً مع السياسة القومية التي انتهجها في الانتصار للقضية الفلسطينية ولكل قضية عربية أخرى » (١) .

وفي سنة ١٩٥٠ تم إنشاء خط أنابيب قطرها ٣٠ — ٣٢ بوصة تمتد اليوم موازية لخط كركوك — طرابلس حتى الأراضي السورية عند حمص ، ثم تذهب إلى بانياس على شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

وخلال السنوات التي تلت الحرب مباشرة بدأت الشركة بأعمالها الانشائية من جديد وقامت بأعمال الحفر والتنقيب والانتاج وقد ظهرت خلال تلك المدة زيادة محسوسة في انتاج النفط في إيران والمملكة العربية السعودية والكويت والبحرين وشرعت كل من شركة النفط الأنكليزية — الإيرانية وشركة نفط الكويت في برنامج إنشائي كبير بينما كان نشاط شركة نفط العراق بطيئاً في هذا المضمار .

ولما ازداد طلب العالم ازدياداً ملحوظاً يفوق كثيراً كميات النفط المنتجة شرعت شركة نفط العراق بتركيز انتباهها في توسيع مشروع كركوك والمشاريع المتصلة به كما استمرت بتطبيق برنامج الحفر في منطقة كركوك للمحافظة على استمرار تدفق النفط بأقصى ما تستطيع الأنابيب تحمله ونقله لابقاء كمية التصدير محتفظة بأكبر معدل ممكن .

ومن جهة أخرى شرعت بعد الحرب العالمية الثانية شركة نفط الموصل في

(١) جريدة الزمان البغدادية - العدد ٦٢١٦ - تاريخ ١٢/٤/١٩٥٨ .

المنطقة غربي الموصل وشمالي خط عرض ٣٣ درجة بأعمال الكشف والتجربة وطورت حقل عين زالة الذي كان قد اكتشف عام ١٩٤٠ وكانت الشركة قد بدأت في أعمالها في عين زالة ابتداء من سنة ١٩٤٧ . وفي سنة ١٩٥٠ كانت الآبار العاملة في تلك المنطقة تعمل بأقصى امكانياتها وقدرتها كما أنشئ خط من حقل عين زالة يضخ النفط إلى محطة ك (٢) على خط شركة نفط العراق في أنابيب التصدير إلى البحر الأبيض المتوسط .

وأما شركة نفط البصرة المحدودة التي شملت منطقتها مقاطعة البصرة في جنوبي العراق فإن معظم نشاطها انحصر في حقل الزبير الذي اكتشف عام ١٩٤٩ وتم إنشاء خط أنابيب قطره ١٢ بوصة عام ١٩٥١ من الزبير إلى الفاو على الخليج العربي . وبئر الزبير ينتج اليوم نفطاً خاماً يعدّ لإطلاقاً من أفضل الأنواع التي تنتجها حقول النفط في الشرق الأوسط .

وتعتبر شركة نفط العراق التي تضم اليوم مصالح بريطانية ، وهولندية ، وفرنسية ، وأميركية — في نظر الأوساط النفطية العالمية — مثلاً للتعاون الدولي لاستخراج النفط واستغلاله ، وأصبحت مع فروعها شركة مستقلة قائمة بذاتها ومساهمة بين أصحابها وفرائها لانتاج النفط وتوزيعه بينهم ، وتعامل الشركة النفط لغرض الربح والنفع بيعاً وشراءً .

وإلى جانب شركة نفط العراق المحدودة هنالك شركتان أخريان تتويان إنتاج النفط في العراق هما شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة وفي هذه الشركات شركات دولية تساهم فيها وتسيطر عليها جماعات تنتمي إلى دول مختلفة غير أنها تعتبر بموجب القانون الدولي — بريطانية الجنسية أما اختصاصاتها وشروطها فهي كما يلي :



١ — شركة نفط العراق المحدودة :

منطقة امتيازها : الموصل وبغداد — شرقي نهر دجلة فقط .
 مدة امتيازها : ٧٥ سنة اعتباراً من ١٤/٢/١٩٢٥ وينتهي سنة ٢٠٠٠ م .

٢ — شركة نفط الموصل المحدودة :

منطقة امتيازها : غربي دجلة وشمالي خط عرض ٣٣ درجة .
 مدة امتيازها : ٧٥ سنة اعتباراً من ٢٥/٥/١٩٣٢ وينتهي سنة ٢٠٠٧ م .

٣ - شركة نفط البصرة المحدودة :

منطقة امتيازها : البصرة وجنوب العراق بما في ذلك المياه الاقليمية والجزر مع حصة العراق في المنطقة المحايدة العراقية - السعودية .

مدة امتيازها : ٧٥ اعتباراً من ١٩٣٨/١١/٣٠ وينتهي سنة ٢٠١٣ م .

نسبة توزيع أسهم الشركات الثلاث :

- (شركة نفط العراق ، شركة نفط الموصل ، شركة نفط البصرة)
- ١ - شركة دارسي - الانكليزية الايرانية (بريطانية) ٢٣,٧٦ %
 - ٢ - شركة النفط الفرنسية (فرنسية) ٢٣,٧٥ %
 - ٣ - شركة النفط الانكلوساكسونية (هولندية - بريطانية) ٢٣,٧٥ %
 - ٤ - شركة استثمار الشرق الأدنى (نيو جرزي وسوكوني)
 - ٥ - شركة سركيس كلبنكيان أو شركة المساهمة والتوظيف ٥ %
- المجموع ١٠٠ %

عائدات النفط الخام التي دفعها الشركات الى الحكومة العراقية

و مجموع النفط الخام المصدر من العراق من (سنة ١٩٢٧ حتى سنة ١٩٥٨)

السنة	المدفوعات بالدينار	النفط الخام المصدر بالاطنان
١٩٣٠، ٢٩، ٢٨، ٢٧	بمعدل (٥٤٤، ٦٩١) سنوياً	٠٠٠ ٠٠٠
١٩٣١	٤٠٠، ٠٠٠	١٢٠، ٠٠٠
١٩٣٢	٥٧٨، ٠٠٠	١١٥، ٠٠٠
٩٣٣	٧٤١، ٨٧٧	١٢٣، ٠٠٠
٩٣٤	٧٩٦، ٦٣٧	١، ٠٣٢، ٠٠٠
٩٣٥	٩٠٩، ٤٥١	٣، ٥٥٧، ٩٨١
٩٣٦	١، ١٥٤، ٥٨٩	٩، ٨٩٤، ٤٤٧
٩٣٧	١، ٢٤٩، ٧٩١	٤، ١١٢، ٨٩٧
٩٣٨	١، ٨٩٣، ٧٣٣	٤، ١٣٨، ٢١٦
٩٣٩	٢، ٢٢٢، ٢١١	٣، ٧٨٧، ٥٢٥
٩٤٠	١، ٧٧٩، ٧٤٠	٢، ٣٢٤، ٨٧٨
٩٤١	١، ٦٢٦، ٥٤٠	١، ٣٦٢، ٠٥٩
٩٤٢	١، ٦٥٣، ٠٢٥	٢، ٢٦٧، ٤٠٣
٩٤٣	٢، ٠٥١، ٥٢٥	٣، ٣٢٠، ٩٢٩
٩٤٤	٢، ٤٤٤، ٤٠٥	٣، ٨٩٧، ٥٦٧
٩٤٥	٢، ٦٠٤، ٨٠٠	٤، ٣١٥، ٣٣٢
٩٤٦	٢، ٧١٣، ٢١٦	٤، ٣٧٠، ٣٢٣
٩٤٧	٢، ٦٩٦، ٨٦٥	٤، ٣٥٣، ٩٥١

٣,٠٥٠,٢٥٠	٢,١٣٠,٥٧١	٩٤٨
٣,٧٠١,٠٩٣	٣,١١٩,١١٦	٩٤٩
٦,٠٨١,٦٨٦	٦,٦٧٤,٤١٦	٩٥٠
٧,٩٥١,٥٩٤	١٥,١١٣,٤١٣	٩٥١
١٧,٦٩٩,٤٩٥	٣٣,١٢١,٤٧٦	٩٥٢
٢٧,٠٠٥,٤١٢	٥١,٣٥٨,١٥٣	● ٩٥٣
٢٩,٢٧٢,٦٢٩	٥٧,٧١١,٨٥٩	● ٩٥٤
٣١,٦٤٣,٦٦٢	٧٣,٧٤٢,٨٣٦	● ٩٥٥
٢٩,١٦٢,٢٠٥	٦٨,٨٥٨,٧٧٧	● ٩٥٦
١٩,٩٣٦,٣٢٢	٤٨,٩٢٠,٢٧٥	● ٩٥٧
٣٥,٥٣٢,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	٩٥٨

● علاوة على المبالغ المدونة تفصيلها في الجدول المبين أعلاه ، فقد تسلم العراق نتيجة للاتفاق الموقع بتاريخ ١٥/٤/١٩٥٧ مبالغ اضافية أكثر مما كان يستحقها وفق اتفاقية النفط المؤرخة في شباط ١٠٥٢ مع العلم بأن هذه المبالغ الاضافية تمثل الفروقات من عوائد النفط بعد تخفيض نسبة الخصم من (٢) في المائة الى (١) في المائة من أصل الخصم الذي كانت تحصل عليه الشركة في سنة ١٩٥٢ بمعدل (١٧,٥) شان عن كل طن من النفط الخام . وفي أنه تفاصيل هذه المبالغ المدفوعة للعراق في ١٥ نيسان ١٩٥٧

السنة	المبلغ الذي دفعته الشركة الى العراق سنة ١٩٥٧
١٩٥٣	٧,٠٠٠,٠٠٠
١٩٥٤	١٠,٦٥٧,٩٩٧
١٩٥٥	١٢,١١٩,٥٢٢
١٩٥٦	١١,١٦٩,١٢٤
١٩٥٧	٧,٠٠٠,٠٠٠
	المجموع ٤٨,٩٤٨,٦٤٣

نقط العراق والحرب العالمية الثانية :

لاريب أن الحرب العالمية الثانية دلت على مدى اعتماد الدول على قوة النفط ومشتقاته للأغراض الحربية والعسكرية ، ولهذا السبب فقد أصبحت المناطق الغنية بالنفط في الشرق الأوسط ومن بينها العراق من أهم الأهداف الاستراتيجية والسياسية وأصبح النفط الموجود في هذه المنطقة من أهم العناصر التي تعتمد عليه الدول المحاربة لتحقيق به أسباب القوة والانتصار .

وفي فترة الحرب العالمية الثانية تعرض العراق إلى مطامع استعمارية بريطانية خطيرة وكانت الحالة ، لهذا السبب ، متوترة ومتشنجة بين العراق وبريطانيا . وقد وصل هذا التوتر إلى ذروته في سنة ١٩٤١ حتى انتهى الأمر بثورة سنة ١٩٤١ . وقد دافع الجيش العراقي عن كرامة الوطن وحارب الانكليز حتى آخر طلقة من عتاده الذي لم يكن بوقته كافياً لمواصلة القتال أكثر من شهر واحد ، وكان الانكليز لا يخشون سلاح العراق بقدر ما كانوا يخشون من معنويات شعبه وتضامنه مع جيشه تحت لواء الوعي القومي الذي يحارب اليوم الاستعمار في كل مكان .

ومما لا شك فيه أن بريطانيا كانت قد فرضت في سنة ١٩٤١ الحرب على العراق فرضاً مدبراً لأنهم كانت قد اعتزمت توجيه سياسة العراق وفق مصالحها ومآربها الاستعمارية وانها للسبب المذكور تعمدت في خرق وتجاوز نصوص المعاهدة العراقية البريطانية لذلك فقد بدأت هي بالاعتداء على الجيش العراقي الذي كان لا بد له من الدفاع عن وطنه وشرفه وكرامته .

وكان موقف بريطانيا في أواخر سنة ١٩٤١ محاطاً بالخطر المهدق في العراق خاصة وفي الشرق الأوسط عامة . هذا وعند عدم تكلل ثورة عام

بالنجاح التام فقد أعادت بريطانيا من جديد سيطرتها ونفوذها في حماية مصالحها السياسية والنفطية في العراق والكويت والبحرين وجنوبي ايران . ويمكن القول بأن بسيطرتها على العراق بعد ثورة عام ١٩٤١ فقد تمكنت بريطانيا أن تسيطر كلياً على موارد النفط في منطقة الشرق الأوسط وبذلك فقد لعبت هذه الدولة دوراً كبيراً في احراز النصر الذي حققه الحلفاء أثناء الحرب العالمية ، إذ مما لا ريب فيه أن بقوة نفط منطقة الشرق الأوسط استطاعت القوات البحرية والجوية والبرية البريطانية أن تنتصر وأن تتمكن في الاحتفاظ بمواقعها الاستراتيجية المهمة في الخليج العربي والمحيط الهندي وفي بحر الأييض المتوسط وشمالي افريقيا . . ولولا غزارة وقوة نفط الشرق الأوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة وتأمين استفادة بريطانيا من هذا السائل الخطير لكان من الحتم إذ ما توقف عنهم سيله — أن تصاب استراتيجتها الحربية ، بضربة قاضية كانت قد تؤدي نتائجها إلى احراز ألمانيا انتصارات مهمة على بريطانيا أثناء الحرب العالمية.

وصرح الماريشال الألماني المشهور ، رومل ، معلقاً حول قوة وأهمية النفط حيث قال « لا قوام لأي جيش عصري من مواجهة موقف الحرب ومواصلة القتال دون أن يكون مجهزاً بالسلاح والنفط والمدافع والدبابات والطائرات المقاتلة التي تستند جميعها على الحركة ، والحركة تستند دوماً على النفط ... فالنفط إذا هو العمود الفقري والعصب الحساس في الحركة الحربية . وقال الفيلد مارشال آيزنهاور قائد الحلفاء في الحرب العالمية الثانية ملاحظاته بشأن قوة النفط مايلي : « زودوني بالنفط الكافي للقتال قبل تزويدي بما يكفي من المدرعات والطائرات ، وأنا أؤكد لكم وأضمن لكم النصر المبين على العدو ! » لذا فإن النفط ، كما كان خلال الحربين العالميتين الماضيتين هو كذلك اليوم أهم عنصر ترتكز عليه الجيوش المقاتلة في ساحات الحرب تلتمس به أسباب النصر .

المفاوضات الحديثة بشأن تطوير النفط : ١٩٥١ - ١٩٥٢

تعتبر الفترة الواقعة بين عام ١٩٥١ - ١٩٥٢ أهم فترة في تطور الشركات



رئيس عمل عراقي مسؤول عن بشرف النفط

وعلاقتها بالحكومة العراقية في سنة ١٩٥١ شرعت شركة نفط العراق وكذلك الشركات الأخرى العاملة معها بأعمال تطوير كبيرة ووصل الانتاج وكمية الحفر أرقاماً قياسية جديدة ، إلا أن أهم من ذلك كله كان اتساع أسواق تصريف نفط العراق الخالم مما لم تتضح نتائجها إلا عام ١٩٥٢. وكان خط الأنابيب

الجديد من قطر ٣٠ بوصة والذي مد من كركوك حتى نهاية الخط في بانياس على البحر الأبيض المتوسط وقد أتى بنتائج باهرة وزاد مقدار النفط العراقي الواصل الى ساحل البحر الأبيض المتوسط ١٥ مليوناً أخرى وفي نفس الوقت وسعت وسائل الانتاج في كركوك لتستوعب الزيادة في الانتاج ووصل انتاج حقل كركوك خلال عام ١٩٥١ الرقم القياسي وهو ٧٨٩٠٠٠٠٠ طن. والثاني الآخر الذي كان له أثر عظيم في مستقبل العراق هو الانتاج الذي حصل في امتياز البصرة وكذلك التقدم في مد خط أنابيب قطرها ٣٠ بوصة من كركوك إلى بانياس. وكان المقرر لصادرات النفط في البصرة أن تصل ١٠ ملايين طن سنوياً في نهاية ١٩٥٦ ، وما تستوعبه الأنابيب من كركوك إلى ساحل البحر المتوسط ١٥ مليون طن سنوياً ، وإذا أضفنا إلى ذلك ما تحمله أنابيب كركوك -

حيثما إلى الميناء اللبناني في صيدا (إذا تم هذا المشروع) فإن العراق يتوقع أن
يصدر ما لا يقل عن أربعين مليون طن في سنة ١٩٥٩ .

وفي امتياز البصرة تم حفر سبع آبار وبذلك يصبح مجموع الآبار في منطقة
الزبير ١٢ بئراً وقد أنشأت الشركة مراكز لضخ النفط في خط أنابيب طوله
٧٢ ميلاً . وفي نهاية ١٩٥١ صدر من الفاو (٣٣,٠٠٠) طناً من النفط الخام
وكان إنتاج حقول الزبير يسير بمعدل ٧٥٠,٠٠٠ طناً سنوياً ، ووصل مجموع إنتاج
شركة نفط البصرة من النفط الخام (٧,٢٣١,٥٢٨) طناً في سنة ١٩٥٥ (١) ،
وحوالي (١٠,٠٠٠,٠٠٠) طن في سنة ١٩٥٨ .

ولما ابتدأت شركة امتياز البصرة بالتصدير في أوائل كانون الأول
(ديسمبر) ١٩٥١ كان ذلك بعد مرور ست سنوات من الجهود العظيمة المتواصلة
حيث صرف أثناءها أكثر من ١٨ مليون دينار استرليني قبل أن أمكن تسليم
النفط الخام على ساحل البحر في الخليج العربي (٢) .

وفي حقول كركوك صرف مبلغ (١,٢٠٠,٠٠٠) دينار استرليني على
توسيع وسائل الانتاج لضمان وجود نفط خام لخطوط الأنابيب التي قطرها
(٣٠ - ٣٢) بوصة ، تلك الخطوط التي صرف عليها (٢١,٧٥٠,٠٠٠) ديناراً
استرلينياً في سنة ١٩٥١ (٣) .

ومن الجدير بالذكر أن جميع هذه المبالغ لا تمثل إلا جزءاً من مساهمة
الشركات الثلاث العاملة في العراق لتوصيل نفط العراق إلى الأسواق العالمية ،
أضف إلى ذلك أن الشركات المرتبطة بشركات نفط الموصل وشركة نفط البصرة

(١) مجلة نفط العراق لسنة ١٩٥٥ - شركة نفط العراق .

(٢) مجلة نفط العراق لسنة ١٩٥١ - شركة نفط العراق .

(٣) مجلة نفط العراق لسنة ١٩٥١ - شركة نفط العراق .

كلها زادت مؤهلاتها للتكرير في أوروبا بمقدار ٢٤ مليون طن في سنة ١٩٥١. ولم تمض هذه السنة ذاتها حتى كانت الشركة مشغولة بإضافة جميع الوسائل المقتضية لخلق الأسواق الملائمة في الخارج لنفط العراق الخسام الذي بلغ مجموع ماصدر منه في نهاية ١٩٥٨ ما يقرب (٣٥) مليون طن ، ونقلت هذه الكميات من النفط من مراكزها في العراق إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط وخليج الفاو على الخليج العربي ، ونقل هذه الكميات من النفط يتطلب أسطولا من ناقلات الزيت قد يبلغ مجموع حمولته (٢,٧٥٠,٠٠٠) من الأطنان . وخلال سنة ١٩٥٥ زادت الشركات المرتبطة بشركة نفط العراق حمولة ناقلاتها إلى (٤٨٣,٠٠٠) من الأطنان وفي نهاية السنة بدأت ببناء أو عمل طلبيات جديدة لبناء حمولة أخرى بمقدار ٢,١٠٠,٠٠٠ طن . وفي سنة ١٩٥٠ بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة لاعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لهذه الشركات في سنة ١٩٢٥ و ١٩٣٢ و ١٩٣٨ على التوالي .

وفي السنة ذاتها توصلت الحكومة العراقية بعد المفاوضات إلى عقد اتفاقية مع كل من الشركتين : شركة نفط خاقلين وشركة نفط الرافدين في ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ تم بموجبها شراء الحكومة العراقية معامل التكرير ووسائل التوزيع كما وافقت الحكومة العراقية على جعل شركة نفط خاقلين مسؤولة عن إدارة معمل تكرير الوند وكذلك القيام بتسويق منتجات العراق النفطية من العراق كوكلاء للحكومة لمدة عشر سنوات .

ووافقت شركة نفط خاقلين أيضاً على أن تقوم خلال سبع سنوات من تاريخ تصديق الاتفاقية بالشروع في تصدير النفط بصورة منتظمة وبمعدل لا يقل عن ٢,٠٠٠,٠٠٠ طن سنوياً وإذا ما فشلت الشركة في ذلك فإن عليها أن تتنازل

نهائياً للحكومة عن كل حقوقها في اتفاقيات الأراضي المحولة والاتفاقية الأخيرة عندها هي التي ستقرر قطعياً بأن جميع موجودات الشركة المنهولة تصبح ملكاً للحكومة . وأخيراً وفي اليوم الثالث من شباط (فبراير) ١٩٥٢ تمت عملية وضع صيغة اتفاقية تشتمل على جميع التفاصيل وتم توقيعها من قبل وزير الاقتصاد السيد عبد المجيد محمود ممثلاً للحكومة العراقية ومن السفير المستر ه . س . جيسون المدير الإداري لشركات — العراق والموصل والبصرة . ومع أن تصديق البرلمان العراقي لها كان في شباط ١٩٥٢ إلا أن الاتفاقية المبنية على هذا العرض أصبحت نافذة المفعول ابتداءً من اليوم الأول لسنة ١٩٥١ .

اهتمام الدول الكبرى بامتياز النفط في منطقة الشرق الاوسط

وبضمنها العراق (١٩٤٢ — ١٩٥٩)

عندما نشبت الحرب العالمية الثانية اصبح النفط ومشتقاته — أكثر من اي زمن في السابق — عنصراً هاماً لا يمكن الاستغناء عنه في جميع معدات الحرب وجميع الصناعات الاهلية المهمة كما كان النفط أيضاً عاملاً خطيراً جداً من عوامل النصر في الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية .

وان الدور الذي يلعبه النفط في حياتنا المادية اليوم ، ازداد اهميته عن الماضي بمراحل كثيرة نتيجة لتبلور كياننا الاقتصادي والتوجه به نحو نواحي التصنيع على مقياس واسع . لذلك فقد اصبح النفط مصدراً هاماً من مصادر الطاقة ومن العناصر الرئيسية للحياة الاقتصادية في أي بلد ينشد التقدم ويهدف الى رفع مستوى المعيشة بين افراد شعبه . ولا ريب في ان النفط هو دم الحياة المتدفق في الصناعة العصرية الحديثة ومصدراً حيوياً لا يمكن الاستغناء عنه

للسنين الطويلة المقبلة ، لذلك فقد اهتمت الدول الكبرى بعد فترة الحرب العالمية الأولى وبدأت تبذل أقصى جهودها لتأمين هذه المادة في مناطق النفط المهمة اينما كانت وتركز جهودها للمفاوضة مع الحكومات المعنية في البلاد الغنية بالنفط بنية الحصول على امتيازات من تلك الحكومات .

ان دبلوماسية النفط في الشرق الاوسط استهدفت منذ ادوارها الاولى ، التوفيق والتقرب بين الشركات المتصارعة على هذه المنطقة . ويمكن القول بأن هذه الدبلوماسية نجحت ، بقدر ما يتعلق الامر ، بجعل الشركات الكبرى ان تتفاهم مع بعضها البعض الآخر ، تفهما تاما ، للتعاون الوثيق بينها ، على اساس مصالحها الخاصة بوجه خاص ، وفي سبيل مصلحة جميعها بوجه عام . وقد ساعدتها على ذلك الحكومات الغربية ، ذات المصالح المعنية ، وشجعت هذه الحكومات ، الشركات الاحتكارية منذ ادوارها الاولى في الحصول على امتيازات النفط في منطقة الشرق الاوسط بوجه عام وفي العراق بوجه خاص . وبنتيجة هذه السياسة وهذه الاهداف ، فقد عقدت هذه الشركات الاحتكارية الكبرى عدة اتفاقيات في ما بينها ، تعهدت جميعها بموجبها ، بالتعاون الوثيق والتآزر الدائم ، على اساس مصالحها المشتركة ومنافعها العامة .

ومما هو جدير بالملاحظة ان نقطة انطلاق هذا الاحتكار كان قد تركز ، بصورة اساسية وفعالة في الفريق الذي تألفت منه شركة نفط العراق المحدودة . لذلك فيمكن القول بأن شركات النفط السبعة التي تؤلف الآن شركة نفط العراق ، تحتكر اليوم ، اكثر من (٩٠) في المائة من مجموع صناعات النفط في العالم اجمع ، (عدا روسيا ورومانيا) كما وأن حوالي (٤٨) في المائة من اسهم شركة نفط العراق المحدودة هي ملك الشركات الاحتكارية البريطانية ، كشركة شل وشركة النفط البريطانية التي كانت تسمى شركة النفط الإيرانية —

البريطانية . هذا ، واذا اضيف الى هذه المجموعات (٥) في المائة من الأسهم التي يملكها المرابي البريطاني المتوفى ، كلبنكيان ، فيلاحظ ان هذه الشركات الاحتكارية هي التي تملك اليوم فعلا اغلبية اسهم شركة نفط العراق المحدودة وهي ايضا الى جانب ذلك صاحبة النفوذ الأول في شؤون النفط الدولية في بلاد الشرق الأوسط .

ومما لا ريب فيه ان السياسة البريطانية ، كانت منذ الحرب العالمية الأولى ترمي بالدرجة الأولى الى استثمار النفط في الشرق الأوسط التي تمتد من قناة السويس حتى الخليج العربي ، الى اوسع نطاق ممكن ، إلا انه منذ سنة ١٩٤٨ ، بدأت بريطانيا وشركات النفط الاحتكارية تتراجع عن سياستها هذه وذلك تحت تأثير ضربات التحرر الوطني في آسيا من جهة ، وأمام المزاخمة الأمريكية التوسعية من جهة أخرى ، لكنها مع ذلك ، لا تزال تقاوم بشدة من اجل المحافظة على نفوذها في هذه المنطقة . وهكذا الدنيا — نزول وارتحال — فمُنذ الحرب العالمية الثانية ، فقدت بريطانيا ، رغم محاولاتها العنيفة — الهند وقسمها من الصين ، وبيرومانيا وكذلك قسما كبيرا من املاكها في ايران ، لذلك فقد اصبح اليوم النفط العربي من أهم شغلها الشاغل ومن أهم العوامل الذي يؤثر على سياستها ووضعها في المجالات الدولية بوجه عام وعلى اقتصادها الوطني بوجه خاص .

وفي زمن مضى ، كان البنك البريطاني للشرق الأوسط يسمى نفسه بالبنك الايراني الامبراطوري وكان هذا البنك يفرض ، الى حد كبير ، سيطرته على البلاد ، لكنه اضطر منذ مدة قريبة ، ان يجد له مراكز في بعض البلاد العربية ، وخاصة في امارات الخليج العربي حيث بدأ يحاول خدمة مصالح بريطانيا في هذه المنطقة ، وكذلك هو الأمر مع شركة نفط العراق المحدودة وشركة قناة السويس القديمة وكلها اشتغلت وتشتغل لمصلحة بريطانيا قبل كل شيء . وكل

ذلك مما يؤيد ان مصالح بريطانيا في هذه المنطقة ممثلة بمجموعة من الشركات هي أغنى وأقوى الرأسماليين في بريطانيا . ويبدو ان الحكومة البريطانية تعتبر مصالحها هي نفس مصالح اولئك الاحتكاريين ، كما وأن الحكومة الأمريكية تفعل تماماً وتتهج نفس السياسة مع شركة النفط المسماة استاندارد اويل كومباني التي اصبحت ذات نفوذ كبير في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية .

ولا ريب فيه ان هذه المصالح النفطية في منطقة الشرق الأوسط ليست مقتصرة على شركات النفط والبنوك في لندن انما هناك ايضاً مجموعة تعمل في الخفاء وهي مرتبطة مباشرة بشؤون الشرق الأوسط ، وخاصة بشؤون النفط في العراق . ولهذا المجموعة تأثير كبير على الأوساط السياسية والعسكرية . وهكذا يتضح بأن وزارة الخارجية البريطانية ، بالاشتراك مع البورصة اللندنية وشركات النفط الاحتكارية ومعامل الحرب ، والدبلوماسية الانكليزية يعملون جميعاً لمصلحة بريطانيا ، ولا يمكن فصلهم الواحد عن الآخر .

أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت منذ ١٩٤٣ بالعناية بقضايا النفط اسوة ببريطانيا والدول الكبرى الأخرى المحاربة به اذ تعد الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر اكبر سوق لكل من النفط الخام ومنتجاته . وفي ١٩٤٢ انشأت الولايات المتحدة الأمريكية هيئة جديدة في بلادها اسمتها هيئة مراقبة احتياطات النفط وكانت هذه الهيئة تسمى سعيّاً في الأمور المهمة التالية :

اولاً — اتخاذ التدابير لضمان الحصول على النفط من الخارج .

ثانياً — تأسيس شركات الامتياز في الاقطار الأجنبية .

ثالثاً — اشتراك الحكومة في اسهم الشركات او تأييدها بالمفاوضات الدبلوماسية لتسهيل الحصول على امتيازات للنفط في الخارج .

وكانت الاسباب الموجبة التي دعت الولايات المتحدة الامريكية الى اتخاذ خطة جديدة بشأن النفط في خارج بلادها تستند بالدرجة الأولى الى رغبة امريكا في الحصول على موارد ثابتة من النفط من الخارج يمكن الاعتماد عليها عند مسيس الحاجة وأهمها في حالة وقوع حرب عالمية ثالثة . وصرح رئيس مجلس صناعة النفط في تلك البلاد : « ان الحرب الحالية ما هي الا حرب النفط ، فالجانب الذي سيتمكن من تزويد دباباته ومدافعه ومحركاته وسفنه الحربية وطائراته المقاتلة بالبنزين والوقود في الظروف الدقيقة وفي المحلات المهمة وايقاف هذا السائل عن العدو سيكون في النهاية المنتصر في هذا العالم » .

وقال رئيس المجلس المذكور في مناسبة اخرى حول سبب نزول الولايات المتحدة الامريكية الى ميدان تسابق استثمار واستنباط النفط في الشرق الأوسط : « ان عاصمة النفط تتجه نحو الشرق الأوسط وعلى الولايات المتحدة الاميركية ان تستعجل بالدخول في هذه الامبراطورية توأ ، ولكي يتسنى لاميركا تحقيق غايتها المنشودة ينبغي عليها ان تقرر لنفسها سياسة ثابتة موسومة في شؤون النفط » .

لقد تغلغل بعدها الشركات الأميركية الكبرى في شبه الجزيرة العربية محتكرة لنفسها فعلا أعظم مناطق النفط في بلاد الشرق الأوسط ونجحت بهذه الطريقة في الحصول على حصة كبيرة ونصيب كبير من امتيازات النفط في تلك المنطقة . الا ان المشاريع الأميركية هذه أثارت الخوف والاهتمام البالغ في بريطانيا اذ كان واضحاً ان الولايات المتحدة الاميركية رسمت لنفسها خطة جديدة كانت تسعى من ورائها تثبيت قدمها في الشرق الأوسط وتوسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة .

وفي سنة ١٩٤٤ تباحت الحكومة البريطانية مع الحكومة الاميركية بشأن

إجراء مفاوضات رسمية بين الحكومتين للتفاهم حول موضوع النفط في الشرق الأوسط ، وبعد مفاوضات طويلة أجريت بين الطرفين ، تم التوقيع على اتفاقية جديدة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية وذلك في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٤٥ وكان الغرض من هذه الاتفاقية الخاصة يستهدف الرغبة في تخفيف التصادم أو تلافيه بين المصالح البريطانية والأميركية من أجل النفط في منطقة الشرق الأوسط حيث كانت الحكومتان معنيتين كثيراً بمساعدة شركات النفط العاملة فيها وبالتالي على إمكان محافظة تلك الشركات على قدرتها الاقتصادية وعلى علاقاتها مع الحكومات التي تم التوقيع معها على اتفاقيات الامتيازات .

ومما لا شك فيه أن هناك أسباباً مهمة دفعت أميركا الى اهتمامها البالغ بموضوع النفط في الشرق الأوسط والنزول الى ميدانه السياسي والاقتصادي ويمكن القول أن أهم الأسباب الموجبة لاهتمام أميركا بهذا الشأن هو احتياجها الشديد الى هذه المادة لأن أميركا أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية من البلاد المستوردة للنفط بعد أن كانت بعد الحرب العالمية الأولى من البلاد المصدرة له . هذا وأن هناك أسباباً تدعو الى الاعتقاد بأن خزائن النفط في الولايات المتحدة الأميركية أخذت تقرب من النفاذ بينما زاد استهلاك أمريكا للنفط ازدياداً فاحشاً.

أما فيما يتعلق بسياسة شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط فيمكن القول بأن جميع هذه الشركات لم تنظر بعين الاهتمام الزائد قبل الحرب العالمية الثانية الى الوضع الداخلي القائم في هذه المناطق الغنية بالنفط كما وانها كانت لا تهتم كذلك باستمرار سوء الحالة المالية أو الاقتصادية في البلاد التي تستثمر النفط فيها وكانت سياستها تستهدف الاحتفاظ بمستوى المعيشة المنخفض في بلاد تلك المنطقة تسهيلاً لسيطرتها على استثمار النفط في المنطقة المذكورة حيث كابد معظم

شعوبها الضيق المالي والتأخر الصناعي ، ولم تعمل الشركات طوال مدة أعمالها او تحاول على الاقل لتبرهن على رغبتها الصادقة وشعورها في رفع مستوى معيشة شعوب تلك المناطق .

وشمرت الشعوب العربية بأنانية شركات النفط وبالاجحاف بعد الحرب العالمية الثانية ، اكثر من أي وقت مضى ، واتضح لهم اسباب ونتائج سياسة شركات النفط الاحتكارية الاستثمارية هذه ولذلك فقد حاولت بعضها رسم سياسة موحدة في شؤون النفط وفي طلبات الشركات التي كانت تستغل موارد النفط في بلادها استغلالاً فاحشاً دون مراعاة مصلحة سكان البلاد التي تتدفق منها هذه المادة الحيوية والتي هي من أهم العوامل التي يجب ان تدعم الاستقلال السياسي للبلاد العربية وتمزز اقتصادياتها .

وكان الوضع السياسي والاقتصادي الذي اعقب الحرب العالمية الثانية قلقاً ومضطرباً في العراق ، اذ تفشى الضيق والكساد المالي وبدأت علائم الفساد تنذر بشر مستطير ، هذا الى استمرار حالة الطوارئ واستمرار بقاء القوات البريطانية في الاراضي العراقية . زد على ذلك ما طرأ على مشكلة فلسطين من مآسٍ اشغلت بال العراقيين ونفصت عليهم عيشهم ، اذ يعتبر العراق قضية فلسطين قضيته ، والنكبة التي حلت باخوانه في فلسطين كأنها حلت بالعراقيين انفسهم ، ولم ينفك الشعب العراقي عن السعي والمثابرة دائماً وأبداً في سبيل استرجاع الحق المغصوب في فلسطين .

أما من ناحية استغلال شركات النفط العاملة في العراق فكان العراقيون يعتقدون اعتقاداً جازماً بأن شركات النفط تعتمد قلة الانتاج ولهذا السبب لم يستفد الشعب العراقي من خيرات بلاده الطبيعية مما ولد في نفوسهم مرارة

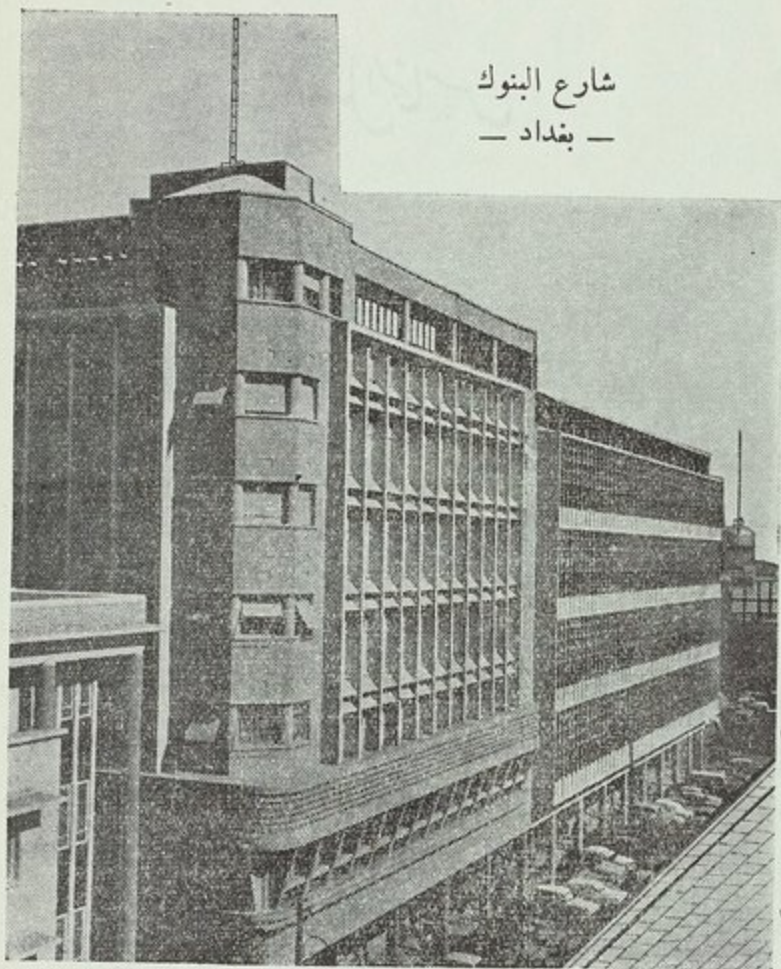
الحرمان مع انهم اصحاب الثروة واحق الناس بها . بينما كانت شركات النفط تزعم بأن قلة الانتاج ، إنما ترجع أسبابه من حيث الأساس ، الى الأوضاع التي نجمت عن الحرب والى قلة وسائل المواصلات : غير ان الوضع الاقتصادي في العراق ما لبث حتى تحسن تحسناً بطيئاً بين سنة ١٩٤٨ و ١٩٥٢ . فقد زودت الشركة العراق بقرض قدره (٣) ملايين جنيه استرليني بغية اصلاح السكك الحديدية ووسائل المواصلات في البلاد ، وكذلك مد انبوب للنفط بسعة ٣٠ بوصة الى بانياس ، وكان لهذين الامرين أثر نسبي في تحسين العلاقة بين العراق وشركات النفط .

وفي سنة ١٩٥١ وقع حادثان مهان كان لهما أعظم الأثر في تطور صناعة النفط في الشرق الأوسط على العموم وفي العراق على الخصوص ، اذ كانت لهما أثرهما البالغ والفعال في سير المفاوضات من أجل زيادة حصة العراق من عوائد النفط . وهذان الحادثان هما :

اولاً — اتفاقية المملكة العربية السعودية مع شركة البترول العربية الأمريكية (آرامكو) عام ١٩٥١ ، والتي تقضي بتقسيم الارباح التي تجنيها الشركة مناصفة مع الحكومة العربية السعودية .

ثانياً — تأميم صناعة النفط في ايران بموجب القرار المتخذ من قبل رئيس وزرائها ، محمد مصدق ، في شهر ايار (مايو) ١٩٥١ .

شارع البنوك
— بغداد —



الفصل الخامس

اتفاقيات الامتيازات بين العراق وشركات النفط (١٩٥١-١٩٥٢)

التطور السياسي والاقتصادي في شؤون النفط في العراق :

لقد تطورت شركات النفط في العراق بعد الحرب العالمية الأولى تطوراً سريعاً مضطرباً مما اقتضى معه تنظيم صلتها بالحكومة العراقية بموجب اتفاقيات النفط لسنة ١٩٢٥ - ١٩٣٢ و ١٩٣٨ وكلها كانت قد عقدت في ظروف سياسية شاذة وعصيبة لم يستطع العراق خلالها ، بسبب تلك الظروف ، أن يؤمن مصالحه ويضمن حقوقه على الوجه الأكمل . وكانت حصة العراق من عوائد النفط المستخرج من أراضيه لا تزيد على (١٣) بالمئة من ميزانية الدولة كما كانت شروط الاتفاقيات غير وافية ولا مجدية للعراق باعتبار نسبة كميات النفط التي كانت تستخرجها الشركات من أراضيه . ثم تأزم الحال بعد الحرب العالمية الثانية عندما أصرت شركة نفط العراق على دفع حصة العراق من العوائد بموجب سعر التحويل الرسمي بالذهب كما نصت عليه المعاهدة ، وهو سعر زهيد جداً لا سيما بعد أن خفض سعر الجنيه الرسمي الى ثلث ما كان عليه قبل الحرب . ومن الجدير بالذكر أن الشركات صاحبة الامتياز في العراق شركات

احتكارية أجنبية كبرى وصاحبة رؤوس أموال ضخمة . وعلى الرغم من غنى البلاد بالنفط والكميات الكبيرة التي كانت تستغلها ، فإن واردات النفط المسلمة للعراق كانت قليلة جداً نسبة الى أرباح هذه الشركات . لذلك كان الرأي العام العراقي ينادي دوماً بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الأجنبية ، بشكل تزداد فيه حصة الحكومة العراقية ويتسع مقدار الانتاج من النفط . وكان أعضاء مجلس النواب العراقي ومن ورأهم الصحف والاحزاب يطلبون باستمرار من الحكومات المتعاقبة إعادة النظر مع الشركات في شأن الامتيازات على أساس مشاركة الحكومة في الارباح مناصفة وفرضها الضرائب المحلية على ارباح شركات النفط لجعل مجموع ارباح العراق من واردات نفطه تعادل ٧٥ ٪ من الثمن . وفي الحقيقة لم يرض العراقيون منذ تأسيس شركة نفط العراق عن أعمالها في هذه البلاد بسبب ضآلة حصتهم من عوائد النفط ولم يرتاحوا لاصرار الشركة على تسعير حصتهم بسعر التحويل الرسمي السائد في الأسواق وهو سعر منخفض يحد ذاته نسبة الى سعر الاسترليني الذهب ، ومن ثم لم يرض العراقيون كذلك على غمط حق صريح لهم بل وعلى منهاج الشركة في الادارة واستخدام الموظفين الاداريين والفنيين من دون مساهمة العراقيين فيها.

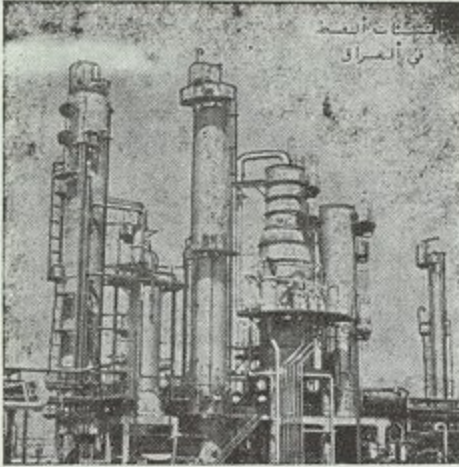
وفي سنة ١٩٥١ طالبت بعض الاحزاب السياسية العراقية بتأميم صناعة النفط في العراق أسوة بتأميم صناعة النفط في إيران الذي تم في أوائل شهر أيار ١٩٥١ وقد ساند الاحزاب العراقية في هذا الاقتراح رأي عام عراقي وجمهور واعر تمثلت آياتها فيما كتبت الصحف والجرائد المحلية وفيما أعلنه المتظاهرون في المدن العراقية الكبرى على العموم وفي بغداد نفسها على الخصوص وكانت الاحزاب السياسية المعارضة غير راضية عن اتفاقية النفط واتهمت نوري السعيد بالتفريط في حقوق ومصالح العراق وراح الكثيرون يدعون الى تأميم صناعة

النفط في البلاد وساند هذا الرأي عدد من النواب في المجلس النيابي العراقي .

وكان لطلب النواب في المجلس النيابي ولتظاهر الجماهير وسخط الرأي العام أثر فعال في إعادة المفاوضات مع الشركات صاحبات الامتياز في العراق من جديد وفي البت في الخلاف بسرعة واهتمام .

شؤون النفط تنتقل الى الميدان السياسي من جديد :

عندما وضعت الحرب العالمية الاخيرة أوزارها واستتب السلام النسبي تدريجياً



بعد سنوات ست نهضت شعوب الشرق الأوسط نهضتها ولم تكن تطمع إلا في الحصول على استقلال بلادها وعلى نصيبها الطبيعي من ثروتها القومية. وشعرت شركات استغلال النفط في الشرق الأوسط بهذا الوعي القومي فوجدت نفسها أمام موقف خطير

لا سيما عندما علمت بأن هنا ما يهدد مصالح دولها السياسية والاقتصادية في تلك المنطقة علاوة على مصالحها الاستثمارية ، زد على ذلك ما تقوم به هذه الشركات من صرف الملايين لتؤمن الحصول على الارباح الطائلة من موارد النفط ، لذلك كان لزاماً على الشركات إزاء هذا الموقف أن تعيد النظر في موقفها والاستجابة الى ما تطالب به بلاد الشرق الاوسط من حق طبيعي فيما يخص موضوع استثمار النفط وارباحه الضخمة . وقد بادرت هذه الشركات فوراً وبدون تردد في إعادة

النظر في موقفها هذا ، وسارعت إلى إقناع حكوماتها بطلبات حكومات الشرق الأوسط وأوضحت لهم الضرورة الماسة لإيجاد اتفاقيات جديدة مع تلك الدول ومن ثم الاستجابة الى مطالبها العادلة .

ولم يكن الموقف السياسي في الشرق الأوسط مستقراً تمام الاستقرار في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية . ففي العراق كان الوضع قلقاً مضطرباً وخاصة الوضع الاقتصادي المتضخم كما وأن التطورات السياسية وخاصة قضية فلسطين كانت مهمة وخطيرة بالنسبة للبلاد العربية . وقد لام المواطنون العراقيون انكساراً لعدم تنفيذها شروط الانتداب في فلسطين وكان العراق بأجمعه متحداً في مساندته للحركة المقاومة للصهيونية وهذه المشكلة أي قضية فلسطين بحذ ذاتها كانت تشغل بال العراقيين حكومة وشعباً باعتبار أنها قضيتهم الخاصة وقضية العروبة جمعاء .

إلا أن أهم تطور طرأ على الصلات بين العراق وبريطانيا ومن ثم على وضع العراق على العموم وشركات النفط فيه على الخصوص هو ما نجم من تعديل المعاهدة العراقية — البريطانية لسنة ١٩٣٢ . ففي سنة ١٩٤٧ اقترحت الحكومة العراقية تعديل المعاهدة المذكورة وبعد مفاوضات قصيرة تم التوقيع على معاهدة جديدة في بور تسموث (كانون الثاني) يناير ١٩٤٧ ولكن الرأي العام العراقي لم يرتض بهذه المعاهدة الجديدة المقترحة التي كان على البرلمان العراقي المصادقة عليها ، وأبدى استنكاره لها بمظاهرات واحتجاجات وبتيجة ضغط الرأي العام فإن الحكومة العراقية أعلنت بعدئذ أنه بالنظر إلى أن هذه المعاهدة المقترحة لا تفي بجميع أماني العراق فإنها لن تحوز موافقة البرلمان العراقي عليها .

وكانت الحكومة العراقية تشعر بأن تطورات الظروف العالمية بعد الحرب

العالمية الأخيرة وارتفاع أسعار الحاجيات والمعيشة وأسعار النفط خاصة في الأسواق العالمية لا يتفق والغبن الذي كان لاحقاً بالعراق بسبب اتفاقيات النفط القديمة . لذلك كانت الحكومة العراقية رغم مشاكلها الاقتصادية مهتمة بصورة خاصة بقضية إعادة النظر في الامتيازات الممنوحة لشركات النفط صاحبات الامتياز في العراق إذ أن الشركات المذكورة كانت قد حصلت على تلك الامتيازات التي تشمل اليوم جميع أنحاء العراق في ظروف لم يستكمل العراق آنئذ استقلاله الكامل أو يشار في ممارسة سيادته المطلقة ولذلك فقد تمكنت تلك الشركات الأجنبية من احتكار صناعة النفط في العراق في جميع مراحلها وأن تحصل من امتياز الاعفاء من دفع رسوم الضرائب المحلية إلى الحكومة العراقية وأن تحصل كذلك من بعض الشروط التي لم تكن من مصلحة العراق قبولها بوقته بأي شكلٍ من الأشكال . ومنذ الحرب العالمية الثانية قامت حكومات الشرق الأوسط بصورة عامة بمجهود كبير مشترك للاستفادة بطريقة أوسع من موارد النفط الموجودة في أراضيها وفي عام ١٩٥٠ قامت الحكومة العراقية بمباحثات مهمة مع الشركات العاملة في العراق وكانت هذه المباحثات تهدف إلى تعديل الامتيازات الممنوحة للشركات المذكورة في السنوات ١٩٢٥ - ١٩٣٢ - ١٩٣٨ .

ومع أن موضع هذا الكتاب يبحث بصورة خاصة في شؤون النفط في العراق إلا أنه من المهم في هذه المناسبة الايضاح بأن شروط اتفاقيات الامتياز للشركة الاميركية للنفط في المملكة العربية السعودية من جهة وتأميم صناعة النفط في ايران اللذان حدثا في سنة ١٩٥١ قد أثرا تأثيراً فعالاً مهماً في سير المفاوضات من أجل زيادة حصة العراق من عوائد النفط التي تحتكرها الشركات العاملة في العراق .

وعندما أصبح الدكتور محمد مصدق رئيساً للوزراء في إيران سرعان ما أقر البرلمان الإيراني في شهر أيار (مايو) ١٩٥١ قانون تأميم النفط في بلاده ونال الموافقة الامبراطورية فوراً وبنفس التاريخ . وهذا الأمر الواقع في تأميم النفط في إيران سبب قلقاً بالغاً للحكومة البريطانية وأصبح شغلها الذي أنساها جميع مشاكلها الأخرى . فشكا وزير الخارجية البريطانية السير هربرت موريسون الى السفير الإيراني في لندن من موقف الحكومة الإيرانية تجاه شركات النفط في إيران وذكر أنه على الرغم من أن حكومة العمال البريطانية قد أمتت عدداً من الصناعات إلا أن ذلك قد جرى بعد المباحثات الأساسية والمباشرة مع جميع الفرقاء المعنيين بالصناعة المذكورة .

إن موقف تأميم النفط في البلد المجاور للعراق - إيران - كان يزداد تحرجاً وتوتراً رغم جميع الجهود والمفاوضات التي بذلت لتسوية النزاع الذي قام في حينه بين بريطانيا وإيران حتى عن طريق سلطة دولية « إذ أصرت الحكومة الإيرانية على سياستها في التأميم وأكدت أن تأميم النفط في إيران كان مجرد تنفيذ حق من حقوق السيادة الذي يفوق منصوص المادة ٢١ من امتياز عام ١٩٣٣ ولأن مثل هذا الحق في السيادة غير خاضع للتحكيم أو النظر فيه من قبل سلطة دولية » (١) .

ومما هو جدير بالذكر أن انسحاب شركات النفط النهائي من حقول نفط عبادان في إيران كبّد بريطانيا خسارة بلغ مجموعها (٥٠٠) خمسمئة مليون باون استرليني (٢) .

(١) مراسلات بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية والوثائق الأخرى المتعلقة بصناعة النفط في إيران شباط « فبراير » ١٩٥١ و ايلول « سبتمبر » ١٩٥١ من منشورات الحكومة البريطانية رقم ٨٤٢٥ .

(٢) George Kirk - A Short History of the Middle East - London .

وفي جلسة مجلس النواب العراقي الذي انعقد بتاريخ ٢٥ آذار ١٩٥١ تقدم فريق من النواب يطلبون سن لائحة قانونية لتأمين شركات النفط في العراقي وذلك للأسباب الموجبة المبينة أدناه : (١) .

« بالرغم مما أصاب العراق من غبن فاحش في امتيازاته النفطية المحجفة فان شركات النفط العاملة في العراق قد أظهرت تعنتاً كبيراً وإصراراً على غمط حقوق العراق مما أدى إلى إمعانها في مخالفة نصوص الامتيازات مخالفة صريحة ومن ذلك :

١ — انها امتنعت عن استخراج كميات من النفط تتناسب مع غزارة هذه الآبار والمؤسسات الموجودة والتي في مقدورها زيادة طاقة الانتاج أضعافاً مضاعفة .

٢ — إنها أوقفت استخراج النفط إيقافاً نهائياً كشركة نفط البصرة وشركة نفط الموصل لأن امتيازها أقل استغلالاً من امتيازات شركة نفط العراق المحدودة .

٣ — امتنعت عن تسليم الحصة المستحقة (Royalty) على أساس الذهب خلافاً لنصوص الامتياز .

— حججت عن تدريب العراقيين في الخارج على الأعمال الفنية مما التزمت به في نصوص الامتياز وقد مضى أكثر من ربع قرن دون أن تهني خبيراً عراقياً واحداً حتى الآن .

وعلى هذا الأساس فقد نسب بعض النواب أنه من الواجب على المجلس أن يتقدم بطلبهم المذكور للحكومة العراقية وفقاً للمادة (٤٥) من القانون الأساسي

(١) جريدة لواء الاستقلال المؤرخة في ٢٦ آذار ١٩٥١ بغداد — العراق .

العراقي (الدستور) ورجوا سن لائحة قانونية لتأميم شركات النفط العاملة في العراق جميعها دون استثناء .

وهناك بعض الأسباب التي تدعو إلى الاعتقاد بأن المطالبة بتأميم النفط في العراق لم تلاق ذلك الحماس الساحق الاجماعي على غرار الحماس الذي حدث في ايران ولكن مما لا شك فيه أن الرأي العام العراقي تابع بكل دقة واهتمام سير الحوادث وتطورات صناعة النفط عند جاريته ايران ، فلو أن الخطة الجديدة كانت قد اثبتت فعلاً نجاحها ومنفعتها لايران فلربما كان لها تأثيراً فعالاً في العلاقات وشروط الاتفاق المعلق بين العراق وشركات النفط الموجودة فيه حالياً .

والحقيقة أنه فضلاً عن الموقف الإيراني فقد تحققت الشركات الرئيسية والحكومات المعنية المهمة بانتاج النفط في الشرق الأوسط بأن الأحوال في السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية يجب أن تتغير من حيث شروط امتياز النفط بشكل يعاد معه النظر فيها نظراً جوهرياً . وقد طلبت جميع بلدان الشرق الأوسط فوائد مالية أعلى لاستغلال مصادر نفطها وامتدت المفاوضات بين الحكومة ومجموعة شركة نفط العراق عدة سنوات قبل الوصول إلى تسوية مرضية ، ثم ان تأميم صناعة النفط في ايران من جهة وشروط اتفاقيات الامتيازات للشركة الأميركية في المملكة العربية السعودية من جهة أخرى كانا عاملين من العوامل الرئيسية المهمة التي أثرت في سياسة كل من الشركات العاملة في العراق والحكومة العراقية . وفي ١٣ آب ١٩٥١ أعلنت الحكومة العراقية بعد أن أخذت بعين الاعتبار هذه الحوادث ، وبعد مفاوضات طويلة مع الشركة العاملة في العراق بأن ممثلي الحكومة وممثلي شركات نفط العراق ونفط البصرة ونفط الموصل قد توصلوا إلى عقد اتفاقية جديدة . ووقعت اتفاقية معدلة وصادق

عليها البرلمان العراقي يوم ١٧ شباط (فبراير) ١٩٥٢^(١) واشترط أن يسري
مفعول هذه الاتفاقية اعتباراً من ١/١/١٩٥١ .

ويمكن تلخيص أبرز نقاط هذه الاتفاقية المعدلة للمشاركة في الأرباح
مناصفة كما يلي :

١ - أن يستوفي العراق ٥٠٪ من مبيعات الشركات الثلاث : شركة نفط
العراق ، وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة قبل حسم الضرائب
الأجنبية على أن يكون ربع الحكومة العراقية كما يلي :

أ - ألا تقل حصة الحكومة في كل سنة عن مبلغ يساوي ٢٥٪ (حسب
الأسعار الجارية) من صافي الإنتاج على شركتي نفط العراق ونفط الموصل وعن
١/٣ ٣٣٪ من صافي إنتاج شركة نفط البصرة .

ب - للحكومة حق الخيار بأن تأخذ حصة من النفط عيناً مقدارها
١/٢ ١٢٪ من كل من الشركات الثلاث لكل سنة وهي حرة التصرف في
الأسواق العالمية .

ج - يسلم النفط الذي تختار الحكومة بالعراقية أخذه عيناً بموجب هذه
المادة ومباشرة من ظهر السفينة في مركز على ساحل البحر .

٢ - تتعهد شركة نفط العراق بأنها ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام
لا تقل عن (٢٠) مليون و ٧٥٠ ألف طن سنوياً اعتباراً من ١/١/١٩٥٤
وتتعهد شركة نفط الموصل بأنها ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام لا تقل
عن مليون وربع مليون طن سنوياً اعتباراً من نفس التاريخ كما تتعهد شركة

(١) الاستقلال - جريدة سياسية كانت تصدر في بغداد - (العدد ١٨ شباط ١٩٥٢) .

نفظ البصرة بأنها ستنتج وتصرف كمية من النفط الخام لا تقل عن ثمانية ملايين طن سنوياً اعتباراً من ١/١/١٩٥٦ .

٣ — وتقرر أن يكون الدخل المالي للحكومة العراقية كما يلي :

أن تتعهد الشركات منفردة ومجموعة بأن حصة الحكومة العراقية لن تقل عن (٢٠) مليون دينار سنوياً خلال السنتين ١٩٥٣ و ١٩٥٤ ولن تقل عن ٢٥ مليون دينار خلال ١٩٥٥ وكل سنة تليها .

٤ — أن يكون مديران عراقيان في المجلس الدائم المديرين في الشركات الثلاث وأن يشترك مندوبان عراقيان في إدارة الشركة .

٥ — وألا يكون للشركات أي حق في تعيين موظفين أجانب فنيين أو إداريين إلا إذا اقتنع وزير الاقتصاد العراقي بأن لا يوجد عراقيون ملء هذه المراكز .

٦ — تصرف الشركة من أموالها الخاصة على خمسين تلميذ عراقي يدرسون في كل سنة في الجامعات البريطانية ، صناعة وهندسة النفط على أن لا يتجاوز عدد الطلاب (٢٥٠) طالباً في أي وقت من الأوقات .

٧ — أن تؤسس الشركات مدارس تدريبية لتدريب العراقيين على المهن والنواحي الصناعية والفنية للنفط .

و خلاصة القول فإن الاتفاقية الجديدة كما هي اليوم — هي اتفاقية تنص على مشاركة الحكومة العراقية لشركات النفط كما تضمن للحكومة العراقية تسلم نصف الأرباح من الانتاج قبل حسم الضرائب الأجنبية .

وبالرغم مما امتازت به هذه الاتفاقية الجديدة على ضوء مقارنتها بالاتفاقيات

السابقة من حيث زيادة عوائد العراق وزيادة الانتاج ومن حيث اشتراك العراقيين في الادارة والاعمال ونواح أخرى مفيدة ، فانها لم تحظ بقبول الأحزاب السياسية العراقية المعارضة إذ انتقدها وعارضها معارضة شديدة على اعتبار أنها لم تكن وافية بجميع مطالب العراق ، غير أن الحكومة رفضت الأخذ بمبدأ التأميم لأنه كما أعلنت الحكومة العراقية بوقته يتنافى ، بنظرها ، وحاجة العراق ولا يلائم ظروف البلاد والأوضاع السائدة فيه وأوصت البرلمان العراقي بالتصديق على مشروع القانون الخاص بالاتفاقية فصدق عليها البرلمان بالأغلبية في ٣ شباط (فبراير) ١٩٥٢ .

لقد تعهدت شركة نفط العراق وفرعاها وهما شركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة أن تنتج وتصدر ما لا يقل عن ٣٠ مليون طن من النفط في سنة ١٩٥٦ فإذا ما علمنا أن في العراق (٧٨) بئراً للنفط وأن معدل الانتاج بلغ خلال سنة ١٩٥٥ ما يقرب (٣٣) مليون طن من النفط أي بزيادة ثلاثة ملايين طن عما تعهدت به الشركة أدركنا مدى ما في وسع العراق من القدرة على الانتاج والتصدير ، فهو حتى باعتبار انتاجه الحالي يعد في المرتبة الساسة بين الدول المنتجة للنفط في العالم (١) . أما عوائد العراق من النفط فانها قد تبلغ بعد أن أصلحت محطات الضخ في سوريا (٩٠) مليون دينار أو أكثر في سنة ١٩٥٩ .

وفي سنة ١٩٥٤ كانت الحكومة العراقية قد قدمت اقتراحاً الى شركة نفط العراق بينت فيه ضرورة وجوب إنشاء مركز للنفط على رأس الخليج العربي بالقرب من الفاو ويظهر أن الغرض الحقيقي من هذا الاقتراح هو تمكين السفن ناقلات النفط من حمولة (٥٠٠٠٠٠) و (٦٠٠٠٠٠) طن أو أكثر من الرسو

(١) مجلة نيوزويك شباط ١٩٥٥ .

وتسلم النفط في تلك المنطقة من ذلك المركز ، هذا وعندما يتم إنشاء ذلك فان المركز الجديد سيزيد من تصدير النفط في حقل الزبير في جنوبي العراق إلى أكثر من (١٠) ملايين طن في المستقبل القريب .

والمأمول كذلك أن يزداد انتاج العراق في حقلي كركوك وعين زالة الى (٤٥) مليون طن او اكثر وذلك إذا ما توصل إلى اتفاق بين شركة نفط العراق وسورية ولبنان لتحويل الخطين من ذوي (١٢) و (١٦) بوصة من أنابيب النفط الواصلين بين كركوك وحيفا وكركوك - المفرق ، (المعطلين في الوقت الحاضر) لتحويلها إلى ميناء عربي على شاطئ البحر الأبيض المتوسط . وهذان الانبوبان المهان كان أحدهما قد توقف عن ضخ النفط إلى حيفا في شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٤٨ بسبب حالة الحرب مع اسرائيل بينما أوقفت عمليات الانشاء في الانبوب الثاني لغاية المفرق في السنة ذاتها وللسبب نفسه .

خطوط أنابيب نفط العراق ومشاكلها :

تقوم شركة نفط العراق المحدودة بدفع عائدات مباشرة إلى سورية ولبنان وهي عبارة عن رسوم معينة على مرور أنابيب نفط العراق عبر أراضيها كما تدفع الشركة رسوماً على تصدير نفط العراق من الموانئ الواقعة على شواطئ هذين البلدين .

إن سورية ولبنان اللتين لا تملكان خزائن نفطية في بلادها يمثلان بلدين مهمين يقومان بدور ذي أهمية فائقة في قضايا النفط في الشرق الأوسط مما لا يمكن معه إغفال أهمية كلا البلدين في مجال النفط والأدوار التي يمكن لهما أن تلعبها فيه عند الضرورة لأنها يقعان على طريق أهم الأنابيب التي تحمل النفط

إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط الرئيسية حيث ينقل من هنالك إلى أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية بغية التكرير والتوزيع والتسويق .

وقد اتضحت أهمية دور سوريا فيما يمكن أن تقوم به من دور خطير في قضايا النفط في الشرق الأوسط عندما تعطلت محطات الضخ وأنابيب النفط لشركة نفط العراق المارة عبر أراضيها أثناء الهجوم الانكليزي - الفرنسي - الاسرائيلي الغادر على مصر في تشرين الأول وتشرين الثاني على عام ١٩٥٦ مما أدى إلى انقطاع سيل النفط من حقول العراق إلى البحر الأبيض المتوسط منذ التاريخ المذكور حتى منتصف آذار ١٩٥٧ حيث أعيد تعميمه وأعيد سيلانه من جديد .

أما الأضرار والتخريب في أنابيب نفط العراق فقد سبب للعراق خسائر مالية جسيمة تقدر حتى نهاية سنة ١٩٥٧ بحوالي (٥٦) مليون دينار ، وكان انقطاع سيلان النفط أحد الأسباب الرئيسية لتقنين البنزين والنفط والمازوت في أوروبا الغربية وتوزيع هذه المواد بالبطاقات ، وبعد مضي أربعة أشهر من التوقف - أي في ٥ آذار ١٩٥٧ - أخبرت الحكومة السورية شركة نفط العراق بأنه يمكن السماح لها بتصليح الضرر والتلف في محطات الضخ والأنابيب المخربة في سوريا وبالشروع في ضخ النفط إلى موانئ البحر الأبيض المتوسط . ومن المعلوم أنه لم يكن من السهل طوال المدة في عام ١٩٥٧ من الناحية الفنية ومن ناحية الوقت إعادة تصليح المحطات المخربة وإعادة قدرتها وطاقتها إلى سابق عهدها .

وفي أواخر سنة ١٩٥٨ بعد أن أكمل تعمير محطات الضخ في الاقليم السوري عادت كميات النفط المارة عبر الاقليم المذكور إلى سابق عهدها وأصبح بإمكان أنابيب شركة نفط العراق المحدودة أن تنقل ابتداءً على ١ كانون الأول ١٩٥٨ بمحدود ٢٥ مليون طن من النفط الخام سنوياً . ومن الجدير بالذكر

أن شركة نفط العراق المحدودة أعدت مشروعاً ضخماً لإنشاء ثلاثة محطات إضافية للضخ على شبكة أنابيب النفط الموجودة في الاقليم السوري وقد بدأت منذ كانون الأول ١٩٥٨ بإنشاء محطة الضخ الأولى قرب طرطوس ، والمأمول أنه سيزداد الضخ بواسطتها بحيث ترتفع كميات النفط في بانياس الى ٢٨ مليون طن سنوياً . هذا وإذا ماتم كذلك إنشاء محطتين إضافيتين على شبكة خطوط الأنابيب الأخرى المارة عبر سورية فالأمل معقود بأن تصبح مجموع كميات النفط المصدرة من بحر الأبيض المتوسط نحو ٣٤ مليون طن سنوياً .

وفي أوائل عام ١٩٥٧ عقد ثلاثون شخصاً من أهم أصحاب صناعة النفط مؤتمراً هاماً في عمارة شل ميكس في لندن — بدعوة من رئيس شركة ستاندرد أويل أوف نيوجرزي وبحثوا في المؤتمر المذكور من بين المسائل الهامة — إمكانية مد خط جديد لأنابيب النفط قطرها ٤٠ بوصة تبدأ من الخليج العربي وتمر عبر العراق نحو الشمال ثم تركيا وتنتهي في ميناء الاسكندرونة على البحر الأبيض المتوسط . ، وتقدر تكاليف هذا المشروع المقترح والبالغ طوله حوالي ألف ميل — تقدر بقيمة ثلثمائة مليون جنيه استرليني ويقدر مقدار ضخه بحوالي (٨٠٠٠٠٠٠) برميل يومياً .

وأما رأي أوساط النفط العالمية حول اقامة الخط الجديد الى الاسكندرونة — وذلك حسب ما جاء في تصريحاتهم — فهو ان الهدف الرئيسي من مشروع خط الانابيب المقترح ليس تحويل النفط من خطوط انابيبه الموجودة حالياً والتي تمر عبر الأراضي السورية واللبنانية — بل ان المشروع الجديد يهدف الى توسيع شبكة خطوط الأنابيب في الشرق الأوسط ، اذ ان الخط الجديد على حداداتهم ، اذا تم سيزيد من انتاج النفط في الشرق الاوسط حتى يسد حاجيات العالم المتزايدة

للنفط (١) . والواقع أن الاحصاء الدقيق خلال سنة ١٩٥٦ يدل على أن استهلاك أوروبا الغربية من النفط سيزداد بنسبة ١٠٠ ٪ في السنوات العشر القادمة (٢) .

وفي اواخر شهر ايلول ١٩٥٧ تناولت المحادثات العراقية السورية موضوع خطوط الانابيب الجديدة لنفط العراق المنوي مدها الى الشاطئ السوري وشروط التعاون بين الجانبين في هذا الصدد . وكان وزير الاقتصاد العراقي قد بحث اثناء زيارته لاندن خلال شهر ايلول ١٩٥٧ موضوع خطوط انابيب النفط الجديدة مع كبار المسؤولين في مركز شركة نفط العراق في لندن وابلغهم رفض العراق مد خطوط انابيب نفط جديدة من حقول النفط في العراق الى ميناء الاسكندرونة في تركيا وذلك « لأن العراق مصمم على ان لا تمر انابيب نفطه الا في البلاد العربية » .

ان فكرة مد انابيب جديد للنفط العراقي من العراق الى تركيا هي التي اقترحتها شركة نفط العراق بعد الخسارات التي لحقت بالشركة من حوادث تخريب الانابيب ومحطات الضخ الكبير في سوريا اثر العدوان الفادر على مصر في حوادث قناة السويس سنة ١٩٥٦ لذلك فان أهم ما يقلق ويشغل بال شركات النفط العالمية اليوم هو إيجاد وسائل جديدة لنقل النفط الخام من الشرق الأوسط الى المستهلكين في البلاد الاوربية لأن أكثر شركات النفط مقتنعة باستحالة الحصول على جميع الضمانات من الاقطار التي تمر بها انابيب النفط ، وهي لهذا السبب تنظر بعين الاعتبار الى امكان إيجاد حلين رئيسيين مهمين لهذه المشكلة :

(١) مجلة التايم الأسبوعية - ٧ ايار ١٩٥٧ .

(٢) نفس المصدر .

اولا — مد انابيب إضافية جديدة أخرى من سعة ٣٦ او ٤٠ بوصة علاوة على الأنابيب الحالية وإيصالها الى البحر الأبيض المتوسط .

ثانياً — انشاء أسطول كبير من ناقلات النفط الضخمة لتسلم النفط من خليج البصرة ونقله الى اوروبا دون المرور بقناة السويس .

وحدث تطور أم وأعمق اثرأ من المشروع المقترح لخط الانابيب الجديد الى الاسكندرونة — ألا وهو ان شركات بناء السفن العالمية المهمة قد بدأت منذ اواخر سنة ١٩٥٦ — بدأت تبذل كل جهودها ومؤهلاتها في بناء ما يقرب من (٣٠٠) ناقلة نفط حديثة سعة حمولة كل منها (١٠٠) الف طن وهي بهذا الحجم اكبر وأضخم من أن تستطيع المرور عبر قناة السويس ، وقد أعلنت بعض الاوساط العالمية للنفط أن الهدف من بناء هذه الناقلات هو أن تستطيع هذه السفن الكبيرة أن تنقل عام ١٩٦٥ حوالي ٤ ملايين برميل من النفط في اليوم من بلاد الشرق الاوسط المنتجة للنفط بطريق رأس الرجاء الصالح لتوزيعه في أسواق العالم بتكاليف للطن الواحد تقل عن تكاليف شحنه على ناقلات أصغر عبر قناة السويس ^(١) هذا مع العلم ان ناقلات النفط ما زالت قليلة نسبة الى انتاج النفط المرتقب في المستقبل وهذه القلة هي التي تحجب شركات النفط الاحتكارية العاملة في الشرق الأوسط ان لا تقوم فعلا بأي نشاط ايجابي لمضاعفة انتاج النفط وتصديره من المنطقة والمعروف ان قلة عدد الناقلات الضخمة هو الذي يحول الآن دون مضاعفة استنباط النفط من قبل الشركات في العراق .

ويظهر أن شركات النفط العالمية الكبرى ، ذات رؤوس الأموال الضخمة والعاملة في بلاد الشرق الأوسط ، تعتقد أن إغلاق قناة السويس ونسف محطات

(١) نفس المصدر السابق .

الضخ في سوريا في أواخر سنة ١٩٥٦ كان تهديداً مباشراً لها ولحكوماتها ، ولهذا السبب فقد قامت بعض هذه الشركات - تنفيذاً لمصالحها - برسم الخطة الجديدة الرامية الى بناء اسطول كبير من ناقلات النفط من الموانئ الواقعة على الخليج العربي واتباع طريق رأس الرجاء الصالح ، موفرة بذلك على حديباتها دفع رسوم المرور في قناة السويس البالغة (١٨) سنتاً أو ما يعادل (٦٥) فلساً للبرميل الواحد من النفط .

فناقلات النفط الضخمة هذه فيها من بعض الوجوه شيء من الأرجحية



التجارية على أنابيب
النفط ، ذلك لأنها
قابلة للتنقل من
ميناء الى ميناء
آخر ولأنه يمكن
استعمالها - في حالة
توقفها عن نقل

النفط — لغرض شحن البضائع التجارية المختلفة عبر البحار بينما خطوط الانابيب ومنشأتها الضخمة ثابتة لا تتزحزح من محلاتها . وبمعزل عن هذا كله فإن هناك بعض العوامل التي قد تعرض الانابيب التي تمر عبر أراضي بعض الدول لشتى أنواع الضغط . وهذا الأمر قد حدا — على ما يظهر — بشركات النفط الكبرى أن تباشر بمشروع بناء هذا الاسطول الكبير من ناقلات النفط الضخمة وذلك بعد أن تبين لها أن نفقات نقل النفط من الخليج العربي الى غربي أوروبا أو أمريكا سوف يكلفها أقل من نقله عبر قناة السويس (١) .

(١) نفس المصدر السابق

وتقوم الجمهورية العراقية بأعادة درس مشروع قدمته شركات النفط العاملة في العراق بشأن إنشاء ميناء بحري كبير في أقصى جنوب العراق لاستقبال ناقلات النفط التي تبلغ حمولتها نحو (١٠٠) ألف طن . مع العلم ان ميناء الفاو الحالي الواقع في جنوب البصرة لا يستطيع استقبال ناقلات النفط التي تزيد حمولتها على (٢٠) ألف طن . وقد قدرت شركات النفط العاملة في العراق تكاليف هذا المشروع بنحو (٢٠) مليون دينار واقرحت قيام احدي الشركات بدفع تكاليف انشاء هذا الميناء على أن يتحمل العراق نصفها ، وان يسدد هذه الحصة من عائدات موارده النفطية خلال ٢٠ سنة .

وهناك بعض الاسباب التي تدعو الى الاعتقاد بأن الجمهورية العربية المتحدة تدرس الآن مشروعاً لمد خطوط أنابيب ضخمة على حسابها عبر اراضي الاقليم المصري تبدأ من خليج السويس وعلى موازاة القناة وتنتهي في الطرف الثاني في الاراضي المصرية على شاطئ البحر الابيض المتوسط ويقدر طول هذا الخط بحوالي (١٣٥) كيلومتراً . وإذا ما تم هذا المشروع ، وخفضت رسوم نقل النفط بواسطة هذه الانابيب ، باقل من رسوم نقله عبر القناة بالناقلات ، فمن المحتمل أن ذلك قد يغير وجهة نظر الشركات العاملة في الشرق الأوسط في تبديل طريقها البحري وخطوطها .

وفي ٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٧ أعلنت الحكومة الايرانية أنه قد تم الاتفاق بين شركة النفط الوطنية وإحدى الشركات الامريكية على مد أنابيب النفط من منطقة (قم) الايرانية إلى مرفأ الاسكندرونة في الأراضي التركية وتقدر تكاليف هذه الأنابيب بحوالي (١٨٠) مليون جنيه استرليني وستقوم الشركة الامريكية بتحمل هذه النفقات بعد العثور على مقدار كاف من النفط في منطقة (قم) الايرانية . وشق الطريق للنفط ومد أنابيبه أمر من

الأمور التي تعتبر مفروغاً منها لاسباب سياسية لا تخفى على أحد ، ويظهر أن الخط المذكور لن يدخل الأراضي العراقية وانه سيمر عبر الأراضي التركية باتجاه ديار بكر ومنها الى الاسكندرونة مباشرة .

ان الجمهورية العراقية التي تصدر الآن وتستصدر في المستقبل كميات كبيرة من النفط هي كذلك بحاجة ماسة الى توسيع شبكة الانابيب الحامية الى البحر الابيض المتوسط ، ولكنها تفضل مد هذه الانابيب عبر الأراضي العربية ، فالأنابيب الضخمة تعود ولا شك بفوائد كبيرة رغم مشاكلها الكثيرة وتكاليفها التجارية الباهظة وقد اعطت بعض شركات النفط العالمية الكبرى وجهة نظرها بهذا الخصوص وأعربت عن اعتقادها بعد درس هذه المشاكل من كافة نواحيها بانه من الضروري القيام بمشروع يتضمن مد قسم كبير من شبكة أنابيب النفط من حقولها الاضافية الى البحر الابيض المتوسط . وقد أيدت الحكومة الأمريكية مساهمتها هذه الفكرة وقدمت اقتراحاً ينطوي على اشتراكها في تكاليف مد هذه الانابيب الا أن شركات النفط لم تبت بعد في هذا الرأي (١) .

والجمهورية العراقية تدرس اليوم الامكانيات الجديدة لتوسيع شبكة أنابيب نفط العراق ، قد تكون الى الخليج العربي — هذا ومع أن حقول نفط (قم) في ايران قد تصبح بعد اتفاق الحكومة الايرانية مع الشركة الأمريكية حقيقة واقعة بما في ذلك النسبة العالية لعوائد النفط ، وقد يحقق أيضاً مد خطوط الأنابيب الجديدة من ايران الى تركيا خلال سنة ١٩٥٨ أو ١٩٥٩ ، فان ذلك رغم كل الأحوال والظروف سوف لا يغير من وجهة العراق وإصراره على أن لا يمر أنابيب نفطه إلا عبر البلاد العربية .

أوروبا الغربية ونفط الشرق الأوسط :

يواجه الشرق الأوسط اليوم ، سلسلة من المشاكل الجديدة : سياسية اجتماعية واقتصادية. وإلى جانب ذلك كله فهناك قضية خاصة مستقلة بمحد ذاتها وهي تلك التي تتعلق بموضوع النفط وكمياته العظيمة الكامنة في هذه المنطقة وما تقدمه هذه المادة الحيوية من الامكانيات الواسعة ، غير المحدودة لرفع مستوى المعيشة في هذا الصقع الهام وإلى تقدمه وازدهاره ليس في المنطقة فحسب بل في العالم أجمع أضف إلى ذلك أن إمكانية الحصول على موارد كافية من نفط الشرق الأوسط — الذي يعد أكبر مستودع للنفط في العالم — هذه الامكانية مكنته فعلاً على أن يحتل اليوم مكانة مرموقة في الحقل الدولي بالنظر إلى حقول نفطه الاحتياطية الضخمة التي ساعدت بصورة لا يمكن تقدير مداها ، في إعادة إنعاش وازدهار كثير من البلاد الأوربية التي مزقتها الحرب العالمية الثانية تمزيقاً شنيعاً. أو بعبارة أخرى فقد اندمجت اقتصاديات الشرق الأوسط بالاقتصاد العالمي .

والجدير بالذكر أن شركات النفط العاملة في الشرق الأوسط — بما في ذلك العراق — نمت نمواً كبيراً وسريعاً منذ بداية القرن العشرين وأصبحت مؤسسات صناعية مهمة تؤيد انظمة اجتماعية خاصة في وقت قصير ومن بداية بسيطة وقد أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية منظمات اقتصادية وصناعية ذات شأن كبير ونفوذ واسع وثروة عظيمة .

وقد دأب العراق منذ عام ١٩٥٣ على إرسال عدة بعثات عراقية خاصة إلى المملكة العربية السعودية لتبحث مع السلطات السعودية اتخاذ سياسة موحدة بشأن قضايا النفط وإنتاجه في البلاد المنتجة له في الشرق الأوسط وقد أكد وجهة النظر هذه ، البلاغ المشترك الصادر عن الحكومتين : السعودية والعراقية في بغداد والرياض يوم ١٨ أيار (مايو) ١٩٥٧ أثر زيارة جلالة الملك سعود

للعراق . وفد بحث وفود عراقية أخرى مع السلطات الإيرانية ذات العلاقة بشؤون النفط خطياً وسياسات مشابهة تتعلق بتوحيد سياسة النفط ورسم خطة مشتركة موحدة في شؤون النفط ترغم بها شركات الاحتكار على الاستجابة لمطالب الحق والعدالة . إذ أن النفط الذي يمثل دوراً رئيسياً في رفاهية الشرق الأوسط ويكون العمود الفقري للحياة الاقتصادية في هذه المنطقة سيساعد بلا شك في تثبيت القسط الأكبر من السلام والاستقرار في أقطار المنطقة بعد حل قضية فلسطين ، لذلك فمن الضروري جداً أن تتوفر حسن النية والتعاون الى درجة كبيرة بين الشركات وحكومات الشرق الأوسط حتى تتمكن هذه الحكومات من اتباع سياسة اقتصادية سليمة موحدة لنشر الرخاء في ربوع البلاد ورفع مستوى معيشة السكان فيها .

ومن جهة أخرى فقد أصبحت صناعة النفط في الشرق الأوسط ، بصورة عامة ، وفي العراق بصورة خاصة ذات مستقبل باهر بعد الحرب العالمية الثانية وذلك بسبب الامكانيات العظيمة من موجودات النفط الخام في تلك المنطقة ، كما أن اتعاش وتطور الصناعة في أوروبا الغربية قد أثر لدرجة عظيمة في إيجاد طلبات متزايدة وحاجة متضاعفة لمنتجات النفط ، حتى أن موقف الولايات المتحدة الأمريكية قد تغير بالنسبة لصناعة النفط العالمية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إذ أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة كبرى لمادة النفط من الخارج بعد أن كانت من الدول الكبرى المصدرة له .

وعليه فقد توسعت صناعة تكرير وتصفية النفط الخام في النصف الغربي من الكرة الأرضية توسعاً كبيراً وذلك لسد الحاجيات المتزايدة من كميات النفط ومشتقاته في الاستهلاك المحلي . وقد وصلت مقدرة أوروبا الغربية في صناعة تكرير النفط خلال سنة ١٩٥٦ إلى (١١٤) مليون طن ولا تزال هذه الصناعة

في ازدياد مستمر وتطور سريع^(١). وقد دلت الاحصاءات خلال سنة ١٩٥٦ أن المملكة المتحدة تملك اليوم أعظم أجهزة في أوروبا الغربية لتكرير النفط، وكانت خلال السنة المذكورة قادرة على تكرير (٣١) مليون طن تقريباً، وفرنسا المقدرة الصناعية على تكرير ما يقارب (٢٩) مليون طن وإيطاليا (٢٦) مليون طن والمانيا الغربية (١٥) مليون طن وهولندا (١٣) مليون طن في السنة ذاتها (١٩٥٦)^(٢).

أما فيما يتعلق بمقدار النفط الاحتياطي في منطقة الشرق الأوسط فقد دلت الاحصاءات الأخيرة في سنة ١٩٥٦ بعد اكتشاف حقول جديدة، أن المقدار الاجمالي للنفط الذي مازال كامناً في أراضي بلاد الشرق الأوسط، وعلى أساس القاعدة التي تتوقع اكتشاف ٤٠٪ فقط من النفط الكامن في جوف الأرض، إن أرقام هذا التقدير — بالنسبة الى احتياطي العالم بأجمعه قد ارتفع من ٣٦٪ في نهاية ١٩٤٥ إلى ٥٢٪ في نهاية ١٩٥٤ الى ٦٢٪ في نهاية ١٩٥٦^(٣).

وقد ازداد مقدار انتاج النفط الخام في الشرق الأوسط من ١٦٠٢ مليون في سنة ١٩٣٨ إلى ٢١٥ مليون طن في نهاية ١٩٥٨^(٤). أما انتاج النفط العالمي خلال سنة ١٩٥٨ فقد ارتفع الى (٩٠٥) مليون طن^(٥).

(١) L'Equipement Petrolier en Europe O. E. E. C. Paris 1956

(٢) L'Equipement Petrolier en Europe O. E. E. C. Paris 1956

(٣) L'Equipement Petrolier en Europe O. E. E. C. Paris 1956

(٤) Petroleum Press Service. Feb. 1959

(٥) Petroleum Press Service. Feb. 1959

(١) إنتاج النفط الخام في العالم مقدرة بالاطنات المترية

السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	البلد
١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣		
٢٥,٥٣٢,٠٠٠	١٩,٩٣٦,٠٠٠	٢٩,١٦٢,٠٠٠	٣١,١٦٤,٠٠٠	٢٩,٢٧٣,٠٠٠	٢٧,٠٠٥,٠٠٠		العراق
٧,٠٢١,٧٠٠	٥٧,٢٨٦,٠٠٠	٥٤,٩٨٢,٠٠٠	٥٤,٧٥٦,٠٠٠	٤٧,٧٢٣,٠٠٠	٤٣,٢٨٦,٠٠٠		الكويت
٥,٠٢٠,٠٠٠	٤٩,٠٠٢,٠٠٠	٤٨,٧٠٢,٠٠٠	٤٧,٥٣٥,٠٠٠	٤٦,٨٧٥,٠٠٠	٤١,٥٤٢,٠٠٠		السعودية
٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٣٨٣,٠٠٠	١,٧٢٣,٠٠٠	١,٧٠٨,٠٠٠	١,٩٨٦,٠٠٠	٢,٣٥٢,٠٠٠		مصر
٤,٠٤١,٠٠٠	٣,٥٣٢,٠٠٠	٢,٦٣٤,٠٠٠	١,٦٠٢,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٤٥,٠٠٠		إيران
٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	٣,٣٠٠,٠٠٠	١,٥٨١,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠	٣,٠٠٠,٠٠٠		تركيا
٢,٠٠٠,٠٠٠	١,٥٠٧,٠٠٠	١,٥٠٧,٠٠٠	١,٤٩٩,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠	١,٥٠٠,٠٠٠		البحرين
٨,٢٢٢,٠٠٠	٦,٦٣٨,٠٠٠	٥,٨٧٦,٠٠٠	٥,٤٣٨,٠٠٠	٤,٧٧٨,٠٠٠	٤,٠٦٢,٠٠٠		قطر
٥,٤٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	١,٧٠٠,٠٠٠	١,٣٠٠,٠٠٠	٨٥١,٠٠٠			المنطقة الحادة
٢,٥٧٦,٠٠٠	٢,٤٨٤,٧٠٠	١,٢٨٠,٠٠٠	١,٨٥٩,٦٠٠	١,٦٣٦,٨٠٠	١,٥٨١,٦٠٠		الشرق الاقصى
١,٣٦٤,٧٠٠	١,١٦٥,٠٠٠	١,٠٢١,٦٠٠	٩,٢٢٦,٠٠٠	٩,٢٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠		بعضها الصين
١,٣٥٥,٠٠٠	٩,٨٤٨,٠٠٠	٨,٣٧٩,٥٠٠	٧,٠٧٩,٣٠٠	٢٩,٢٨٠,٠٠٠	٥٢,٨٠٠,٠٠٠		الشمسية
١,١٥٥,٠٠٠	١,١١٨,٨٠٠	١,٠٩٢,٠٠٠	١,٠٤٢,٣٠٠	٦,٣٩٨,٠٠٠	٣,٦٢٩,٠٠٠		اوربا الغربية
٣,٢٩٠,٦٠٠	٣,٥٣٠,٤٥٠	٣,٥٢٨,٤٩٠	٣,٣٤٩,٣١٠	٣,١٢٠,٢٥٠	٣,١٧٧,٧٥٧		روسيا
							رومانيا
							امريكا

السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	السنة	البلد
١٩٥٨	١٩٥٧	١٩٥٦	١٩٥٥	١٩٥٤	١٩٥٣	كندا
٢١,٢٣٨,٠٠٠	٢٤,٤٨١,٠٠٠	٢٣,١٢٦,٠٠٠	١٧,٤٢٦,٠٠٠	١٢,٩٥٣,٠٠٠	١٠,٨٣٧,٠٠٠	الولايات المتحدة
١٣,٦٧١,٠٠٠	١٢,٤٩١,٠٠٠	١٢,٧٩٦,٠٠٠	١٢,٥٩٩,٠٠٠	١١,٧٢٩,٠٠٠	١٠,٢٠٧,٠٠٠	فرنسا
١٣,٧٣١,٤٠٠	١٤,٥٣١,٠٠٠	١٢,٨٩٢,٣٠٠	١١,٢٣٧,٩٠٠	٩,٨٥٨,٦٠٠	٩,٢٢٦,٦٠٠	أستراليا
٦,٥٩١,٠٠٠	٦,٤٧٩,٠٠٠	٦,٢٨٤,٠٠٠	٥,٧٦٨,٠٠٠	٥,٧٩٢,٠٠٠	٥,٥٠٧,٠٠٠	البرازيل
٤,٩٤٧,٠٠٠	٤,٥٤٣,٠٠٠	٤,١٤٩,٠٠٠	٤,٤٦٩,٠٠٠	٤,٢٣٨,٠٠٠	٣,٩٩٤,٠٠٠	أرجنتين
٥,١٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠	٤,٢٥٠,٠٠٠	٤,١٥٠,٠٠٠	٤,٢٠٠,٠٠٠	٣,٥٠٠,٠٠٠	ترينيداد
١,٤٠٠,٠٠٠	٠,٣٧٤,٠٠٠	٠,١٤٠,٠٠٠	٠,١٥٩,٠٠٠	٠,١٣٨,٠٠٠	٠,١٣٥,٠٠٠	دول إفريقيا (عدا مصر)
٩,٠٥٢,٠٠٠	٨,٢٢٠,٠٠٠	٨,٢٧٥,٠٠٠	٧,٧٠١,٠٠٠	٤,٨٥٨,٠٠٠	٦,٥٥٩,٠٠٠	الاتحاد السوفياتي المتحد

الفصل السادس

أثر النفط في الأعمار وفي الاقتصاد الوطني في الجمهورية العراقية

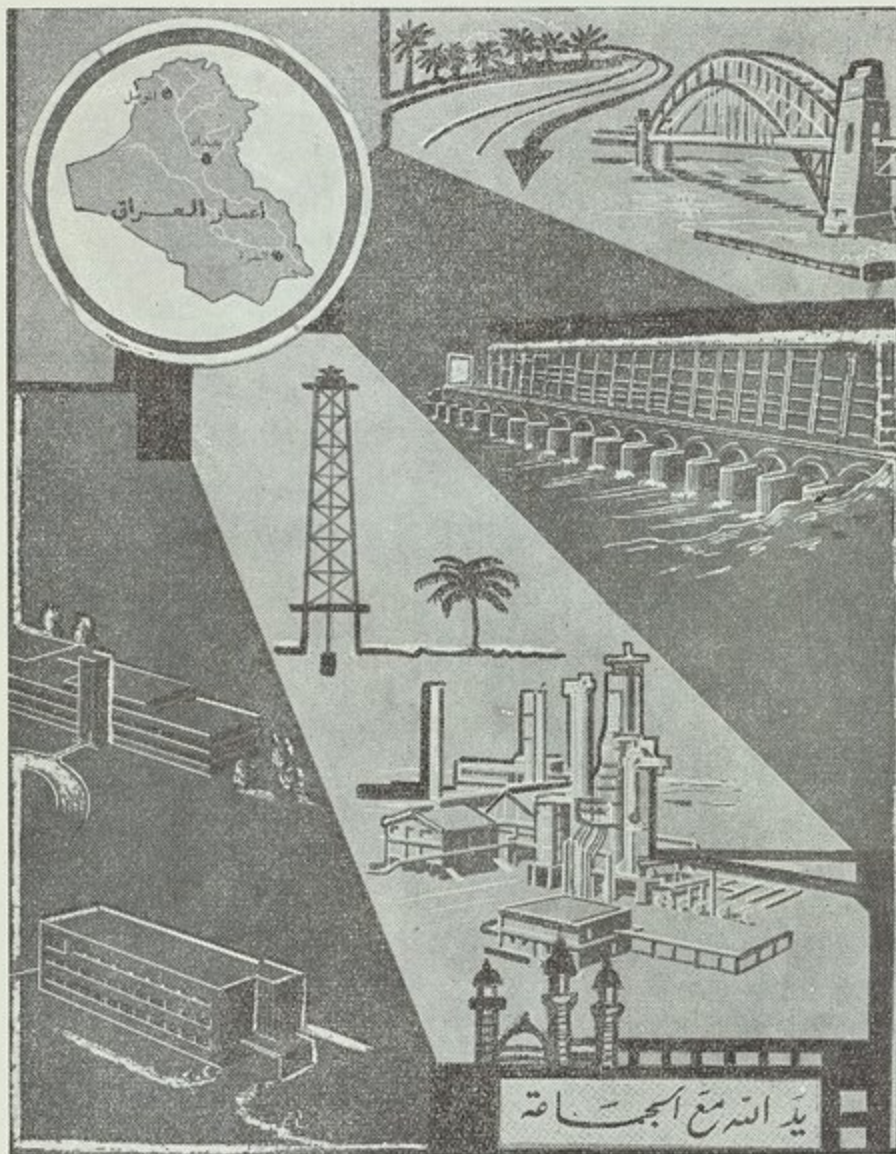
السياسة العمرانية في الجمهورية العراقية :

لقد ألقت الجمهورية العراقية لجناً فنية جديدة لوضع مشروعات للتخطيط والأعمار والتصنيع على أساس جديد ، وقد خصصت لهذا الغرض (٣٠) في المائة من المجموع السنوي من واردات نفطها للموازنة العامة و (٧٠) في المائة الباقية من تلك الموارد على المشاريع العمرانية التي يقرها ويتولى إخراجها إلى التنفيذ مجلس الأعمار الجديد ووزارة الأعمار .

إن مجلس الأعمار في الجمهورية العراقية هو الهيئة المسؤولة التي تشرف على صرف المبالغ المخصصة له من واردات نفط العراق لتمويل مشاريع البلاد الرئيسية التي تضمن إسماع كافة طبقات الشعب ورفع مستواه الصحي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي .

وفي قانون مجلس الأعمار ووزارة الأعمار تعينت الموارد التي تتألف منها ميزانية المجلس وماليته وهي تتكون من :

أ - ٧٠٪ من مجموع حصة الجمهورية العراقية من واردات النفط المقبوضة
من الشركات ذوات الامتياز في العراق .



ب — المبالغ التي تخصص للمجلس بقانون بين حين وآخر .



ج — القروض التي يعقدها مجلس الاعمار وتضمنها الجمهورية العراقية .

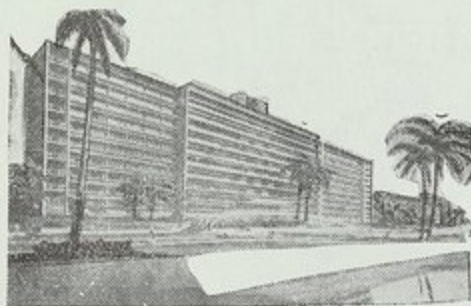
د — اموال المجلس الاخرى ومنافع وعوائد مشروعاته التي تحصل قبل تسليمها الى الوزارات المختصة في العراق .

اما اختصاص المجلس فهو البحث عن امكانيات العراق ، وتحري موارده الانتاجية وثروته وقواه الطبيعية ، ووضع منهج عام لتنمية الموارد والثروات

بغداد تتطور في عهد الجمهورية

واستغلالها بقصد زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة لأبناء البلاد كافة .

والجمهورية العراقية تتعاون اليوم فعلا في حقل الانشاء والاعمار تعاوناً دولياً واسعاً بصورة ايجابية حرة لا استغلال فيها ولا مساس مطلقاً بسيادتها أو التدخل في أي أمر من أمورها العامة أو الخاصة .



مشروع كلية الطب الجديدة في بغداد

ويقوم مجلس الاعمار بتنفيذ مشاريعه على شكل مناهج لعدة سنوات ، ذلك لأن طبيعة المشاريع تتطلب وقتاً طويلاً ومبالغ جسيمة . وقد شرع

في عهد الجمهورية العراقية في وضع منهاج جديد يضمن مصلحة الشعب .

اهداف السياسة العمرانية في الجمهورية العراقية :

إن أهم واجبات وزارة الاعمار في عهد الجمهورية العراقية هو إعادة وضع



منهاج جديد وخططة جديدة
للاعمار يضمن مصلحة البلاد .
ويدخل ضمن هذا المنهج بالدرجة
الأولى مكافحة الفيضان والسيطرة
على مجرى الرافدين وتوفير مياه

الري للأراضي الزراعية وردم

المستنقعات وتجفيفها وإصلاح أراضي البور وتحسين الوسائل الزراعية
ووضع خطط عصرية لتصنيع البلاد على أوسع نطاق ممكن وتصميم مشاريع



شوارع بغداد

جديدة لبناء المساكن ونشر التعليم وبناء المستشفيات والطرق والجسور وغيرها

من المشاريع التي لا يتسع المجال هنا لذكرها جميعها وانما يكفي ان نشير الى ان كلها مجتمعة ترمي الى الاخذ بيد شعب العراق نحو الرفاه والمجد والسودد . وستحقق وزارة الاعمار في المستقبل القريب هذه المشاريع لخدمة الشعب وستحاول الاسراع في انجازها والقضاء على التباطؤ الذي واكب العهد البائد .



شارع البنك في بغداد

ومن هذا كله يتضح بجلاء ما للنفط من أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني العراقي، والنفط يكاد يضاهي في أهميته أكبر مرافق الحياة في العراق ألا وهو الزراعة . فلا غرو أن الزراعة في العراق هي عماد معاشه وأساس ثروته واقتصاده ، إذ أنعم الله على العراق بتربة خصبة وبأنهار جارية ومياه غزيرة حتى لتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيه بنحو ٤٨ مليون مشارة أو نحو ٣٠ مليون فدان

(آكر) (١) . بيد أنه لو قارنا بين مصدري ثروة العراق وبين امكانيات الزراعة وامكانيات النفط لوجدنا أن النفط محل استهلاك ونضوب سريع، بينما التربة ليست كذلك، ثم أن تطور العلم والاختراعات في هذا العصر قد هيأ ويهيء وسائل كثيرة لاتخصي لتوليد القوة والحرارة — كتوليد القوى الكهربائية من مساقط المياه، وتوليد الحرارة والقوى من الطاقة الذرية ولذا فليس من المنتظر أن يبقى النفط على ما هو عليه اليوم من أهمية عظيمة في المناحي الصناعية والعسكرية، زد إلى ذلك أن حقول النفط ومصانعه محال خطر وأهداف هجوم وتدمير خلال الحروب، فهي عرضة للنفاذ من ناحية وهي عرضة للدمار والزوال من ناحية أخرى، أما التربة والزراعة فليستا كذلك، لهذا كله، يمتد أن من الجدير بالعراق الذي هو بلد زراعي من حيث الأساس والذي تحتوي تربته على حقول واسعة من النفط أن يستغل النفط وموارده لتدعيم الاقتصاد الوطني واعمار المرافق الزراعية والصناعية الى أبعد حد مستطاع . فاذا أخذ العراق بالمشاريع الاصلاحية ومشاريع الري والزراعة والصناعة لقاء ما يدخله من ايراد النفط فانه ولا شك سيضاعف الانتاج ويعزز أسبابه ووسائله حتى لتفيد منه أجيال وأجيال. والعراق قائم اليوم بتطور زراعي وصناعي شامل في البلاد يستند على أسس فنية، وأهمها، تهيئة مشاريع كبرى ترمي إلى تكوين منابع للثروة الزراعية عن طريق احياء الأراضي واروائها وتوزيع الأراضي التي تمتلكها الحكومة (الأميرية) على السكان بملكيات فردية صغيرة لتجعل من الفلاح العراقي عنصراً عاملاً مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالأرض التي يزرعها، وعنصراً هاماً في الانتاج والاقتصاد الوطني وكذلك هو الحال في الميدان الصناعي .

(١) ورد هذا التقرير في كتاب الاستاذ حسن محمد علي — المدير العام للأراضي الصرف الأميرية بعنوان — « اعمار واستثمار الأراضي الزراعية في العراق » . مطبعة بغداد ١٩٥٥ .

ومن بين الامكانيات العظيمة الأخرى المبشرة بالخير للعراق هي امكان الاستفادة من الغاز الطبيعي الناتج من النفط واستثمار ركائز الكبريت في الصحراء الغربية — أي في الباديتين الجنوبية والشمالية — وخاصة منطقة الشبجة ، بالإضافة الى استثمار ينابيع الكبريت في جنوب الموصل وعلى طول ضفاف نهر دجلة ، بين الموصل ومنطقة حميرين والفتحة وسنجار وتلعفر ودهوك وهيت وفي بحيرة النجف ووادي الثرثار وكبيسة وهوراني — دبس وقد دارت مفاوضات ومباحثات مهمة مع بعض الشركات الأجنبية العالمية بشأن استثمار الكبريت في العراق إلا أنها لم تتكامل بالنجاح . والمعلوم أن أهمية الكبريت تأتي بعد النفط في العراق ويعتبر بعض المهندسين المتفائلين من عراقيين وأجانب بأن ركائز الكبريت في العراق تعد من أغنى ركائز العالم قاطبة^(١) . وهناك دلائل معلومة تشير الى وجود هذه الركائز بكميات وافرة في العراق إذ أنها توجد مخلوطة بالأحجار الكلسية وصخور الجص بنسبة (٣٠) بالمئة تقريباً^(٢) .

لذلك يعتقد بأنه إذا ما استغلت موارد الغازات الطبيعية التي تخرج من تلقاء نفسها مع النفط المستخرج من حقول كركوك بالإضافة الى موارد الكبريت انخام تمام الاستغلال وتقدمت صناعاتها في العراق تقدماً فنياً حديثاً — فان هذين الموردين بمفردهما يمكن أن يأتيا مع الوقت بإيرادات تعادل إيرادات النفط الحالية في العراق^(٣) .

فيترآى إذن أن العراق يملك — بالإضافة الى امكانياته النفطية — كميات

(١) « تقدم العراق الاقتصادي » - تقرير بعثة البنك الدولي للانماء والاعمار - واشنطن ١٩٥٢ .

(٢) مجلة نيوز ويك - ١٨ شباط (فبراير) ١٩٥٥ .

(٣) نفس المصدر

ضخمة من الموارد الأخرى وهي الآن موضع دراسة مجلس الاعمار للنظر في استغلالها وتطويرها بصورة واسعة في الوقت والظروف الملائمة في المستقبل القريب.

نشاط شركات النفط في العراق في ميدان الصناعات النفطية :

ان شركة نفط العراق المحدودة مع الشركتين التابعتين لها — شركة نفط الموصل — وشركة نفط البصرة — تدير اليوم في البلاد صناعة نفطية ضخمة — ورأسمال كبير وبأحدث الأساليب العصرية . وقد بنت هذه الشركات البيوت والمدارس والمستشفيات ومراكز التدريب لموظفيها ، كما بدأت تشتري في توفير الرفاهية ورفع مستوى معيشة السكان المحيطين بأي مركز صناعي للنفط أسسته تلك الشركات حيثما قامت تلك المراكز . وقد ازداد مجموع عائدات العراق من النفط عام ١٩٥٥ الى ما يقرب من ٧٨ مليون دينار وذلك بسبب توسيع صناعة انتاج النفط في العراق والتعديل الأخير الذي طرأ في اتفاقيات النفط الموقع عليه في بغداد في ٢٤ آذار (مارس) ١٩٥٥ . والمأمول أن دخل العراق سيزداد خلال سنة ١٩٦٠ الى حد (١٠٠) مليون دينار ، ويعمل هذا الارتفاع في الدخل ، بأن النفط الذي سيصدر من الحقول الشمالية في العراق سيعود بعد شهر نيسان (ابريل) ١٩٥٨ تدريجياً الى معدله السابق وذلك بعد ان اصبحت محطات الضخ في سوريا قادرة على ضخ النفط كالسابق وامكان زيادة طاقة التصدير في الحقول الجنوبية في العراق الى اكثر من (١٢) مليون طن خلال سنة ١٩٥٩ مع العلم بأن دخل العراق من عائدات النفط خلال سنة ١٩٥٧ قد بلغ حوالي (٤٨) مليون دينار من الحقول الثلاثة^(١) ويرجع سبب هذا الانخفاض في دخل العراق خلال سنة ١٩٥٧ الى تعطل محطات الضخ وانابيب

(١) جريدة الزمان بغداد العدد ٦١٢٦ تاريخ ١٢/٢٣/١٩٥٧ .

النفط في سوريا، هذا وإذا ما تم تحويل خط انابيب كركوك - حيفا، وكر كوك - المفرق الى احدى الموانئ العربية على شاطئ بحر الابيض المتوسط فإن ايراد العراق من النفط قد ينتظر أن يصل في المستقبل القريب الى حوالي ١٤٠ مليون دينار في السنة وإذا ما تم استغلال حقول لواء الدائم فقد تزداد ايرادات العراق خلال السنوات القادمة زيادة ملحوظة .

ومن بين الصناعات المهمة هو انشاء مصفاة جديدة للتكرير في منطقة الدورة قرب بغداد، وتعتبر هذه المصفاة أحدث وأكفأ مصفاة في منطقة الشرق الأوسط، كما انشأت أيضاً مصفاة أخرى في البصرة وكذلك انشأت مصفاة ضخمة للدهون ولتختلف أنواع الزيوت والشحوم الضرورية للصناعات والآلات والمحركات . وسيسد هذا المصفي حاجة الاستهلاك المحلي من الزيوت الصناعية والزراعية التي تضاهي بمجودتها أحسن الزيوت الأجنبية وتطابق في مواصفاتها أرقى مواصفات تشترطها مصانع الماكينات والسيارات والجمعيات الفنية المرتبطة بصناعة النفط في العالم، وبذلك توفر هذه المصافي للبلاد مبالغ طائلة تنفق سنوياً في استيراد الزيوت الأجنبية . وسيكون بإمكان هذا المصفي انتاج (٢٥٠.٠٠٠) طن من مختلف الزيوت الصناعية سنوياً ، وهو أكثر مما استهلكه العراق في عام (١٩٥٦) من هذه الزيوت بمقدار (٨٠٠) طناً (١) .

وينتظر أن يؤدي هذا المشروع الضخم خدمات جليلة لا للعراق وحده بل كذلك لجميع البلاد العربية بما يقدمه لها من انتاجه الصناعي من هذه الزيوت . وهذه المصافي مع مصفي الوند قرب خانقين كلها سيكون لها مقام هام في تمكين البلاد من تحقيق خططها ومشاريعها الزراعية والصناعية . والمأمول أنه

(١) من كراس وضعته مصلحة مصافي النفط العراقية في ٢١/١٠/١٩٥٧ - مطبعة بغداد المحدودة .

ستعقب هذه الخطوات الصناعية خطوات أخرى تتعلق باستخدام النفط الخام والغازات الطبيعية التي تخرج من تلقاء نفسها مع النفط المستخرج من حقول النفط ، في انتاج مواد ذات أهمية اقتصادية كبيرة ، منها مشروع فصل الكبريت عن الغاز في منطقة كركوك ، ومشروع مد أنابيب الغاز من كركوك إلى الدورة لنقل الغاز الطبيعي لاستعماله كوقود ، ومن ثم مشروع استعمال الغازات المتبقية في صناعات كيمياوية ، وأهمها صناعة العجنيات (البلاستيك) ، لذلك فالأمل معقود على أن هذه المشاريع ستؤدي كلها مجتمعة الى زيادة عظيمة في رؤوس الاموال الموظفة في الصناعات التي تعتمد على النفط والغاز كمادة أولية بحيث سيتجاوز إيرادها في غضون السنوات الخمس القادمة (٥٠) مليون دينار . وستبلغ قيم ما تنتجه هذه الصناعات سنوياً أكثر من ثلاثة أضعاف قيم الصادرات العراقية في الوقت الحاضر (١) .

الطاقة الذرية والنفط :

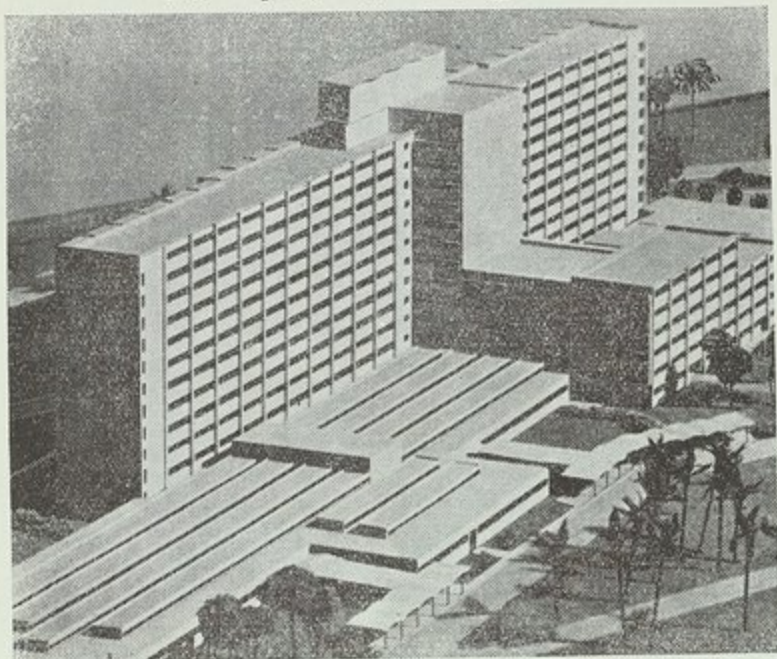
ومما تجدر الملاحظة والاشارة اليه في هذا المجال ، أن تسخير الطاقة الذرية لخدمة الانسان في شؤون السامية تكلف اليوم مبالغ طائلة تفوق كثيراً ما يكلفه استعمال النفط لتلك الخدمات . ويعد هذا السبب من الاسباب الرئيسية المهمة التي تمنع الدول الكبرى ذات الصناعات المهمة ألا تستعمل الطاقة الذرية الآن للغرض المذكور استعمالاً يغنيها عن النفط أو الفحم الحجري . ففي الولايات المتحدة مثلاً ، ما زالت كميات النفط المستوردة اليها من أمريكا الوسطى كبيرة الى حد غير قليل بالإضافة الى الكميات المتوسطة الموجودة في بلادها . ومن الآن وإلى

(١) من تقارير وزارة الاقتصاد العراقية ١٩٥٧/١١/١ .

الوقت الذي تصبح فيه تكاليف الطاقة الذرية أرخص من طاقة النفط ، فليس هناك ما يرغب أمريكا حالياً على استبدال استعمال النفط بدلا من الطاقة الذرية في الشؤون السلمية . إلا أن الحالة تختلف مثلا — اختلافاً كبيراً — في بريطانيا وألمانيا وفرنسا وإيطاليا والدول الأوروبية الأخرى . فليس في هذه البلدان موارد نفط والذي تستعمله منه هذه البلدان مستورد كله من بلدان الشرق الأوسط الفنية به وخاصة من العراق ، لذلك فإن دول أوروبا الغربية وفي مقدمتها بريطانيا تسعى الآن سعياً حثيثاً لايجاد الوسائل في تحسين إنتاج الطاقة الذرية التي يمكن تقليل تكاليفها عن تكاليف استعمال النفط أو الفحم الحجري للأغراض السلمية ، وهذا الأمر ليس من السهل تحقيقه .

ويتضح من هذا كله أن استخدام النفط في أواخر هذا القرن قد لا يزداد في العالم كثيراً جداً وبصورة مضطربة في جميع نواحي الحياة الاقتصادية كما هو الحال الآن ، وأن اكتشاف مصادر جديدة للقوى المحركة — كالطاقة الذرية مثلا — سوف لا تقلل كثيراً من قيمة وأهمية النفط إلا بنسبة ضئيلة إذ سيستمر النفط ينبوعاً يمد العالم بحاجته الماسة لتدوير المحركات الصناعية والتجارية ، كما سيبقى كذلك مصدراً رئيسياً لكثير من المواد الأولية المهمة التي تستند إليها صناعات متنوعة عديدة . ومن ذلك يظهر أنه لا يمكن استخدام الطاقة الذرية كمولد للقوى المحركة الصغيرة المنتشرة اليوم بشكل تجاري رخيص وعلى نطاق واسع في جميع بلدان العالم . وهذه المحركات الصغيرة الموجودة في السيارات والطائرات والقاطرات والمحارث والمعامل الصغيرة وما إليها لا يمكن تبديلها بسهولة وبوقت قصير كما يظن .

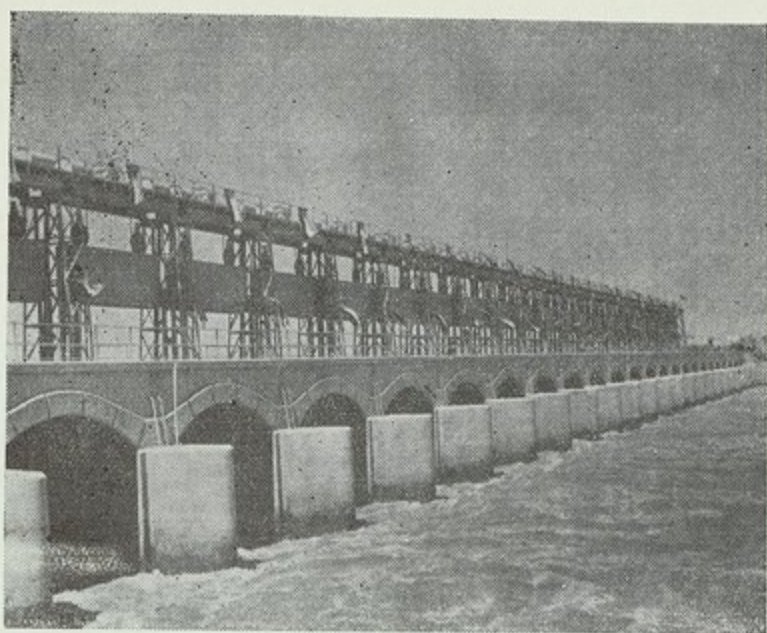
من المشاريع الجديدة في الجمهورية العراقية



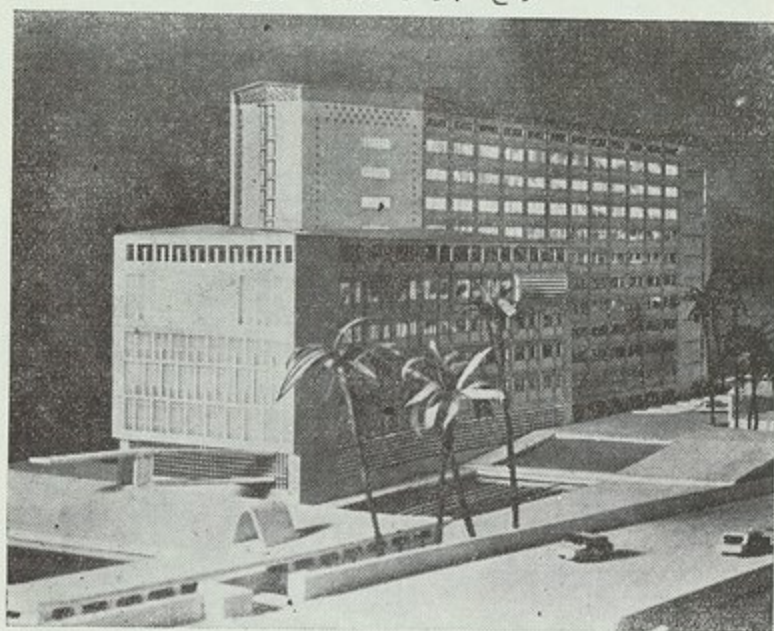
مشروع مدينة الطب في بغداد



مشروع فندق هاتن في بغداد



مشروع الحبانية في الجمهورية العراقية



مشروع البناء الجديدة لمجلس الاعمار ووزارة الاعمار في بغداد

الفصل السابع

الخلاصة والاستنتاج :

ينحصر القسط الأكبر من حقول النفط في الشرق الأوسط في منطقة ضيقة مثلثة الشكل تمتد من الموصل بشمال العراق حتى قطر عند سواحل الخليج العربي ، ولذا فإن البلاد التي تمتد فيها هذه المنطقة وهي : العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت تحظى بأكثر قدر من موارد النفط .

إن تاريخ ابتداء أعمال التنقيب عن النفط في العراق يرجع إلى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر عندما كان العراق جزءاً من الإمبراطورية العثمانية ، وقد شملت منطقة التنقيب ولاية الموصل وبغداد والبصرة وذلك عندما منح السلطان عبد الحميد امتيازاً إلى شركة سكة حديد بغداد حولها فيه حق البحث عن النفط والمعادن على جانبي الخط الحديدي المنوي انشاؤه آنذاك من استانبول إلى البصرة . ويتجلى في تاريخ اكتشاف النفط في العراق وتطور استغلاله وصناعته — مدى اشتباك المصالح الدولية المختلفة ومدى تعقدها وتنازعها في المضامير العسكرية والسياسية والاقتصادية .

ومما زاد في تهافت الشركات الأجنبية على مناطق النفط في بلاد الشرق

الأوسط - وفي طليعتها العراق - هو أن أكثر بلدان المنطقة أصبحت بعد معاهدة فرساي عام ١٩١٩ تحت نفوذ الدول الأوربية الكبرى ، لذلك فقد تدخلت هذه الدول الأجنبية بشق الطرق السياسية وبوسائل الضغط والوعود مع حكومات المنطقة لمنح الشركات الاحتكارية ذات الامتيازات حق استغلال مناطق النفط ، بشروط لم تكن ملائمة للحكومات المذكورة إذ كانت حصتها من الأرباح ضئيلة جداً ألحقت بالعراق خاصة غبناً دفعه وحفره الى ضرورة العمل على تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط الاحتكارية بشروط جديدة ترمي الى زيادة حصة الحكومة واتساع نطاق الانتاج . وفي سنة ١٩٥٢ تم فعلاً عقد اتفاقية جديدة تضمن المشاركة في الارباح بين العراق والشركات العاملة في العراق وكانت هذه الاتفاقية كسباً حقيقياً للعراق اذا ما قورنت بما سبقها من الاتفاقيات القديمة المتعلقة بامتيازات النفط . وبالنظر الى ما حتمته الأوضاع الاقتصادية والسياسية الراهنة فان شركات النفط العاملة في العراق اضطرت بسببها وبسبب مصالحها الخاصة الى تغيير سياستها من ناحية انتاج النفط مما اصبح معه شؤون النفط في العراق ذات أهمية عظيمة تبشر بمستقبل زاهر سيجعل العراق من أغنى مناطق النفط وأغزرها ، ليس في الشرق الأوسط فحسب بل وفي العالم أجمع .

ولقد خصصت الجمهورية العراقية ٧٠٪ من واردات نفطها للمشاريع العمرانية الرئيسية التي يرصدها ويقرها ويتولى ايداعها الى التنفيذ مجلس الاعمار العراقي مستعيناً بالهيئات الفنية العالمية المشهورة في درس المشاريع المقترحة ووضع الخطط التفصيلية لتنفيذها كما يستعين العراق اليوم باستخدام الفنيين الاجانب من ذوي الخبرة الواسعة ويعرض الشركات التي تمتاز بسعة الخبرة وبعد الصيت من شق البلاد الصديقة في أعمال هذه المشاريع

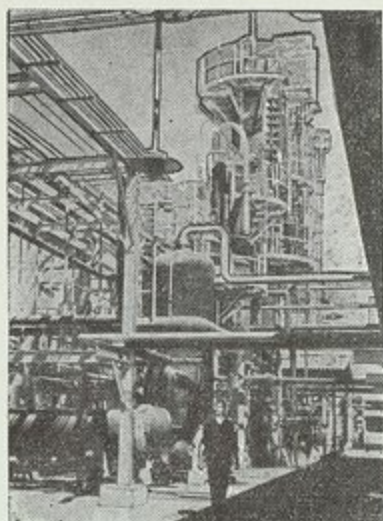
اذ أن العراق يمارس فعلا التعاون الدولي في ميدان الانشاء والاعمار بصورة ايجابية حرة لا استغلال فيها ولا مساس مطلقاً بسيادته أو التدخل في أي أمر من أموره الداخلية والخارجية وهو سائر في عهد الجمهورية بخطى ثابتة وعزم اكيد في سبيل تطور وتوسيع مشاريع الانشاء والتعمير في جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والصحية لضمان مصلحة الشعب العراقي .

أما فيما يتعلق بالدور الذي سيقوم به النفط في حياة العراق فيمكن اعتبار هذا السائل الخطير — عنصراً هاماً أساسياً ، يشعل ناراً ونوراً لتقدمه وازدهاره ورفقه ، وهو الى جانب ذلك عاملاً خطيراً في إدامة حضارته الحديثة وازدهارها . وفي زمن الحرب كما في زمن السلم سيظل النفط الأداة الفعالة في حقل الانتاج والحركة لقوة الأمم وتقدمها . والمشكلة التي يواجهها العالم اليوم فهي تلخص بكيفية تأمين هذه المادة الحيوية في المستقبل — بدون انقطاع — لسد حاجات الاستهلاك المتزايدة في جميع بلدان هذه الكرة الأرضية . هذا واذا ما علمنا بأن احتياطي العالم بأجمعه من النفط يقدر اليوم بما يبلغ حوالي ٣١,٢٥٥ مليون طن وأن الموجود في الشرق الأوسط من هذا المجموع هو (١٩,٣٠٠) مليون طن أي بنسبة ٦٣٪ من مجموع احتياطي العالم (١) ادر كنا عندئذ بأن العالم سوف يعتمد اقتصادياً على موارد النفط في بلاد الشرق الأوسط —ومن بينها العراق— الذي يعد اليوم من أغنى البلاد المخترنة للنفط في العالم (٢) . وعلى هذا الأساس فليس هناك مجال للشك أو الدهشة اذا شاهدنا كيف أن الدول الكبرى كانت وما زالت تتزاحم وتتطاحن من أجل الحصول على ، أو

Pratt — Peaceful uses of Atomic Energy U. S. Senate 84 (١)
U. S. Senate 84 Congress 1956 Washington D. C.

W. King — Middle East Oil — Europe's Life Blood" 1956 (٢)

التوصل الى ، تأمين هذا السائل الثمين الذي ينبثق اليوم بكيات هائلة في اراضي



البلاد العربية في الشرق الأوسط وخاصة إذا ما علمنا أن السياسة الاستراتيجية الدولية الحديثة تركز اليوم وتبني أركانها الأساسية وعناصرها المهمة على مواطن النفط أينما كان . والجمهورية العراقية من بين بلدان الشرق الأوسط تحتزن كميات هائلة من النفط في أراضيها وتشغل موقعاً استراتيجياً مهماً وخطيراً في هذا الميدان . وعندما نبحث في موضوع نفط العراق

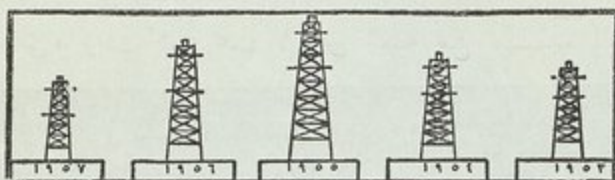
الذي يكون قسماً رئيسياً كبيراً من

احتياطي النفط في الشرق الأوسط فمن الضروري أن نلاحظ ، طبقاً للاحصائيات التي نشرتها شركة نفط العراق المحدودة بأن مجموع انتاج النفط السنوي في العراق خلال السنوات ١٩٥٣ لغاية ١٩٥٨ قد وصل الى النسب التالية :

السنة	مجموع الانتاج بالطن
١٩٥٣	٢٧,٠٠٥,٤١٢ طناً
١٩٥٤	» ٢٩,٢٧٢,٦٢٩
١٩٥٥	» ٣١,٦٤٣,٦٦٢
١٩٥٦	» ٢٩,١٦٢,٢٠٥
١٩٥٧	» ١٩,٩٣٦,٣٢٢
١٩٥٨	» ٣٥,٦٣٢,٠٠٠

ويلاحظ مما هو مبين أن النقص بين إنتاج سنة ١٩٥٧ و ١٩٥٧ وبين

إنتاج سنة ١٩٥٥ ناجم عن توقف محطات الضخ في الأراضي السورية عن العمل



بسبب نسفها من

قبل الجيش السوري

في سنة ١٩٥٦

اثناء العدوان

الثلاثي الغادر على مصر — الى أن استؤنف الضخ في ١١ آذار ١٩٥٧ بشكل

ضئيل النسبة للسابق — مما جعل معدل صادرات نفط العراق خلال سنة ١٩٥٧

(٢٠) مليون طن تقريباً بينما كان المأمول أن يصل معدل الانتاج في سنة ٩٥٧

الى اكثر من ٣٥ مليون طن . وهذه الاضرار سببت للعراق خسائر مالية

جسيمة قدرت حتى نهاية ٩٥٧ بحوالي (٥٦) مليون دينار ، والى جانب هذه

الخسارة المالية فان الخسارة التي قرر العراق تحملها من جراء وقف ضخ النفط

في شبكة أنابيب كركوك — حيفا منذ سنة ١٩٤٨ ، قد بلغت نحو ١٥٠

مليون دينار حتى اوائل سنة ١٩٥٨ (١) .

إن الجمهورية العراقية وشركات النفط العاملة في العراق تسعيان في الوقت

الحاضر على تنفيذ برنامج جديد يهدف الى زيادة إنتاج النفط وتصديره، والمأمول

أن يزداد إنتاج النفط في العراق الى (٤٥) مليون طن خلال العامين أو الثلاثة

القادمة بعد أن يتم إنشاء الميناء البحري في جنوب العراق علاوة على تنفيذ برنامج

يرمي الى زيادة الانتاج في الحقول الشمالية من الجمهورية .

(١) تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب العراقي تاريخ ١٢ / ١ / ٥٨ .

ولا ريب أن الـ (٢٠٠) مليون طن التي استخرجت من حقول نفط العراق منذ ثلاثين سنة حتى الآن لا تزيد نسبتها على ٦٪ من الـ (٣٠٠٠) مليون طن التي مازالت كامنة تحت الأرض الغنية من هذه البلاد، وهذا المعدل أي



منظر جوي لبغداد

الـ (٣٠٠٠) مليون طن قد يتغير تغييراً أساسياً بعد سنة ٩٥٩ وخاصة بعد ان عثر على النفط في لواء الديلم الواقع في غربي العراق وذلك نتيجة لعمليات الحفر العميق التي تقوم به شركة نفط الموصل هناك . فاذا أخذنا بين الاعتبار مجموع الاحتياطي الحالي لحقول النفط في العراق ، فان مجموع عوائد العراق المنتظرة

من هذا المجموع ، قد يبلغ حوالي (١٠) آلاف مليون دينار أو أكثر في سنوات الخيز المقبلة (١) .

إن رفض بعض الشركات العاملة في منطقة الشرق الأوسط الادلاء بالمعلومات المتعلقة بتكاليف إنتاج النفط يجعل من غير السهل معرفة وتحديد معدل الانتاج بشكل دقيق وصحيح ، إلا أن التقرير الخاص الذي وضعته اللجنة التجارية المختصة بشؤون النفط الى مجلس الشيوخ الأمريكي والذي نشر في واشنطن سنة ١٩٥٢ من قبل الحكومة الامريكية، اوضح بأن معدل تكاليف الانتاج في بعض بلدان الشرق الاوسط — بعد تنزيل عائدات النفط للحكومات المحلية — يبلغ بصورة تقريبية حوالي (٣٠) سنتاً اميركياً للبرميل الواحد (٢) ، وإذا ما تورن هذا المعدل بمعدل تكاليف الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية أو فنزويلا فيلاحظ أن هناك فرقاً شاسعاً بين المعدلين ، فكلية الانتاج للبرميل الواحد في امريكا ، تبلغ حوالي (١/٨٥) دولاراً أي ستة أضعاف معدل تكاليف الانتاج في الشرق الأوسط ، وفي فنزويلا تبلغ كلفة الانتاج حوالي (٨٥) سنتاً وهذا المعدل يعادل حوالي ثلاثة أضعاف معدل الانتاج في الشرق الأوسط عموماً (٣) . وهذا العامل هو من العوامل المهمة الذي أدى إلى تنمية إنتاج النفط في العراق بصورة خاصة ، وفي الشرق الاوسط بصورة عامة ، علاوة على عامل آخر مهم ، هو الزيادة الحاصلة في استهلاك النفط في اوروبا الغربية التي ليست بلاداً منتجة للنفط وكل ذلك جعل نفط الشرق الأوسط ينافس نفط الولايات المتحدة

(١) مجلة أهل النفط العدد ٧٢ - ١/١٠/١٩٥٧ (شركة نفط العراق المحدودة) - بغداد .

(٢) من تقرير اللجنة التجارية الاقتصادية المختصة بشؤون النفط والمرفوع الى مجلس الشيوخ الأمريكي - مطبعة الحكومة واشنطن ١٩٥٢ .

(٣) نفس المصدر .

الاميركية وفنازويلا حتى في تلك البلاد نفسها . أما نفط العراق فهو يمثل اليوم دوراً مهماً خطيراً في توفير الحاجة القصوى من هذه المادة الحيوية للقارة الأوربية ، أو بعبارة أخرى فإن اوربا الغربية تعتمد كلياً في صناعتها وحاجتها من النفط على العراق بصورة خاصة ، وعلى بلاد الشرق الأوسط بصورة عامة . وقد ابانت الحوادث الاخيرة بعد العدوان الثلاثي الغادر على مصر عقب حوادث قناة السويس ان اوربا الغربية بحاجة ماسة للشرق الأوسط اكثر من حاجة شرق الأوسط الى اوربا اذ بدون نفط الشرق الأوسط فإن اقتصاديات وصناعة اوربا كادت تتعرض للانهييار التام في سنة ١٩٥٦ واول سنة ١٩٥٧ .

أما فيما يتعلق بالشركات العاملة في العراق فإن هذه الشركات الدولية ذات الامتيازات التابعة للنقابة الانتاجية (Cartel) تمثل مصالح دول عديدة — بريطانية وأمريكية وفرنسية وهولندية كما وأن معظم الفرقاء في الشركة هم بحد ذاتهم شركات نفط عالمية ، ولذلك فقد أصبحت مصالح النفط في العراق خاصة والشرق الأوسط عامة من المصالح الدولية ما عدا ايران التي أصبحت ملكية النفط فيها شركة وطنية إيرانية . ولهذا السبب فقد تحكمت هذه الشركات الأجنبية العاملة في العراق والشرق الأوسط والتي تتولى الانتاج مع فرقائها من شركات النفط العالمية ، ليس في موارد نفط العراق فحسب بل بموارد منطقة الشرق الأوسط قاطبة كما أنها سيطرت على صناعة النفط واحتكرت وسائل نقله وتسويقه في جميع أنحاء العالم . هذا وبغية تأمين مصالحها التجارية التامة فقد عقدت هذه الشركات الاحتكارية اتفاقيات فيما بينها وبين الشركات العالمية المتصارعة على النفط ، تعهدت بموجبها بالتعاون المشترك التام في سبيل مصلحة جميعها وتفاهمت تفاهماً كلياً يستهدف الى ايقاف المنافسة الضارة بمصالحها . وكانت شركة نفط العراق مع الفريق الذي تألفت منه هذه الشركة أول من أسس

فكرة احتكار الانتاج ووسائل التكرير والتسويق المشترك وذلك بموجب اتفاقية
الخط الأحمر المؤرخة في عام ١٩٢٧ . فانتاج النفط خارج أوروبا الغربية وخارج
الولايات المتحدة الأمريكية متركز الى حد كبير في أيدي هذه الشركات
الاحتكارية الكبرى التابعة للنقابة الانتاجية (Cartel) والمعلوم أن جميع هذه
الشركات الاحتكارية لها مصالح مهمة ومشتركة في سياسة تحديد انتاج النفط
في العالم وتقسيم كمياته المنتجة بينها . والشئ الذي يقلق بال هذه الشركات في
الظروف الحالية هو ظهور بعض شركات النفط المستقلة (ايطالية ، ألمانية ،
يابانية) في ميدان المنافسة في منطقة الشرق الأوسط ، ويبدو أن تأثير هذه
المنافسة ، الصغيرة نسبياً في الحال الحاضر ، ستكبر وتتعاظم ويظهر تأثيرها على
الشركات الكبرى في المستقبل من ناحية زيادة الانتاج والتسعير والتسويق وزيادة
نسبة العائدات للبلاد التي تمتلك النفط .

وهناك موضوع هام آخر يواجه دول الشرق الأوسط بصورة عامة
والجمهورية العراقية بصورة خاصة وهو موضوع نقل النفط . وشبكات خطوط
أنابيبه ، إذ أن مشكلة نقل نفط العراق الى الخارج كانت من أهم المشاكل التي
حالت دون تنمية الانتاج في هذه البلاد ، لأن طاقة الأنابيب التي تنقل نفط
العراق الى شاطئ البحر الأبيض المتوسط لها تأثير مباشر على الانتاج في
العراق . ومنذ أزمة السويس في اواخر سنة ١٩٥٦ أولت الدول الأوروبية
بصوره خاصة والولايات المتحدة الاميركية بصورة عامة عظيم الاهمية لمسألة نقل
النفط من منطقة الشرق الاوسط الى أوروبا الغربية . وقد درست تلك الدول ،
خلال سنة ١٩٥٧ ، الوسائل التي يمكن بواسطتها تأمين سلامة شبكة أنابيب
النفط الحالية وشبكة النفط الجديدة المنوي إنشاؤها في الشرق الاوسط ، وعقدت
لهذا الغرض مؤتمرات بين الشركات العالمية المهمة دار البحث أثناءها في موضوع

هذه الأنايب ثم أعقبها بعض الاقتراحات الجديدة ، وتتلخص أهمها ، بإنشاء أنابيب نفط اضافية جديدة عبر تركيا الى مرفأ الاسكندرونة ، القصد من إنشائها ، زيادة إنتاج النفط في منطقة الشرق الاوسط بصورة عامة والعراق بصورة خاصة . إذ تعتبر تلك الشركات أن أنابيب النفط تختصر المسافة اللازمة لنقل النفط من جهة ، وتعجل بإصاله من حقوله الى البحر الابيض المتوسط ، وبذلك يتحقق وفر في التكاليف ، مما يزيد قوة المنافسة لصالح العراق ودول الشرق الاوسط التي تنتج النفط لغزو الاسواق العالمية به . إلا أن العراق لم يوافق على هذا الاقتراح وأصر على أن لا تمر أنابيب نفطه إلا في البلاد العربية . أما إيران فقد وافقت على هذا الاقتراح وأعلنت موافقتها في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٧ أنه قد تم بين شركة النفط الايرانية الوطنية واحدى الشركات الامريكية على مد أنابيب النفط من منطقة (قم) الايرانية الى مرفأ الاسكندرونة في تركيا ، وأن الخط المذكور سيمر مباشرة من الاراضي الايرانية الى الاراضي التركية حتى يصل الاسكندرونة دون المرور بالاراضي العراقية .

وهناك مشكلة جديدة أخرى وهي قضية ناقلات النفط الضخمة ومنافستها الشديدة لمشاريع أنابيب النفط الحالية في الشرق الاوسط . وكتبت مجلة التايم الاسبوعية بعددها الصادر في ٧ أيار ١٩٥٧ مقالا مهماً حول هذا الموضوع ومن أهم ما جاء فيه أن معظم شركات النفط العالمية شرعت ببناء اسطول كبير من الناقلات الضخمة ، ناقلات النفط التي تزيد حمولة كل منها على (١٠٠) الف طن لتستطيع نقل النفط من الخليج العربي عن طريق رأس الرجاء الصالح دون المرور بقناة السويس موفرة بهذا الطريق المبلغ الذي تدفعه كرسوم المرور بالقناة والبالغ (١٨) سنتاً للبرميل الواحد أو ما يعادل (٦٥) فلساً .

ولكن مما لا ريب فيه ان نقل النفط ببحراً عن طريق رأس الرجاء الصالح ،



إحدى ناقلات النفط

مهادعت الشركات
بأن نقله يكلف
أقل من نقله عبر
قناة السويس ،
أمر غير صحيح ،
ذلك لأن طريق
رأس الرجاء الصالح
يزيد كثيراً من
تكاليف النقل
ويطول من وقته .
لذا فيعتقد ان
الشركات

الاحتكارية ومن ورائها الغرب سوف لا يتمكنان، مهما حاولا، من تحويل حركة النقل التجاري المختصرة عن قناة السويس ، لأنه من الصعب جداً تحويل هذه الحركة عن البحر الأبيض المتوسط الذي له في ميدان الملاحة الدولية مزايا تجارية واقتصادية في غاية الخطورة والاهمية .

وهناك بعض الشركات العالمية التي تتسابق اليوم في بناء هذه الناقلات الضخمة وتعمل كذلك على زيادة حمولتها لاستيعاب اكبر كمية ممكنة من النفط الخام. وقد دفع هذا التسابق السريع الى تطور صناعة هذه الناقلات على الدوام - وتقوم إحدى الشركات الالمانية الشهيرة في مدينة هامبورغ على تحقيق الاختراع وهو عبارة عن قربة كبيرة من مادة المطاط تملأ بالنفط وتقوم بالوظيفة التي تقوم

بها ناقلات النفط الضخمة وتبلغ طول هذه « القربة » حوالي ٣٠ متراً ، وبوسعها أن تستوعب ١٠ آلاف طن من النفط. ويتوقع الخبراء لهذه القرب نجاحاً عظيماً في المستقبل إذ لا تعدو نفقات انتاجها واحد من عشرة من نفقات انتاج ناقلات النفط الضخمة ولا يستغرق صنعها سوى مدة وجيزة من الزمن لأنها تصنع من مادة اللدائن المطاطية ومن نفس المادة التي تصنع منها قوارب المطاط المستعملة في الجيش والبحرية . هذا وسيصبح بإمكان بواخر الجر الاعتيادية عبور المحيطات بها بكل سهولة ونقلها من قارة الى أخرى بثمان زهيد جداً وسيصبح بإمكان باخرة الجر الواحدة سحب أربع قرب نفط خلفها (أي سحب ٤٠ الف طن من النفط دفعة واحدة) (١) . وإذا ما تحقق هذا المشروع خلال السنوات القادمة فإن أنابيب النفط ستواجه فعلاً منافسة هائلة ، لا سيما اذا علمنا ان هذه الناقلات ستتمكن من نقل (٤) ملايين برميل من النفط في اليوم من بلاد الشرق الاوسط المنتجة له وان تكاليف اوصول النفط بهذه الوسائط ستكلف أقل من كلفته بواسطة الأنابيب ، علاوة على أنه سيشجع الشركات على التفكير بهذا المشروع البعيد الهدف بدلاً من التفكير في توسيع أنابيب النفط في منطقة الشرق الأوسط .

والشركات الاحتكارية الكبرى تدرس اليوم بعض الاقتراحات التي ترمي إلى إشراك حكومات المنطقة في بناء ومد الأنابيب عبر أراضيها وذلك لتأمين حماية الأنابيب من قبل تلك الحكومات وللحيلولة بهذه الطريقة دون تخريب الأنابيب في المستقبل في تلك المناطق إذ تكون تلك الحكومات هي الخاسرة إذا ما أصاب الأنابيب أي عطب أو شلل .

ومن بين بعض الاقتراحات الجديدة المتعلقة بموضوع أنابيب النفط ، أقترح آخر يرمي الى إيجاد شبكة أنابيب أساسية للبلاد العربية تمتد الى البحر الابيض مارة عبر أراضي الاردن وسوريا ولبنان ومنتشرة الى الكويت والمملكة العربية السعودية والعراق وايران على أن يكون — بموجب هذا الاقتراح — تمويل هذا المشروع الضخم بقرض من البنك الدولي ومن الدول التي تمر عبر أراضيها أنابيب النفط . ولكن مما لا شك فيه ان الاقتراح الرامي الى إيجاد هذه الشبكة من خطوط الانابيب النفطية العربية ، أمر في غاية الاهمية ، ولا بد من أن تدرس الدول العربية المعنية بهذا الموضوع هذا الاقتراح درساً دقيقاً من كافة نواحيه .

وهناك ناحية أخرى في غاية الاهمية وهي تتعلق بأسعار نفط الشرق الاوسط وكيفية تحديد تلك الاسعار والطريقة التي يستند على اساسها التسعير الحالي ، وقد ارتبطت أسعار نفط الشرق الاوسط وفي ضمنه العراق منذ بدء الاتفاقات الامتيازية المتعلقة بالنفط — بالاسعار التي تقررها امريكا — وقد تأسست هذه النظرية بسبب ان القاعدة التي فرضتها الشركات الاحتكارية العالمية اعتبرت ان اسعار النفط عامة، يجب ان تكون اسعاراً عالمية واحدة لذلك فيجب ان تتوحد في جميع انحاء العالم وقد فرضت تلك الشركات لهذا الغرض ان سعر السوق للنفط في امريكا هو السعر الذي يمثل الاسعار الحقيقية للنفط في العالم ، وعلى هذا الاساس فقد حدد سعر البرميل لنفط الشرق الاوسط منذ سنة ١٩٤٩ بسعر (١/٧٥) دولار — — تسليم الخليج العربي (FOB) وحدد هذا السعر استناداً الى طريقة تسمى في الاوساط النفطية العالمية : طريقة التساوي (Equalization Point) والمعتقد ان هذه الطريقة — بقدر ما تتعلق بمصلحة العراق او بمصلحة بقية البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط — هي لفائدتهم ، وذلك لأن عائدات النفط تستند عند احتساب الارباح على اساس هذه الاسعار ،

فاذا كانت هذه الاسعار مرتفعة ، ارتفعت بموجبها ارباح وعائدات الحكومات المعنية في الشرق الاوسط والعكس بالعكس .

ومن ناحية اقتسام العراق الأرباح مع الشركات العاملة في العراق على أساس المناصفة فهناك آراء كثيرة حول هذا الموضوع ، ومنها مثلا لو ان الحكومة العراقية فرضت الضرائب المحلية على شركات النفط العاملة في العراق لكانت حصة الحكومة العراقية تماثل ٧٠ ٪ بالمائة من الثمن . والاعتقاد السائد هو انه قد يمكن تطبيق هذه القاعدة على بقية البلدان المنتجة للنفط في الشرق الاوسط ولا سيما بعد ان عقدت بعض البلدان في هذه المنطقة اتفاقيات جديدة جعلت مجموع حصة العائدات بمعدل (٧٠) بالمائة من الأرباح ، ومثل ذلك هو اتفاقية الحكومة الايرانية مع المنظمة الايطالية (مؤسسة اني للنفط) واتفاقية اليمن مع الشركة الالمانية (داهلمان) واتفاقية المملكة العربية السعودية مع الشركة اليابانية (نيبون) .

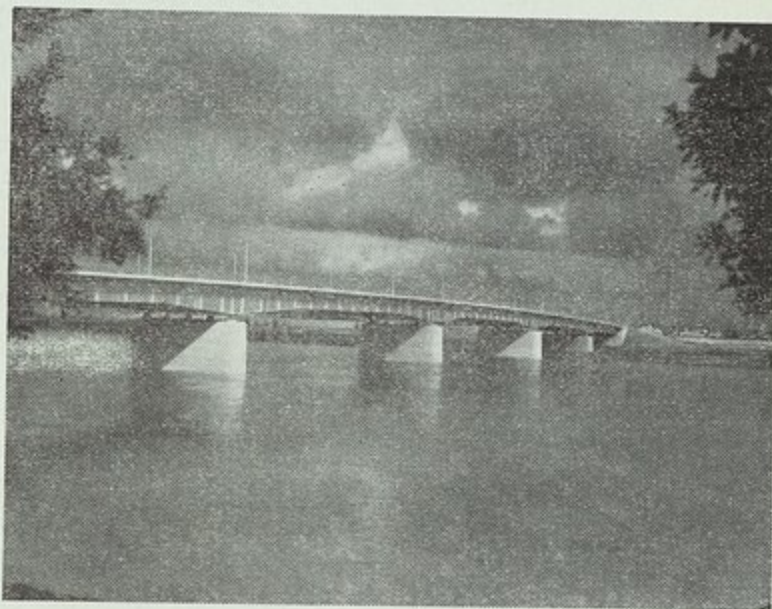
وعلى رئيس منظمة النفط الايطالية - اني - التابعة للدولة الايطالية ، في خطاب القاه في روما امام رئيس الجمهورية الايطالية حول شؤون النفط في الشرق الاوسط بحث فيه القضايا الاقتصادية والسياسة النفطية وكيفية تمويل هذه المادة الحيوية لأوروبا الغربية ومن اهم ما جاء في الخطاب ، ان العلاقات بين البلاد المنتجة للنفط في الشرق الاوسط وبين البلاد الاوربية المستهلكة له وشركات النفط الدولية والبلاد التي يمر فيها يجب اعادة النظر فيها بصورة جذرية ، بشكل يعاد النظر في نظام الروابط القائمة بين البلاد المنتجة للنفط في الشرق الاوسط وبين هذه الشركات الاحتكارية التي بقيت منذ زمن تأسيسها حتى الآن تنفرد وحدها بالثروة النفطية ، غير مراعية سوى مصالحها الشخصية . وأعرب رئيس منظمة النفط الايطالية عن اعتقاده الجازم بأن الاتفاق الجديد المعقود بين مؤسسة

(ايني) الايطالية وشركة النفط الايرانية الوطنيين قد عالج هذه المشاكل كما انه بدّل تديلاً كلياً القاعدة التقليدية القديمة فيما يخص بتوزيع الارباح بالمناصفة بين الشركات صاحبة الامتيازات والدول المنتجة للنفط واعرب عن اعتقاده بأن الاتفاق سيمكن الدولة الايرانية من الحصول على رسوم الانتاج والضرائب بالاضافة الى نصف الأرباح المنتظرة وان الاتفاق المذكور بشكله الجديد سيحدث انقلاباً جوهرياً في طبيعة العلاقات القائمة الآن بين البلاد التي منحت بعض الامتيازات للشركات الدولية المتمتعة بالامتيازات — امتيازات النقيبـة الانتاجية — (Cartel) وانه سيكون أساساً لاعادة تنظيم هذه العلاقات على قواعد جديدة وعلى احترام المصالح وحقوق البلاد صاحبة حقول النفط .

وأكد رئيس منظمة النفط الايطالية وجهة نظره بهذا الاتفاق وقال بان البلاد الغنية بالنفط ستحول فكرة الاقتصاد على الحصول على الضرائب والرسوم القديمة الى الفكرة الجديدة التي تهدف الى مشاركتها للشركات الدولية الاجنبية جنباً الى جنب في انتاج النفط وان هذه القاعدة تطابق المقتضيات الاقتصادية والسياسية في تلك البلاد فضلاً عن تلافيها لاسباب الاحتكار والاحجاف وتضارب المصالح بين الشركات الاحتكارية الدولية السبع الشقيقة المتحركة في شؤون النفط والتابعة للنقابة الانتاجية (Cartel) والى تسلطها الاقتصادي الذي تجاوز كل حد من حدود التسامح . وقد أعاد العراق فعلاً على بساط البحث نسبة العائدات من النفط وامكان زيادة هذه العائدات من الشركة اذا تأكد فعلاً تنفيذ المؤسسة الايطالية لنصوص الاتفاقية المعقودة بينها وبين الحكومة الايرانية والتي تم التفاهم بموجبها على دفع مجموع يقدر نسبته ٧٥ بالمائة من الثمن الى الحكومة الايرانية .

ان حكومات الشرق الاوسط لم تعد تعتبر بعد تبدل الاحوال السياسية والظروف الدولية شركات غافلة ، كما كان عليه الامر قبل ثلاثين عاماً . فجميعها

تهتم اليوم اهتماماً بالغاً بعمليات شركات النفط التي منحتها الامتيازات لاستثمار النفط وجميع هذه الحكومات تطالب بمضاعفة الانتاج وزيادة نسبة العائدات وهي الى جانب ذلك تشجع دخول بعض المنتجين المستقلين ممن ليست لهم مصالح



« جسر الموصل »

في الانتاج في أماكن أخرى ، وذلك لمضاعفة استثمار نفطها على مقياس أوسع واكتشاف حقول نفط جديدة في أراضيها وكل هذه القضايا توضح بان الاتفاقيات القائمة الآن ليست مثالية وخاصة فيما يتعلق باحتساب عائدات النفط على أساس المناصفة اذ لا بد من فرض بعض الضرائب المحلية على شركات النفط العاملة في العراق .

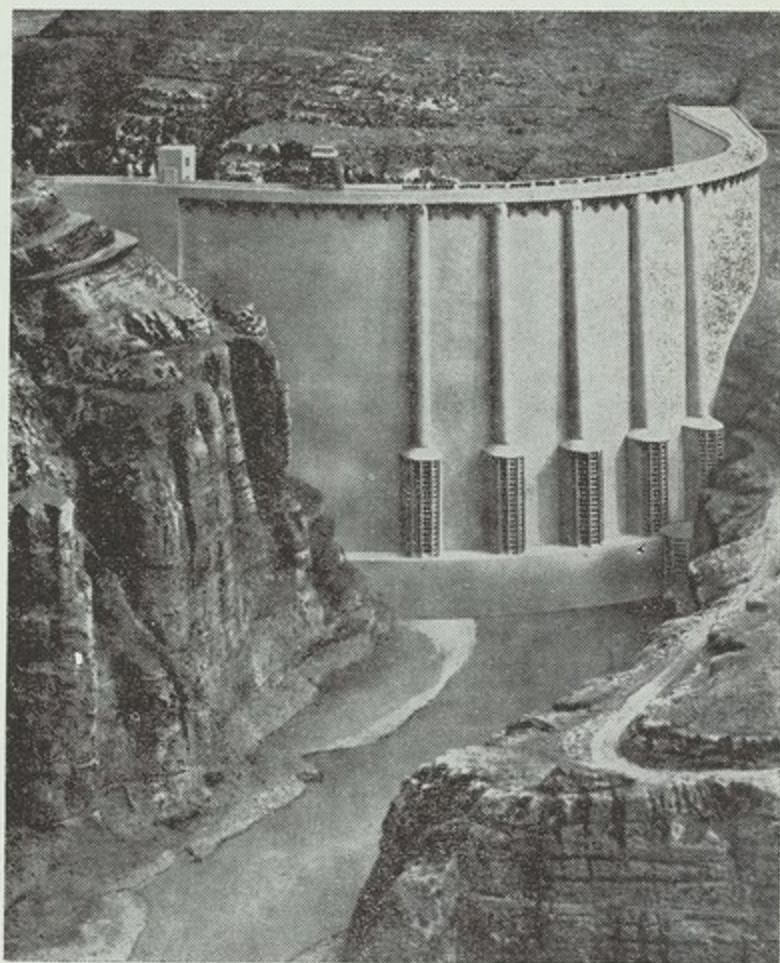
وبالخلاصة ، ان النفط الذي له اليوم الدور الرئيسي في اقتصاد العراق سترزداد أهميته ويضعف الارتفاع منه أكثر وأكثر في الظروف الحالية التي يحتاج فيها الى موارد اضافية لتمويل مشاريعه المهمة وذلك اذا ما توصل العراق

في المستقبل الى عقد اتفاقية جديدة مع الشركات العاملة في البلاد على أساس دفع هذه الشركات رسوم الضرائب التي ستؤمن بحمد ذاتها ربحاً اضافياً للعراق بنسبة (٢٠ ٪) زيادة على (٥٠ ٪) الحالية ليصبح مجموع ارباح الحكومة العراقية يعادل الى ما يقرب من ٧٠ ٪ من الثمن بدلا من القاعدة التقليدية الحالية التي تستند الى توزيع الارباح بالمناصفة بين الحكومة والشركات العاملة في العراق . هذا وان الاهمية الفاتكة لموارد نفط العراق ترجع بالدرجة الاولى الى المؤهلات غير المحدودة التي يقدمها النفط في الوقت الحاضر لرفع مستوى المعيشة في هذا القطر الهام الذي له اليوم ميزة حيوية في منطقة الشرق الأوسط . وقد أصبحت بعد الحرب العالمية الثانية صناعة النفط في العراق ذات مستقبل باهر وذلك بسبب الامكانيات العظيمة من موجودات النفط الخام الكامنة في بقاع البلاد وطلبات اوربا الغربية المتزايدة من النفط بسبب الاستهلاك المتضاعف من هذه المادة الحيوية التي أصبحت حياة اوربا الغربية تعتمد عليها اليوم كل الاعتماد . هذا بالإضافة الى كل ذلك فان الولايات المتحدة أصبحت دولة مستوردة للنفط وسوف تضطر في المستقبل حتماً الى استيراد النفط من بلاد الشرق الاوسط .

ويدل هذا الوضع دلالة حاسمة على ان العالم بمجموعه سيزداد اعتماداً من الناحية الاقتصادية عاما بعد عام وبصورة ملحّة على احتياطي النفط في بلاد الشرق الأوسط ، ولذلك فان بلاد العرب الغنية بموارد النفط وفي مقدمتها العراق ستقوم بدور تزايد أهميته يوما بعد يوم في ميدان الاقتصاد الدولي — والاقتصاد في يومنا هذا هو محور السياسة بل عاملها الاساسي الاول .

إن اغلبية الشعب العراقي الذي كابد الضيق المالي والتأخر الصناعي والزراعي ما زال عارياً وجائعاً وجاهلاً ، وان عريه وجوعه وجهله الذي كان يعود سببه ، علاوة الى الأسباب الأخرى ، الى حرمانه — في السابق — من موارد بلاده

الطبيعية سيزول عندما تستفيد البلاد استفادة فعلية من مواردها بشكل اوسع ،
بحيث تضمن للشعب العراقي على مختلف طبقاته ، من الاستفادة الحقيقية من هذه



من مشاريع الاعمار في الجمهورية العراقية « خزان دوكان »

الثروات الطبيعية الهائلة ، وذلك بتأسيس وتطوير صناعات جديدة ضخمة تتوجه
بالنفط نحو نواحي هذا التصنيع وعلى مقياس ومراحل واسعة وقوية ، إذ لا ريب

فيه ان النفط اصبح مصدراً هاماً من مصادر الطاقة ومن العناصر الرئيسية للحياة الصناعية العصرية في أي بلد ينشد التقدم ويهدف الى رفع مستوى الحياة بين افراد شعبه .

وجدير بالذكر ان البلاد المتكاملة صناعياً والقوية بنفس الوقت بسيطرتها السياسية والاقتصادية ، تعتمد كثيراً وتحرص كل الحرص على الحفاظ بالفوارق الشاسعة التي تفصل تطورها في ميدان الصناعة والاقتصاد عن التأخر الصناعي والاقتصادي السائد في البلاد المفتقرة او المتخلفة فيها الصناعة . ولهذا السبب المهم فان الدول الاستعمارية الكبرى كانت تحارب منذ بدأ نفوذها وتطوير سياستها التوسعية ، التي لم تحدد عنها حتى يومنا هذا ، تحارب جميع الحركات الوطنية في العالم اجمع ، إذ انها تعلم علم اليقين ، ان محور الحركات الوطنية ، هو من حيث الأساس وقبل كل شيء ، تصنيع البلاد الزراعية بشكل يمكن معه تحقيق الانسجام بين الحركة والتطور الزراعي والحركة والتطور الصناعي ضمن إطار الاقتصاد الوطني . ويستدل من هذا الوضع ان التقدم الصناعي وتطوره قد خرج اليوم ، خروجاً واسعاً ، عن المرحلة التي كان النفط يعد في « مرحلة الاستثمار » وذلك عندما كانت تقوم الشركات الاحتكارية الكبرى ذات رؤوس الأموال الضخمة بتحقيقها ، الى « مرحلة التطاحن الدولي » ، وذلك بقدر ما يتعلق هذا الأمر في مجالات التنافس على المصالح النفطية .

ومن ناحية اهمية مادة النفط في الحقل الصناعي ، فيمكن الجزم بأن هذا السائل الخطير لم يعد ينظر اليه ، كالسابق ، على انه صالح للاستهلاك فقط . والحقيقة التي لا جدال فيها ، ان النفط ، اصبح في يومنا هذا ، العامل الأساسي المهم ، الذي تستند عليه ، انتاج مختلف المواد الجديدة ، على اصنافها وانواعها المختلفة . وتقدر هذه المصنوعات المعمولة من النفط ومنتجاته بما تزيد على (١٠٠٠)

صنف (١) وبعبارة اخرى لم يعد بعد اليوم ، ينظر الى النفط ، كمادة من المواد ، بل اصبح النفط فعلا مصدر صناعة ضخمة ومهمة قائمة بذاتها . ويأمل العراق ان يؤسس ويطور هذه الصناعة في البلاد في وقت قريب .

ولا مندوحة من الاشارة الى ان اتفاقيات النفط وما يمكن أن يليها من تغيير وتبديل نافع ، علاوة على المشاريع المنتظرة لزيادة وتوسيع انتاج النفط وصناعاته في العراق ، فانها ، ولا شك ، ستكون من العوامل الرئيسية المهمة التي ستمكن العراق من ان يصبح من أغنى بلدان الشرق الاوسط ، اذ سيكون بوسع ، أن يحصل في السنوات المقبلة من عائدات النفط المتزايدة ومن اتساع مدى امكانياته الاقتصادية الأخرى على موارد كافية لرأس المال المطلوب لتطوير وتوسيع مشاريعه العمرانية والصناعية والزراعية على اوسع نطاق ممكن وهذه ستجعل مستقبل البلاد براقا زاهراً يرجى منه كل الخير والبركة . لذلك فان تنظيم علاقات الجمهورية العراقية مع شركات النفط الاجنبية سيلعب دوراً كبيراً في رسم سياستها الاقتصادية .

والكنز الدفين — النفط — هو اليوم الممول الوحيد للرأسمال المطلوب لمشاريع الاعمار الجديدة في الجمهورية العراقية . إلا أن اعتماد اقتصاد العراق سوف لا يقتصر في المستقبل على عوائد النفط فقط — إذ أن النفط يمثل مصدراً واحداً من مصادر الثروة الرئيسية في البلاد ، فلذلك لا يمكن في المستقبل اعتماد العراق بصورة كلية على هذا المصدر وحده ، ولهذا فقد أخذت الجمهورية العراقية هذه الناحية المهمة بنظر الاعتبار وتبنت هي بنفسها مبدأ التخطيط الاقتصادي في عهدها الجمهوري مستهدفة تحرير هذه المشاريع من اعتمادها الكلي على النفط . وما يلاحظ بهذا الصدد أن إحياء ملايين الفدادين من الاراضي الزراعية

وتصنيعها وزرعها وتوزيع القسم الأعظم منها على الفلاحين ، وبناء السدود وخزانات المياه ، وتحسين وتوسيع الري ، وبناء محطات توليد الكهرباء وإنشاء مصانع الكبريت والغاز والاسمنت والنسيج وغيرها ، ما هي إلا مشاريع ترمي قبل كل شيء الى تنوع مصادر الثروة في البلاد تنوعاً يحول دون ارتباط مقدرات اقتصاد العراق بمصير النفط بمفرده . فالاقتصاد الذي يرتكز على قاعدة واحدة فقط — إذا ما انتابته أزمة حادة — يكون عرضة للانحيار والدمار ، أما الاقتصاد الذي يستند على قواعد كثيرة ومتنوعة ومستقلة بعضها عن بعض ، يكون قوياً عتيداً لا تهزه الهزائز مهما طرأ عليه من رجات . وهذا هو السبب الأساسي الذي حدا بالجمهورية العراقية أن تأخذ بنظر الاعتبار والأهمية هذه النقاط الرئيسية وأن تصمم على سياسة اقتصادية جديدة رسمتها منذ قيامها والتي تهدف الى استثمار عوائد نفط العراق استثماراً مركزاً وموجهاً لتمويل المشاريع الضخمة المنتجة التي ستكون في المستقبل أعمدة العراق الاقتصادية الأساسية علاوة على كنزه الدفين — النفط — الذي أصبح عاملاً مهماً ليس للثروة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية فحسب ، بل عاملاً مهماً لاكتساب العراق قوة عظيمة به في الحقل الدولي أيضاً .

لقد اتسمت سياسة الجمهورية العراقية الاقتصادية بوضع مخطط يشتمل على مشاريع اقتصادية واسعة ومتعددة في مختلف المجالات الزراعية والصناعية اللتين يحتلان اليوم الأهمية الكبرى في هذا الباب . لذلك فقد تبنت الجمهورية العراقية بنفسها مبدأ التخطيط الاقتصادي الذي سيستند على موارد الثروات والقوى الطبيعية في البلاد ، وهي لهذا السبب عاملة على خلق الاجهزة الفنية والكفوة للتنفيذ والانجاز . ولأجل توزيع المسؤوليات والأعمال في جهاز الحكومة ورفع كفاءته ، فقد صممت الحكومة على تكوين مجلس أعلى للتخطيط الاقتصادي

وكذلك احدث وزارة للتخطيط الاقتصادي ووزارات جديدة أخرى كوزارة الصناعة ووزارة الاصلاح الزراعي ووزارة التجارة ووزارة النفط .

أما فيما يتعلق بالسياسة النفطية التي ستتبعها الجمهورية العراقية ، فقد ادلى سيادة رئيس وزرائها في اواخر شهر تموز ١٩٥٨ البيان التالي بهذا الشأن :

« نظراً لأهمية النفط للاقتصاد العالمي تود حكومة الجمهورية العراقية أن تعلن عن حرصها على استمرار استخراج النفط وجريانه وتجهيزه للأسواق التي يباع فيها وذلك لأهميته للأثرة القومية والمصالح الاقتصادية والصناعية الوطنية والدولية ... وهي تحترم التزاماتها مع الفرقاء المعنمين وقد اتخذت جميع الخطوات الضرورية لصيانة آبار النفط ومراكز الضخ والانابيب وجميع المنشآت الاخرى داخل حدود الجمهورية العراقية . وستعمل حكومة الجمهورية العراقية في الوقت نفسه على حماية مصالحها القومية العليا وتأمل من ذوي العلاقة ان يتجاوبوا مع رغبتها هذه في استمرار هذا المرفق الحيوي لمنفعة الاقتصاد الوطني والاقتصاد الدولي معاً . »

هذا ومع ما للنفط من اهمية بالغة في الاقتصاد الوطني في جمهورية العراق ، فيبدو ان الحياة الاقتصادية في البلاد ستقوم في النهاية وبصورة دائمة وثابتة على أساس تنمية مواردها الزراعية والصناعية معاً وبوقت واحد . وان العراق رغم كونه بلداً زراعياً من حيث الاصل والطبع ، إذ حبته الطبيعة مساحات شاسعة من أراضي خصبة ومياه غزيرة وموارد حيوية طبيعية لا تفتى وذات قيمة غالية ، إلا أن هذا الطابع الزراعي لا يقف مطلقاً وابدأً حائلاً دون تصنيع العراق ولا يناقضه قيد شعرة . لذلك فقد قررت حكومة الجمهورية العراقية وضع الخطط والمشاريع الجديدة لجعل العراق بلداً زراعياً وصناعياً معاً وقد استهدفت تحقيق ثلاثة امور جوهرية أساسية لأقامة حياة الشعب المادية على أساس سليم :

الأولى : التصنيع ، وينفذ على مراحل .

الثانية : الزراعة وتوزيع الاراضي الزراعية واصلاح الريف، وينفذ فوراً .

الثالثة : استثمار الثروات والقوى الطبيعية على اسس علمية حديثة وينفذ على أوسع نطاق ممكن .

والحقيقة اننا نعيش اليوم في عصر الذرة أو على الاقل في عصر الآلة ، وليس عندنا في بلادنا من الآلة ، صغيرة كانت أو كبيرة ، كما ليس عندنا ايضاً حتى من المصانع الحيوية الأولية لانتاج الآلات والأدوات الاساسية الضرورية التي يمكن ان نعول عليها في بلادنا فضلاً عن الصناعات الخفيفة والثقيلة الأخرى التي نفتقر اليها كل الافتقار . هذا رغم ان ثرواتنا والقوى الطبيعية الهائلة باقية في أغوار ارض بلادنا كما كانت عليه منذ قديم الزمان والمهود ، ولا يعوزنا سوى الخبرة الفنية ورأس المال وهذين الأمرين ليس من العسير الحصول عليها إذ أن طاقة العراق المادية من ثروته النفطية والكبريتية وكذلك ظروفه الاقتصادية على أحسن ما يرام من كل الوجوه ، لذلك فلا بد للعراق من ان يضرب بسهم وافر في مستقبل حياته الصناعية الى جانب الحضارة العالمية التي سبقته بأشواط عديدة بسبب السيطرة الأجنبية التي حالت في السابق دون تقدمه في هذا المضمار ، إذ كانت هذه السيطرة في العهد البائد ، تعتمد على ابقاء البلاد زراعية بحتة لكي تستوحد على أسواق العراق المنتجات الصناعية الأجنبية الذي يفتقر اليها كل الافتقار . فالانتاج يتوقف على التصنيع ، والتصنيع يتوقف على الآلة ، والآلة هي الوسيلة الوحيدة التي عوّل عليها العالم المتمدن لانتقاله الى حياته الحالية المتصاعدة في الرقي والتقدم والى دوره الزاهر الذي ينعم به اليوم .

وكان للجمود الاقتصادي الذي ساد العراق في العهد البائد ، بعض العوامل

التي تعود اسبابها، علاوة على العوامل السياسية والاحتكارية، الى الفلسفة التوكلية والقدرية وقبول الاوضاع الاقتصادية الراهنة في حينه بانها اوضاع طبيعية لا يمكن تغييرها او تبديلها .

ومن ناحية أخرى فقد كان واضحاً بأنه على الرغم من ضخامة صناعة النفط والايراد غير القليل الذي عاد على العراق نسبة الى السابق ، منذ سنة ١٩٥٣ ، فان مدى استفادة البلاد منه كان محدوداً، ذلك لأنه لم يتم بوقته بناء بعض الصناعات التي يمكن ان يغذيها النفط ، ولم تقم كذلك حتى بعض الصناعات الكيماوية التي تستند على مستخرجات النفط او الكبريت . والمعلوم ان العراق يعتبر من أغنى البلاد في معدن الكبريت (١) . وعلى الرغم من غنى هذه المادة الثمينة في البلاد فان العراق لم يستثمرها ايضاً بسبب العوامل السياسية والاحتكارية في العهد البائد .

ويتضح من هذا كله انه ليس هناك بد من قيام الصناعة في الجمهورية العراقية ومن تقدمها وازدهارها على نطاق واسع في هذا الميدان ، لا سيما وان التطور الصناعي والزراعي هما من أهم أهداف ثورة (١٤) تموز. لذلك فان نمو الصناعات التي ستقوم على عوائد النفط والكبريت ستستند أيضاً في المستقبل القريب، الى حد كبير، على نشر التعليم الصناعي والزراعي في البلاد وتوجيهه الوجهة العلمية الصحيحة التي ستؤدي حتماً الى سد هذا النقص في البلاد .

ولا مندوحة من الاشارة في هذا المجال الى ان بعض الدول الأوروبية والآسيوية كانت قبل الحرب العالمية الثانية بلداناً زراعية لمدة طويلة من الزمن غير ان ظروف الحرب وما رافقها من ثورات فكرية واجتماعية جعلتهم صناعيين

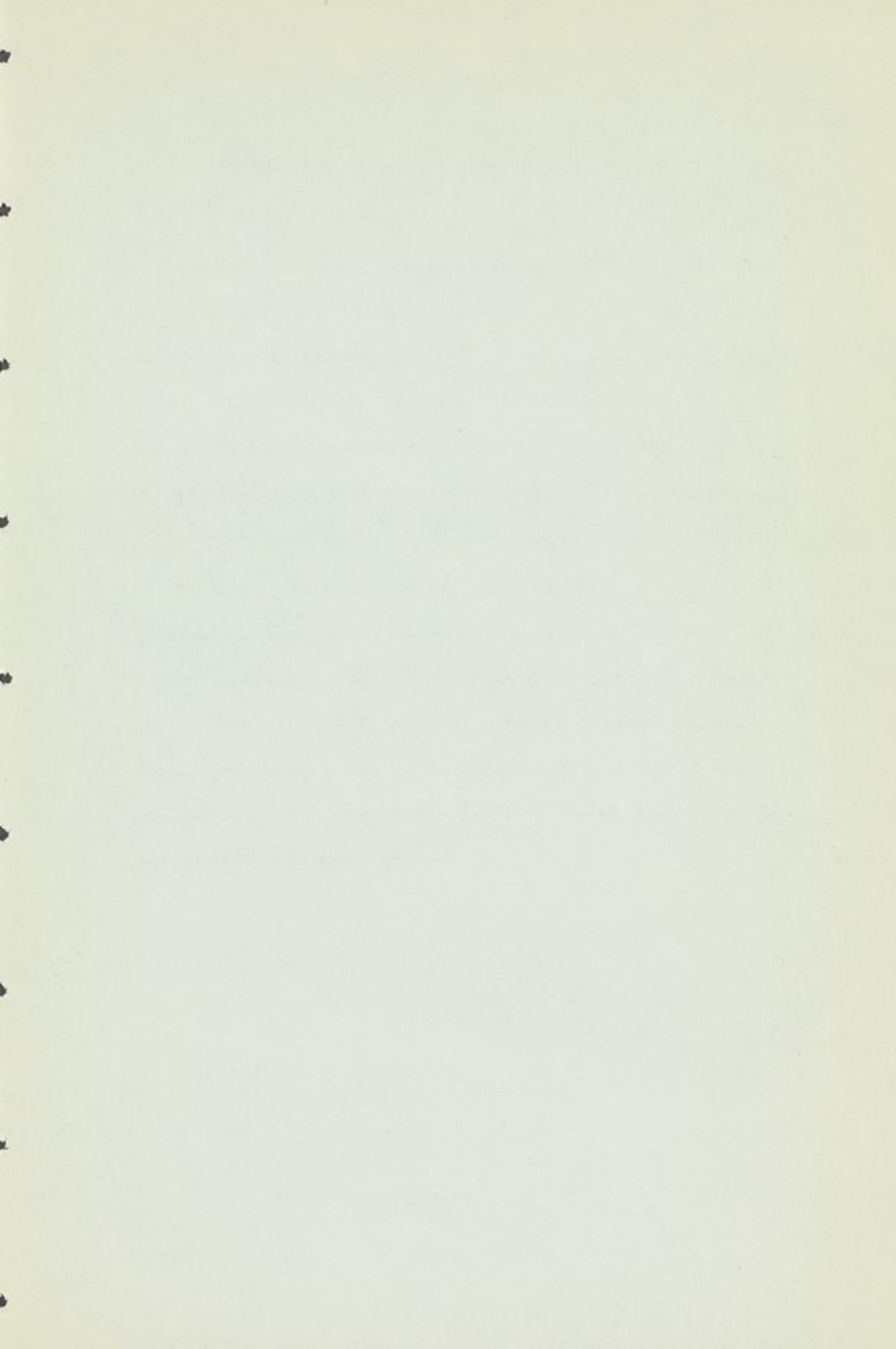
(١) تقدم العراق الاقتصادي - تقرير بعثة البنك الدولي للائفاء والاعمار - واشنطن ١٩٥٢

وزراعيين في الوقت نفسه ، دون ان تقف الصناعة او الزراعة ، حائلا مناقضاً واحداً للآخر .

ويبدو واضحاً ان الحاجة الملحة في العراق تدعو اليوم الى قوة دافعة متوازنة تهدف الى الانماء الصناعي والتقدم الزراعي على اوسع نطاق ممكن . لذلك فان التخطيط الاقتصادي في حقل التصنيع والزراعة ، يحتل في الوقت الحاضر ، الاهمية الكبرى في البلاد . وبما ان هذا التخطيط يتطلب الانجاز السريع ، فان المشاريع الجديدة ستعتمد اعتماداً كلياً ولفترة غير قليلة من الزمن على عوائد النفط وزيادة انتاجه ، وذلك لتحقيق خلال تلك الفترة حالة من التوازن بين موارد النفط والموارد الاقتصادية المنتظرة .

فاذا ما استمر العراق ، بسرعة ، في توسيع وتطوير مشاريع الري والزراعة واقامة صناعات خفيفة عديدة ومتنوعة مع عدد من الصناعات الثقيلة معتمداً على مرافقه الحيوية وموارده الطبيعية الغنية ، كالنفط والكبريت وعلى القوى الطبيعية الغزيرة الاخرى المتوفرة في هذا القطر ، فانه ولا شك سيحقق في المستقبل القريب رخاءً اقتصادياً عظيم الشأن والقوة يستند على موارد ثابتة لا تنضب ، بحيث تكون عوناً له في تحقيق كيان استقلاله الاقتصادي ومصدراً لتمويل مشاريعه العمرانية في نهضته الحديثة .

* * *



جدول لتغير نسبة الاطنان الى البراميل (١)

(المعادن الزيتية)

يمكن استعمال النسب المدونة في هذا الجدول لتغير كميات الاطنان المترية الى البراميل (من سعة ٢٤ غالون امريكي :

النوع	كمية البراميل في الطن المتري الواحد
بنزين الطائرات	٨,٩٠
بنزين المحركات	٨,٥٠
كيروسين	٧,٧٥
المعادن الزيتية عامة بشكلها الخام	٧,٠٠
النفط	٧,٨٧

(١) من كتاب تجارة النفط الدولي - الجزء ٢١ رقم ١٠ - ١/١٠/١٩٥٢ .

الجدول (١)

شروط دفع العوائد وفق اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢

بالشلتات والبنسات

الاسعار الاساسية	كلفة الانتاج	الربح للطن	حصة العراق	عن الطن
الحياينة للطن الواحد (١)	للطن			
شركة نفط العراق				
قبل التعديل	٩٣/١	١٣	٨٠/١	٤٠/١/٢
بعد التعديل (٢)	١٠٨/٤	١٣	٩٥/٤	٤٧/٨
شركة نفط البصرة				
قبل التعديل	٨٩/٧	١٣	٧٦/٧	٣٨/٣ ١/٢
بعد التعديل	١٠٠/٦	١٣	٨٧/٦	٤٣/٩
شركة نفط الموصل				
قبل التعديل	٨٥/٨	١٣	٧٢/٨	٣٦/٤
بعد التعديل	٩٩/١١	١٣	٨٦/١١	٤٣/٥ ١/٢

المصدر - من نشرات البنك الوطني العراقي - بغداد .

(١) تعين نوعية النفط .

(٢) ان اتفاقية النفط لسنة ١٩٥٢ التي تحدد وتساوي المساهمة في الارباح كان قد اعيد النظر بها في آذار (مايو) سنة ١٩٥٥ على ان يعتبر ذلك نافذاً في كانون الثاني (يناير) سنة ١٩٥٤ .

الجدول (٢)

تخمين الكميات الموجودة من النفط الخام في الشرق الأوسط

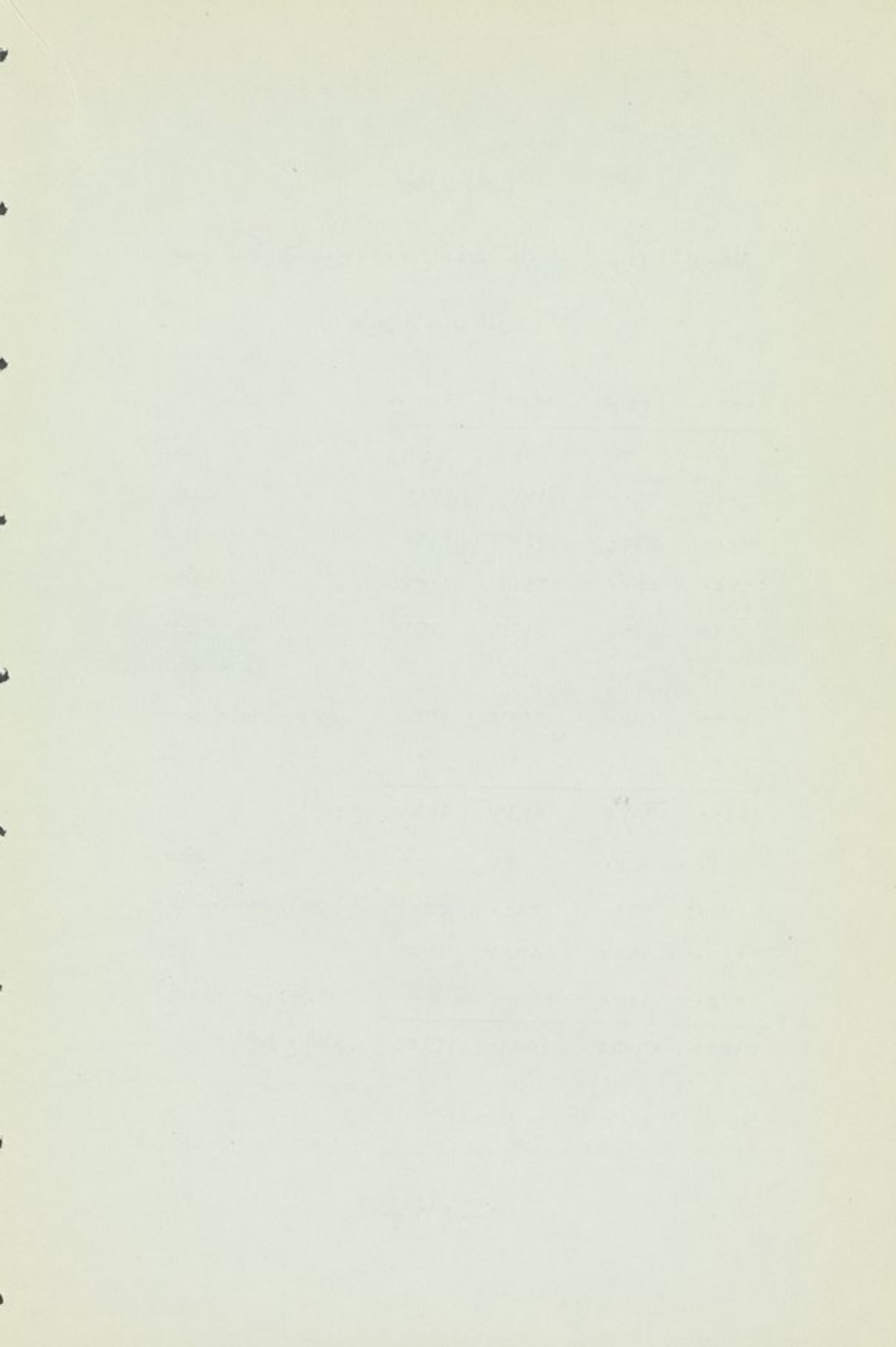
« بملايين الاطيان المترية » (١)

عام ١٩٥٥ - ١٩٥٦		عام ١٩٥١ - ١٩٥٣		
٣٠	٣٠	٤١	٤١	البحرين
٤٠٢٥	٣٦٠٠	١٧٢٢	١٧٢٢	ايران
٣٠٠٠	٢٦٥٠	١٤٧١	١١٦٣	العراق
٦٧٥٠	٥٤٠٠	٢٤٤٤	٢٠٣٧	الكويت
١٩٥	١٩٥	١٦٣	١٣١	القطر
٩٠	٧٠	—	—	المنطقة المحايدة
٥٧٢٥	٤٨٧٠	٢٤٢٧	١٣٤٨	المملكة العربية السعودية
٣٥	٢٠	٢٩	٢٦	مصر
١٩٤٠٠	١٦٨٣٥	٨٢٦٩	٦٤٦٨	المجموع
١٠	١٠	١١	٣	تركيا
٤٧٢٠	٤٦١٠	٣٨١٠	٣٥٧١	الولايات المتحدة الاميركية
١٨٦٠	١٦٨٥	١٣٨١	١٣٨٧	فرنزويلا
٣٣٥٠	١٤٧٠	—	—	الاتحاد السوفيتي وغيرها
٣١٢٥٥	٢٦٠٦٥	١٥٥٨٠	١٢٩٥٤	المجموع العالمي

Petroleum Press Service — 1956 - 57 - 58.

(١)

L'Equipement Petrolier en Europe O. E. E. C. Paris 1956 - 57 - 58.



المراجع والمصادر المختارة

الكتب باللغة الانكليزية :

1. Maybelle K. Chapman - "Great Britain and the Baghdad Railway". Northampton, Massachusetts .
2. E. M. Earle - "Turkey, the Great Powers and the Baghdad Railway", New York, the Mac-Millan Company .
3. Morris Jastrow - "The War and the Baghdad Railway". Philadelphia 1918 .
4. E. M. Earle - "The Turkish Petroleum Company, a Study in Oleaginous Diplomacy". 1924 .
5. Olaf Carøe - "Wells of Power". Mac Millan and Company, Ltd. Lonoon, 1951 .
6. E. De Golyer - "The Oil Fields of the Middle East". New York, 1947
7. Raymond Mikesell and Hollis B. Chenery - "Arabian Oil". Chapel Hill, University of North Carolina Press. 1949 .
8. H. Woodhouse - "American Oil Claims in Turkey". Current History IV New York , 1922 .
9. Dr. Christy Blaisdell - "European Financial Control in the Ottoman Empire". New York : Colomhia University Press .
10. Albert K. Hourani - "Syria and Lebanon" Oxford University Press, 1946 .
11. Henry A. Foster - "The Making of Modern Iraq". University of Oklahoma Press, 1923 .

12. Leland James Gordon - "American Relations with Turkey - 1930", Philadelphia .
13. Wilson (Sir A. T.) - "Loyalties-Mesopotamia 1914-17" (Oxford 1931) Mesopotamia 1917-1920 - A "Clash of Loyalties," The Persian Gulf (Oxford 1928) .
14. Ireland (P. W.) "Iraq - A Study in Political Development" (London 1937) .
15. "The Economic Development of Iraq" - Report of the Mission of the International Bank of Reconstruction and Development. John Hopkins Press U. S. A. 1952 .
16. Hassan Mohammad Ali (President of M. S. Land Development Committee) "Land Reclamation & Settlement in Iraq" Baghdad Printing Press 1955 .
17. Zaki Saleh - "Mesopotamia (Iraq)" - A study in British Foreign Affairs, Baghdad - Iraq - 1957 .
18. Richard Frye - "The Near East and The Great Powers" - Cambridge 1951 .
19. A. Gerig - "The Open Door & the Mandate System" - London , 1930 .
20. L. V. Gibbs - "Oil & Peace", Los Angels, 1930 .
21. K. Grunwald - "The Oilfields of the Middle East", Economic News IV, December 1951 .
22. Halford Hoskins - "Needed : A Strategy for Oil" XXIX - Foreign Affairs 1951 .
23. Kenneth William, "Oil and the Persian Gulf" - London 1950 .
24. P. K. Butterfield - "The Diplomacy of the Baghdad Railway" Gottingen 1932 .
25. J. A. Cramb - "Germany and England", New York 1914 .
26. W. L. Langer, "The Diplomacy of Imperialism", New-York 1951 .
27. S. H. Longrigg, "Four Centuries of Modern Iraq" London 1925 .
28. William Miller, "The Ottoman Empire and Its Succesors" London 1936 .

29. S. H. Longrigg, "Oil in the Middle East" - London 1954 .
30. B. Shwadran - "The Middle East Oil & The Great Powers" New-York 1956 .

الكتب باللغة الالمانية :

1. Rorbach, P. - "Die Bagdad Bahn", Berlin 1911 .
2. Erich Von Ludendorff - "Meine Kriegserinerung", Berlin Ernst Siegfried Sohn Verlags Buchhandlung 1919 .
3. Ernst Jackh - "Die Entwicklung Der Bagdad Bahnpolitik". Deutsche Orient - Bucherei Weimar , 1916 .
4. Bakir Sidki - "Das Baghdad Bahn Problem", Freiburg, 1935 .
5. Karl Helferich - "Die Deutsche Turkenpolitik". Berlin, 1921 .
6. Herman Oncken - "Die Sicherheit Indiens". Berlin 1937 .
7. H. Hoepli, "England im Nahen Osten, Des Konigreich Irak, Und die Mossulfrage" - Erlangen 1931 .
8. Karl Hoffman - "Olpolitik & Angelsaehsischer Imperialismus". Berlin 1956 .
9. Anton Zischka - "Olkrieg Wandlung Einer Weltmacht" Leipzig 1944
10. C. H. Becker - "Deutsche und der Islam", Stuttgart 1914 .
11. C. A. Schafer - "Deutsch - Turkische Freundschaft" Stuttgart 1914.
12. Anton Zischka - Die Auferstehung Arabiens - Leipzig 1942 .

الكتب باللغة الافرنسية :

1. Mehdi Hessabi - "Le Petrole en Irak". Paris, Jouve et Co. 1937 .
2. Gilles Roy - "Abdul Hamid, Le Sultan Rouge". Paris, 1936 .
3. Emiln Aubliée - "Baghdad, Son Chemin de Fer, Son Importance Son Avenir" Paris. 1917 .
4. L'equpment Petrolier en Europe - O. E. E. C. - Paris. 1956 .
5. Anton Zischka - La guèrre Secrète pour Petrole, Leipzig - 1942 .

التقارير والنشرات :

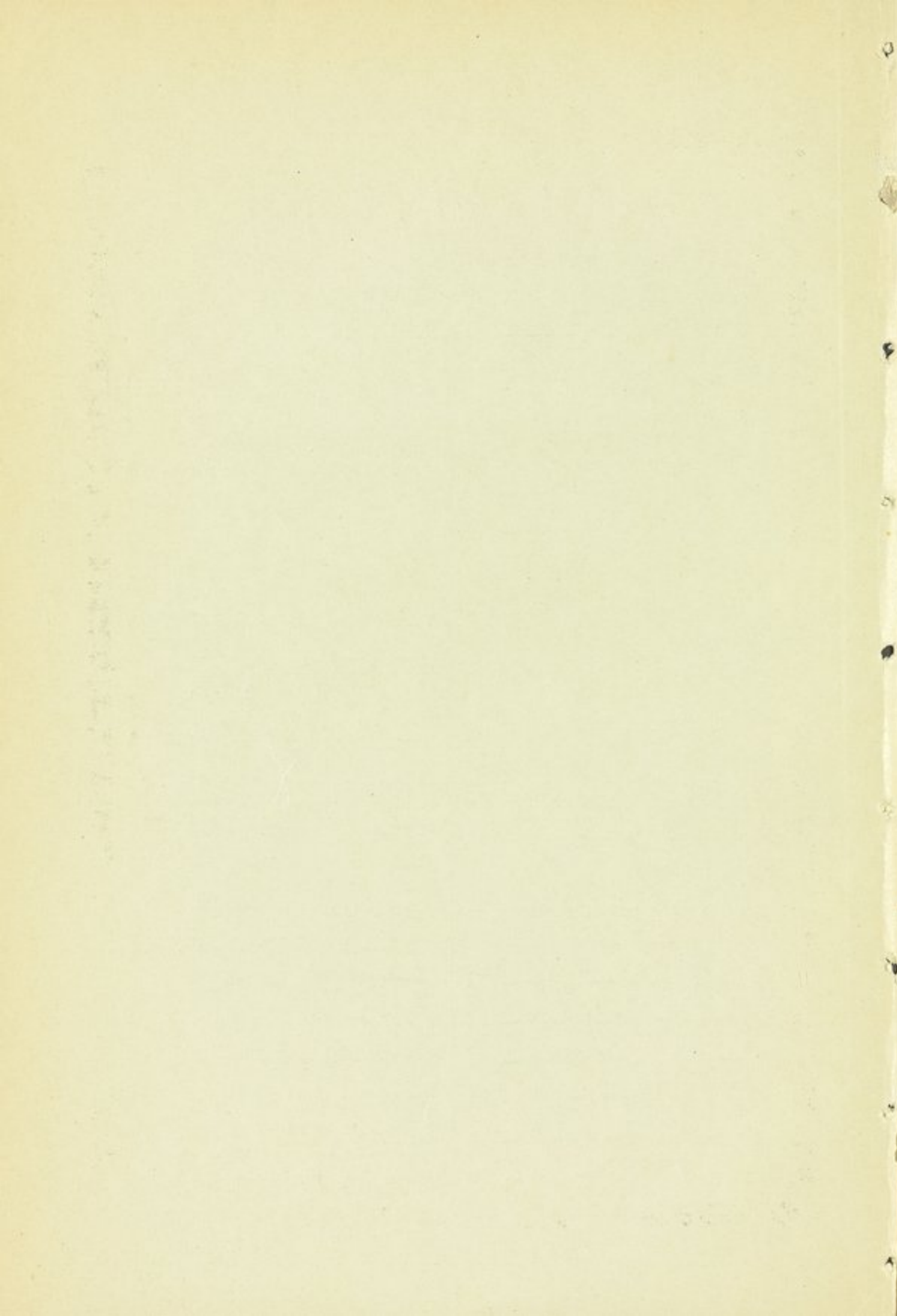
1. "International Petroleum Cartel" Committee Print No. 6. Government Printing Office, Washington, D. C. 1952 .
2. Agreement Between the Government of Iraq, the IPC, MPC. and BPC. Unclassified documents issued by Government Press of Iraq. (Iraq Government Publications) .
3. Iraq Official Gazette No. 3064 - 18th February, 1952 .
4. Middle East Oil Developments, 2nd edition, Arabian American Oil Company, Nork (1951) .
5. "Iraq Oil in 1951". - Published by the Iraqi Petroleum Company, Ltd. London W. 1, Oxford Street .
66. Ministry of Economy - Iraq Statistical Abstracts (Government Press - Baghdad) .
7. "Iraq Oil in 1955". - Published by the Iraqi Petroleum Company, Ltd. London W. 1, Oxford Street .

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٧	٢٠	لم	لم (زائدة)
٤١	١٣	اقتصادات	اقتصاديات
٥٤	١٤	العرض	العرش
٦٩	٦	ولايجب	ولاية
١١٠	١	الاضافة	الاضافية
١١٥	٤	(١٩٤٩)	(١٩٣٩)
١٦٠	١٤	بالمراقبة	المراقبة
١٧١	١٣	الأوس	الأوسط

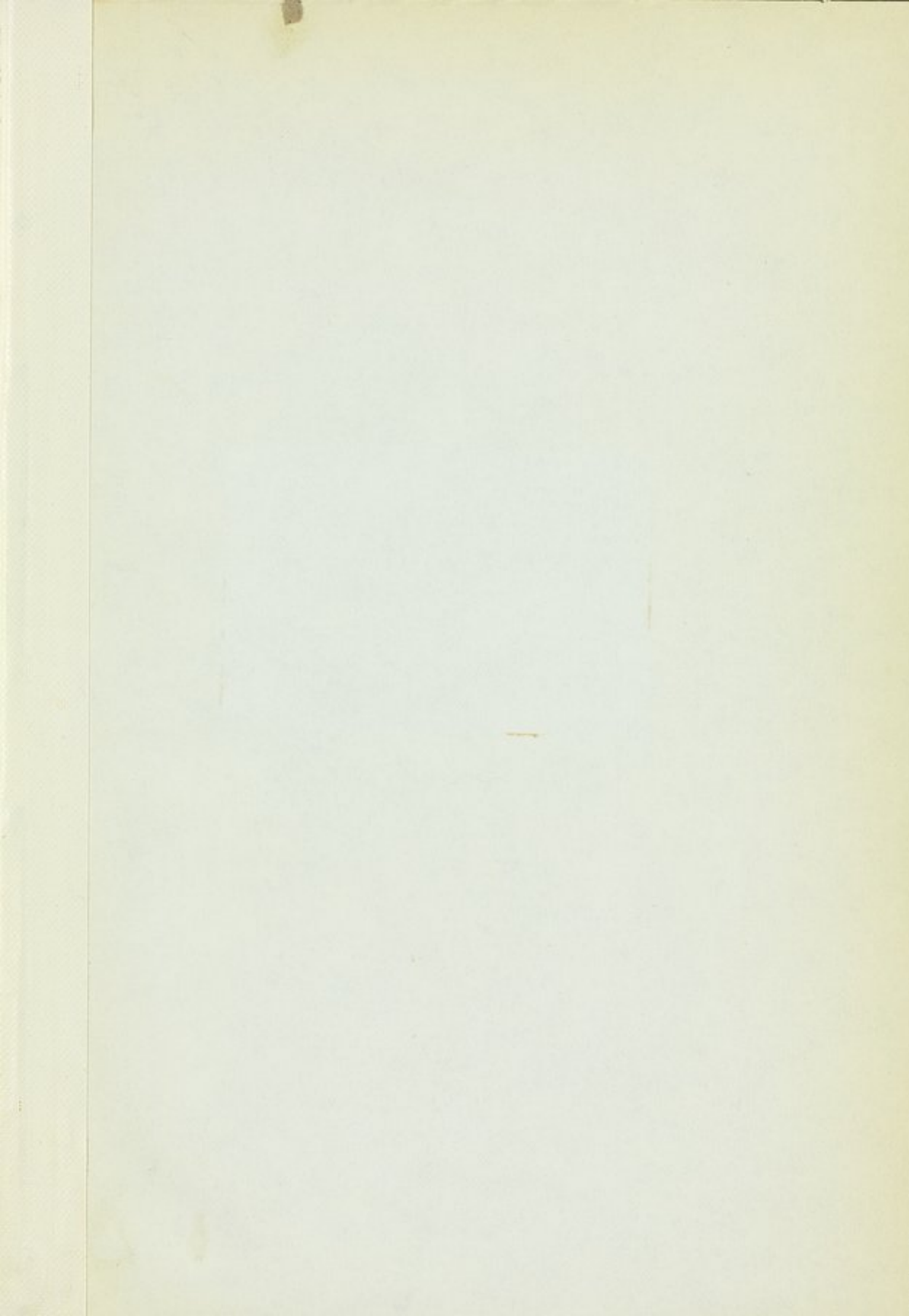
Handwritten title or header

Year	Month	Day	Event	Remarks
1911	Jan	1	Birth of [Name]	[Remarks]
1912	Feb	15	Death of [Name]	[Remarks]
1913	Mar	10	Marriage of [Name]	[Remarks]
1914	Apr	25	Death of [Name]	[Remarks]
1915	May	1	Birth of [Name]	[Remarks]
1916	Jun	15	Death of [Name]	[Remarks]
1917	Jul	1	Birth of [Name]	[Remarks]
1918	Aug	15	Death of [Name]	[Remarks]
1919	Sep	1	Birth of [Name]	[Remarks]
1920	Oct	15	Death of [Name]	[Remarks]
1921	Nov	1	Birth of [Name]	[Remarks]
1922	Dec	15	Death of [Name]	[Remarks]



سلسلة عميون الأدب العالمي

- | | |
|-----------------------------------|-----------------------------------|
| ١٩ - الادب السوفييتي سهيل ايوب | ١ - الام مكسيم جوركي |
| ٢٠ - الحرب والسلام ١ - ٤ | ٢ - المؤلفات الكاملة انطون تشيخوف |
| ليو تولستوي | ٣ - تولستوي ستيفان زفايج |
| ٢١ - سقوط باريس ايليا اهرنبورغ | ٤ - الادب الالماني شلر وتوماس مان |
| ٢٢ - العاصفة ١ - ٢ ايليا اهرنبورغ | ٥ - تيتوتشكا دستوفسكي |
| ٢٣ - الاعماق مكسيم جوركي | ٦ - قوي كالموت جي ده ماباسان |
| ٢٤ - ذكريات من بيت الموتى | ٧ - الاخوة كرامازوف ١ - ٢ |
| دستوفسكي | دستوفسكي |
| ٢٥ - اين الله مكسيم جوركي | ٨ - الساقطون مكسيم جوركي |
| ٢٦ - الفتاة والموت مكسيم جوركي | ٩ - عقل وعاطفة جين اوستن |
| ٢٧ - حياتي ايزادورا دنكان | ١٠ - مراسلات بين جوركي وتشيخوف |
| ٢٨ - حرس الفتوة الكسندر فادييف | ١١ - ابنة الضابط بوشكين |
| ٢٩ - حب وطمس او الجلد المسحور | ١٢ - حياة صاخبة جي ده موباسان |
| اونوريه ده بلراك | ١٣ - حب وحرب رومان رولان |
| ٣٠ - قصة زويا وشورا | ١٤ - الجريمة والعقاب ١ - ٢ |
| كوسمودميانسكايا | دستوفسكي |
| ٣١ - مراعي السماء جون شتاينبك | ١٥ - بين الناس مكسيم جوركي |
| ٣٢ - حياتي ١ - ٢ مكسيم جوركي | ١٦ - الساعة الخامسة والعشرون |
| ٣٣ - مذلون مهانون دستوفسكي | ك . جيورجيو |
| ٣٤ - الزوج الابدي دستوفسكي | ١٧ - النفوس الميتة نيقولا يوجول |
| ٣٥ - الصبي الاسود ريتشارد درايت | ١٨ - مرتفعات ويدرنج اميلي برونتي |
| ٣٦ - دون جوان بوشكين | |



LIBRARY
OF
PRINCETON UNIVERSITY

Princeton University Library



32101 072238510